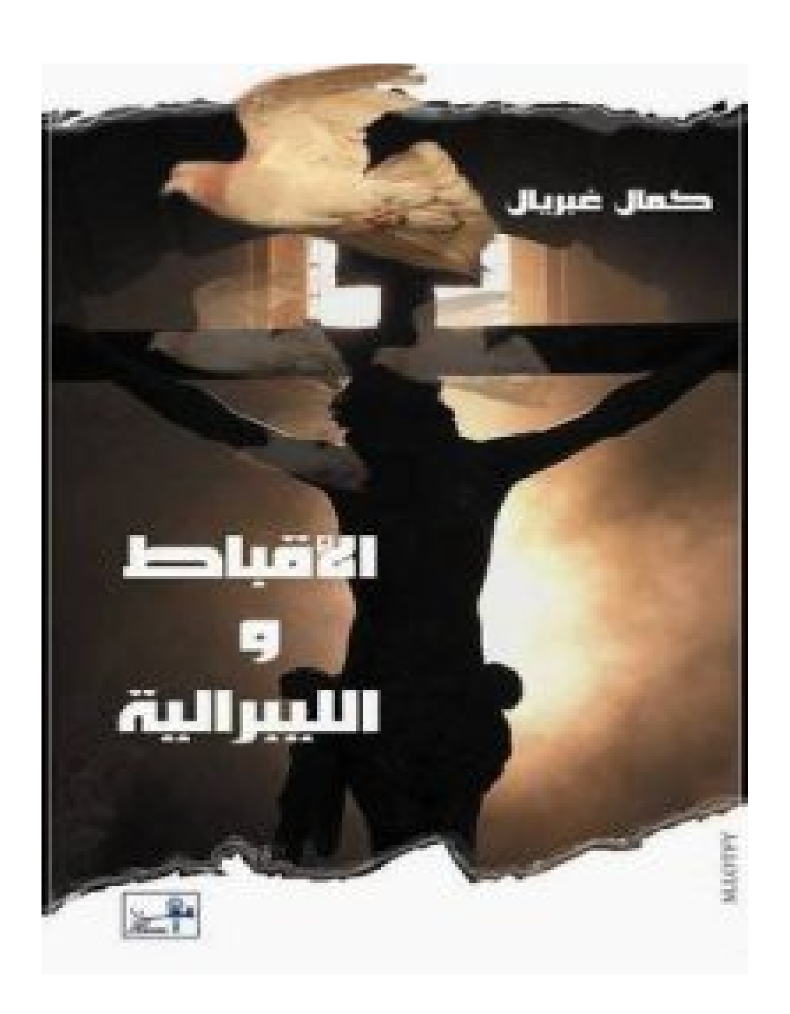

كمال غبريال
الأقباط
و
الليبرالية

الأقباط والليبرالية

كمال غبريال

الأقباط والليبرالية

الناشر



الكتـــاب : الأقباط والليبرالية
الكـاتب : كمال غبريال

بريدي 11461- القاهرة.
تليفون وفاكس : 20227922715+
المحمـــول : 20122627858+
20171601834+
الطبعـة الأولى : 2009

رقــم الإيداع : 14288/2008
الترقيـم الدولى :978-977-6310-04-9



الأقباط والليبرالية

تأليف
كمال غبريال

إهـــداء . . . .

إلى ابنتي ماري، وكل الطيور المهاجرة.
إلى ابني مينا وهو يخفق بجناحيه توقاً للرحيل.
لنجعل من مصر وطناً
قد يمرح في مروجه أحفادهم.

المحتويات

الصفحة

الكنيسة والوطن وإعادة ترتيب الأوراق
الأقباط والخيار الحتمي
قداستي وقداسة البابا
يوميات علماني قبطي

مقدمـــة

حين نتحدث عن الليبرالية فإننا لابد أن نعني صورة المستقبل، وهذا بالضرورة يعني الجدل مع الحاضر، بل والماضي أيضاً، هذا إذا أردنا لحديثنا أن يخرج عن نطاق مجرد التمني، لنتحلى بالشجاعة الأدبية في نقد الذات، منتهجين التناول العلمي لكل أمور حياتنا، متجاوزين الطابوهات المقدسة، التي قد تتستر خلفها معظم أدواء حياتنا.

نزعم أن أشر ما تتعرض له أمة أن تستمر إلى الأبد في إعادة إنتاج نفسها، فتدور في حلقة مفرغة لا نهاية لها، فيما العالم من حولها يأخذ بسنة التطور، ليأتي غده دائماً جد مختلف عن الأمس واليوم، فإنها مشكلة في حد ذاتها أن تتخذ الوضع قاعداً، فيما الجميع سائرون.

التغيير إذن هو الهدف، تغيير ملامح الحياة التي نمارسها معاناة كما العقوبات، لكنه ليس التغيير السطحي أو الموضعي، الذي قد يرضي أو يسكن الآلام لبعض الوقت، ثم لا تلبث الأمور أن تعود لسيرتها الأولى، بل التغيير العميق والجذري، والذي لابد وأن يشمل منهج الحياة ذاته، أفكارنا، عاداتنا وتقاليدنا، علاقاتنا باختلاف تصنيفاتها، طبيعة وشكل نظامنا الحاكم، ومعه سائر منظماتنا الأهلية.

التغيير منشود ليس فقط لأننا ننشد واقعاً أفضل، لكن أيضاً لأننا اكتشفنا – كما لو كان الأمر فجأة – أننا قد انعزلنا وتخلفنا عن العالم، حتى صرنا كما لو كنا نعيش في عالم آخر، وفي عصر آخر، ولكي نلتحق بالعالم المعاصر وبزمنه، علينا أن نستوفي الشروط التي تتيح لنا ذلك، فنتحدث بلغة العصر ونفكر بفكره، ونكف عن غرامنا المقيم بالتمترس داخل قوقعتنا الأزلية.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه بتصرف، مجموعة من الدراسات سبق نشرها في الدوريات وفي عدة مواقع إلكترونية أهمها موقع إيلاف الإلكتروني،ونالت ما نالت من تأييد واستحسان، وهجوم شرس واستهجان!

بعض الدراسات تنحو للتأصيل النظري، في مجال تحرير الفكر وتحرير الإنسان، وإعادة ترتيب حياته على أسس جديدة، وبعضها اشتباك وجدل فكري مع الواقع، ومع التيارات الفكرية التي تهب على الوطن، وبعضها نقد ربما يبدو مريراً للذات، ولمؤسسة مصرية عريقة كالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، والتي قد يفاجئها بعلانيته وجرأته، فيما هي غير مؤهلة نفسياً وتنظيمياً لمثل هذا النقد - ربما كسائر مؤسساتنا المصرية – فتحسبه تهجماً أو هجوماً، فيما نحسب نحن أن رد الفعل المتشنج على النقد والمراجعة، هو على رأس ما ننشد تغييره في توجهاتنا، وفي منهج تعاملنا مع حقائق الحياة.

نحسب أن إعادة نشر هذه المجموعة المختارة من الدراسات بين دفتي كتاب واحد سيحقق عدة أغراض، أولها بلورة اتجاه محدد تلح عليه تلك الدراسات، بما يكفل وضوحاً ربما لم يتحه نشرها متفرقة زمانياً، وثانيها ما قد تتيحه تقاليد قراءة الكتب، من ترو وتأمل وتدبر، بالقدر الذي قد لا يتوفر لأنواع القراءات الأخرى، إضافة إلى ما يتيحه الكتاب من سهولة الرجوع إلى المادة، التي نزعم أهمية مناقشتها على أوسع نطاق في وطننا، هذا إن أردنا أن نعبر لغد أفضل، نأمل أيضاً من تجميع تلك الدراسات معاً، أن يدرك القارئ الروح العامة التي تنبع منها جميعاً، فقد يراها إنسانية الطابع وطنية القصد، وبمنأى عن كل تحزب ديني أو طائفي، وأن ما تخللها من نقد لا يرمي إلى التحقير أو الهدم، وإنما إلى مراجعة الذات، التي هي الصفة الأساسية التي تفرق بين المجتمعات الحية المتطورة، وبين تلك الساكنة كما القبور.

لا أتصور أن الكتاب يضم حقائق نهائية تتعالى على الجدل والتخطئة، ولا وصفة سحرية جامعة مانعة، فأقصى ما نصبو إليه هو تقديم أفكار جديرة بالنقاش والتطوير، حذفاً وتعديلاً وإضافة، فلسنا بحاجة بعد اليوم إلى فكر واحد وعلم واحد ومرجعية واحدة.

الباب الأول

معالم على الطريق

معضلة المرض العقلي

نقول هذا بملء الثقة، لأن ما نرصده على الساحة العالمية الآن من أعمال سفك دماء مجانية وغير مسبوقة، ليس مجرد استهانة طرف بدماء الطرف الآخر، بل واستهانة الطرف البدوي - أو المتطبع بالبداوة – بدمائه الشخصية، فهذا هو الأخطر الذي يعطي المأساة الإنسانية التي يعيشها العالم حالياً أبعادها غير المسبوقة.

يصيب المرض كافة أعضاء الجسم الإنساني، فيسارع المريض بتحديد أعراض مرضه، والذهاب إلى الطبيب سائلاً مستعطفاً متوسلاً المساعدة والعلاج، ويتناول العقاقير الموصوفة له صابراً على مرارتها، حتى يتم له الشفاء بتأكيدات جازمة من الطبيب، يحدث هذا إذا ما أصاب المرض أي عضو من الأعضاء عدا الإصابة بمرض عقلي.

في هذه الحالة وحدها يرفض المريض الاعتراف بمرضه، ويعتبر ما يظنه البعض أعراض مرض، ما هي إلا عين الصحة والاتزان العقلي، وأن الطبيب ومساعديه والمتعاونين معهم من أهله، والذين يؤكدون مرضه، ما هم إلا أعداء متربصين، يجدر به مقاومتهم وفضح نواياهم الخبيثة، ويستتبع هذا اعتباره للدواء الموصوف كأنه سموم غرضها القضاء عليه، فيستميت في الرفض بقدر ما يتسع جهده!

يحدث هذا على مستوى الإنسان الفرد، ويتم تدارك ما يترتب عليه من صعوبة العلاج، بفضل المعاونة المخلصة من أهل المريض، لكن المأساة التي تعنينا هي حالة انتشار المرض العقلي بصورة وبائية في أمة كاملة، يدفعها جنونها أفراداً وجماعات، لتحطيم كل ما تصل إليه أياديها، وإيقاع أضراراً جسيمة بجسدها وأجساد الآخرين!!

- كيف يمكن إقناع هذه الأمة بمرضها العقلي؟!
- من سيقنعها بالإصغاء إلى نصائح الطبيب؟!

- من سيقدم لها الدواء بانتظام، ويشرف مخلصاً على تقدم الحالة نحو الشفاء؟!
- إذا كان علاج الفرد المريض عقلياً يتطلب قوة يبذلها ذووه لإجباره على تلقي العلاج، فمن سيفعل هذا في حالة مرض أمة بكاملها، وأي قدر من القوة يتطلبه الأمر؟!

لا أظن أنه من قبيل المبالغة أن نزعم إزاء ما يجتاح العالم حالياً من حمى القتل وسفك الدماء المتعمد، أن العالم قد انقسم إلى معسكرين: معسكر القتلة ومعسكر المقتولين، ويحتل أبناء الشرق مرابض معسكر القتلة، فيما يقف بقية العالم في الخندق الآخر.

ولا نرى أن التوصيف الحقيقي لما يجري، مجرد صراع أو حتى صدام مصالح أو عقائد وأيديولوجيات، فالقول بأي من هذا فشل خطير في قراءة الواقع والظاهرة التي تهدد الإنسانية، وتنذر بعدة خطوات للخلف في مسيرة التقدم والتلاحم الإنساني والعولمة.

ما نرصده أشبه بفيروس أصاب العقل الجمعي في منطقة الشرق الكبير، أدى إلى تدمير الركام الحضاري، الذي تكون لدى الشعوب والأفراد على مدى آلاف السنين، هي عمر الحضارة الإنسانية لدى بعض شعوب المنطقة على الأقل، مثل الشعوب المتأثرة بالثقافات الهندية، والشعب الفارسي والمصري والعراقي، وشعوب شمال أفريقيا وشرق المتوسط، أدى الفيروس بعد تعرية العقل الفردي والجمعي من ركام الحضارة، إلى عودة الإنسان في تلك المنطقة إلى أحط نوازعه الغريزية البدائية الأولى، وهي فقدان الإحساس بقيمة الحياة الإنسانية وقدسيتها، بل والانجراف إلى غريزة لن نستطيع نسبتها للحيوان، وهي غريزة التعطش لسفك الدماء كقيمة في حد ذاتها، وهو ما لا نستطيع أن نرصده في التاريخ – في حدود علمنا – إلا لدى مجتمعات البداوة في المنطقة، ونعني – إن صدق القول – أبناء العمومة البدوية من عبرانيين وعرب، فنجد يهوه إله العبرانيين يقرر بجسارة ورباطة جأش تحسده عليها الذئاب، أنه **"بدون سفك دم لا تحدث مغفرة"**، ويشهد تاريخ المنطقة بكم وحجم احتفاليات سفك الدماء التي ارتكبها شقي العائلة البدوية.

إننا نعود للتاريخ ليس لأننا نؤمن بالثبات في مسيرة الإنسان، ولا لأننا نبحث في بطن الماضي عما ندين به الحاضر،

ولكن لأننا نشهد الآن ما نعتبره انهياراً للبناء الحضاري، الذي كان من المفترض أن يكون شامخاً، لنعود من حيث كنا، وبالأصح لنعود من حيث كان البدو الذين اختلطوا بنا، كائنات دون الحيوانات، تشتهي سفك الدماء المجاني، وتستهين أو بالأصح لا تعرف شيئاً عن قيمة الحياة الإنسانية وقدسيتها.

نقول هذا بملء الثقة، لأن ما نرصده على الساحة العالمية الآن من أعمال سفك دماء مجانية وغير مسبوقة، ليس مجرد استهانة طرف بدماء الطرف الآخر، بل واستهانة الطرف البدوي - أو المتطبع بالبداوة – بدمائه الشخصية، فهذا هو الأخطر الذي يعطي المأساة الإنسانية التي يعيشها العالم حالياً أبعادها غير المسبوقة.

تحويل أبناءنا إلى قنابل بشرية هو ما يميز طبيعة الظاهرة، وأن نشاهد في مهرجان احتفالي فلسطيني، طفلة دون الرابعة من عمرها، ألبسها أبواها زياً عبارة عن حزام ناسف، أمر لا ينبغي أن يمر علينا ببساطة، فقد اعتدنا في الصغر أن نرتدي زي ضابط، ونتسلح بمسدس صوت أو ماء، لكي نطارد به اللصوص أو الأعداء، أو حتى نقتلهم، كنا نتخيل كل هذا في الصغر، ويتخيله معنا الأهل، مفترضين أن السيناريو لن يتضمن إلا موت اللصوص أو الأعداء، وأننا سنعود من معركتنا المفترضة منتصرين لنرتمي في حضن والدينا ابتهاجاً بالنصر المبين، أما السيناريو الحالي، والذي ألبس الوالدان ابنتهما فيه حزاماً ناسفاً، فهو يبدأ باغتيال ابنتهما ذات الرابعة، وتحولها إلى شظايا ناسفة، قد تقتل وقد لا تقتل بعض الأعداء المفترضين!!

نعيد التركيز على أن ما نرصده هو تعطش واستهانة بسفك دماء الآخر، انطلاقاً من الاستهانة بدمائنا وأرواحنا نحن، وعلامات ذلك تتعذر على الحصر، فاستهانتنا بأرواح آلاف الأبرياء من شعب العراق الذين يقتلهم الزرقاوي، فيما نكتفي بدور المبرر لجرائمه بحجة مقاومة الاحتلال الأمريكي البريطاني، أمر نستحي أن نقول أنه مضحك، لأنه مأساة ليس للعراقيين فحسب، ولكنه مأساتنا نحن، بما تردينا فيه من وحشية وغرائزية بدائية مدمرة، فهل من المنطق أن ندفع عن إخواننا العراقيين أذى احتلال سياسي مؤقت - مهما

اختلف موقفنا منه – بأن نغتال الشعب العراقي ذاته بالمئات والآلاف؟!!

ألا يشي رد الفعل الفاتر للأمة المصرية شعباً ونظاماً على اغتيال (المقاومة العراقية الشريفة) للدكتور إيهاب الشريف - السفير المصري في بغداد - بأن حياتنا غير عزيزة علينا، وأن سفاكو دمائنا ودماء الآخر (الزرقاوي وبن لادن) أعز علينا من الحياة ذاتها، ثم رد فعل قطاع لا يستهان به من الشارع المصري، والقطاع الأكبر من مثقفي وخبراء الإعلام المصري والعربي المقروء والمسموع، بعد تفجيرات شرم الشيخ وطابا ودهب، بتهويماتهم وتحليلاتهم المبررة والمتسترة على الفاعل الذي نعرفه جميعاً، ألا يؤكد كل هذا ما ذهبنا إليه!!

لقد صار محترفو القتل أبطالنا، وسفك أكبر قدر من الدماء أحب إلى قلوبنا من كل ما عداه، وهذا جديد ولاشك على الفلاح المصري، الذي اعتاد أن يروي أرضه العطشى بالماء لتنتج النماء والحياة، لا أن يستجلب الموت والفناء، ليستمتع بمرأى الخراب المخضب بالدماء.

مصيبتنا مترامية الأطراف، والمرض العقلي الذي دمر بناءنا الحضاري، يكاد لم يسلم من آثاره أحد من أبناء الشرق، حتى رافعو رايات الليبرالية، المقيمون بالشرق والمهاجرون إلى النصف المتحضر من الكرة الأرضية، فاختلافهم في قضية تهديد حياة أحد رموز الفكر المستنير من قبل جماعات الظلام، وتناول بعضهم لها ليس من منظور الحفاظ على الحياة الإنسانية بوجه عام، والمحافظة على حياة هذا الكاتب الأعزل ورب الأسرة، وإنما من منظور التحقير والتشكيك في شخص الكاتب، ألا يعني هذا على الأقل أن الحياة الإنسانية وقيمتها لا تشغل مرتبة متقدمة في أولويات حتى رواد التنوير، المعتبرين –على الأقل في نظر البعض- حملة مشاعل الحضارة، ألا يؤكد هذا أن فيروس البداوة المدمر للقيم الحضارية يفوق في تأثيره وفعاليته – على الأقل في عقول أبناء الشرق – تأثير فيروس الحضارة، إن صحت التسمية؟!!

هل ثمة أمل؟!

تحتم علينا الموضوعية أن نقرر أنه لا أمل في الشفاء!!

وتحتم علينا غريزة البقاء وحب الحياة، أن نتطلع إلى غد إنساني سيشرق في الأفق!

فلأيهما سيؤول المصير، الموضوعية أم انتصار الحياة؟!!

يتوقف الأمر على توفر إكسير يشفينا من المرض العقلي، ويعيد إلينا حب الحياة وتقديرها، ويستأصل ثقافة الموت والفناء البدوية، من جذور تربتنا الزراعية الخضراء التي كانت، ويستعيد ثقافة الاحتفاء بالنبتة الصغيرة ورعايتها، والحدب عليها حتى تنمو وتصير شجرة وارفة، ثقافة تزرع الأمل في حياة رغدة وسعيدة، لا ثقافة اليأس التي تدفعنا لهدم المعبد على رؤوسنا ورؤوس أعدائنا المفترضين، ثقافة تعيدنا إلى عشق اللون الأخضر يفترش الحقول على طول المدى، بدلاً من شهوة لون الدم الأحمر القاني، يخضب أيدينا وما تحت أرجلنا!!

لكن يلزمنا في البداية أن نعي حقيقة أننا مرضى في حاجة إلى علاج، وأننا لا نمر بمرحلة صحوة، وإنما نكسة حضارية تدفع بنا إلى هاوية لا قرار لها، فهل هذا في حيز الإمكان، أم أنه عين المستحيل؟!!

مصر شجرة لن تموت

مصر التي كانت سلة القمح للإمبراطورية الرومانية، صارت تستجدي رغيف العيش من هنا ومن هناك، وصرنا على عكس ما وعدنا قادتنا الميامين، نستورد بعرقنا ودمائنا كل شيء، من الإبرة إلى الصاروخ، وصارت أقدم وأقوى دولة مركزية عرفها التاريخ، يتحكم البلطجية والمسجلين خطر في شوارعها.

مصر الشجرة الأزلية قبل كل الأشجار، تضرب بجذورها في عمق التاريخ الإنساني، مصر أقوى من الزمن، وأقوى من كل الآفات، وكل الرياح الصفراء، كل هذه تخمد وتزوي، وتبقى مصر شامخة، حتى وإن اعتراها أعراض وهن وقتي.

نقول لمن يعرف الشعب المصري ولمن لا يعرفه، أن التخلف والكراهية السوداء والفساد وإن كان قد استشرى، إلا أن الباقي الصحيح المعافى من الجسد المصري كبير وجدير بالاعتبار، ننساه في غمرة درامية الأحداث، لكن بالقليل من التروي، والقليل من الثقة في حتمية انتصار الحياة على الموت، وانتصار التقدم على التخلف، وانتصار المستقبل على الماضي الكئيب، القليل من الثقة والإخلاص يجعلنا نتجه إلى قاعدة عريضة من الشعب الصامت والطيب، والذي ينتظر في صبر من يقوده في طريق الخير والنماء، لا طريق الدمار والتخلف والكراهية.

ملايين العائلات تريد مستقبلاً أفضل لأبنائها، ولا تجد من صفوتها وحكامها من يحبها حباً حقيقياً، ولا تجد من يقدم لها غذاء ثقافياً نقياً بنَّاء، يفتح لها آفاق مستقبل واعد . . ملايين تنظر بحيرة لنخبها الثقافية وحكامها وهم يتاجرون بمستقبلها، نظير بضعة دولارات نفطية، ونخب استهانت بتراب مصر ونيلها، تلعب على أوتار العاطفة الدينية لشعب عبد الإله الواحد قبل كل الشعوب، ملايين العائلات ترى أبناءها يختطفون من قبل ذئاب تدعي الإيمان، ليحولونهم إلى قنابل متفجرة، لتطاردهم كل الأمم كما تطارد العقارب والثعابين.

كم شاهدنا من أمهات على شاشات التليفزيون، يبكين بالدم بل الدموع، على أبنائهن المسجونين هنا أو هناك، شباب في عمر الزهور قد تكون قوى الظلام قد اختطفتهم، وقد يكونون قد أخذوا بالشبهة وقد أصبحنا كلنا أمة في موضع الشبهة، وصار دخولنا إلى الدول أمراً عسيراً، صرنا غير مرحب بنا في أي مكان، نعم صار المصريون، أول البنائين وأول الزراع، صرنا مسجلين خطر لدى جميع الشعوب.

مصر التي كانت سلة القمح للإمبراطورية الرومانية، صارت تستجدي رغيف العيش من هنا ومن هناك، وصرنا على عكس ما وعدنا قادتنا الميامين، نستورد بعرقنا ودمائنا كل شيء، من الإبرة إلى الصاروخ، وصارت أقدم وأقوى دولة مركزية عرفها التاريخ، يتحكم البلطجية والمسجلين خطر في شوارعها، ويحمون رجال أعمالها ومرشحيها في مجلس الشعب (سيد قراره).

مصر الملايين من الطيبين محبي الحياة تنتظر الأحرار من أبنائها، وهم كثيرون، نعم الأحرار من مثقفي مصر وصفوتها كثيرون، هم فقط متفرقون لكنهم موجودون، صوتهم واثق ومنطقهم قوي، لكنه منخفض النبرة وسط النباح والنعيق الذي يملأ الساحة.

لقد قال أحد شعرائنا:

أجل إن ذا يوماً لمن يبتغي مصر   فمصر هي المحراب والقبلة الكبرى

الأحرار في مصر الآن يتجمعون.

يتعارفون.

يتضامنون.

يدافعون عن بلدهم، فهي كل ما يمتلكون.

يدافعون عن مستقبل أولادهم وأحفادهم.

الأحرار في مصر الآن في مواجهة الديكتاتورية والفساد والمتاجرة بالدين.

سيدافع أحرار مصر عن تقدمها.

عن سلامها وأمنها.

سيدافعون عن وحدتها الوطنية، وعن شجرة الحب الأزلية بين جميع أبنائها.

على الصامتين أن يتكلموا.

على المتفرقين أن يتجمعوا.

علينا أن نثبت للعالم أجمع أننا شعب قادر على أن يصنع مستقبله بيديه القويتين، وببذور الحضارة المتأصلة في أعماقه.

اعتادت الصفوة أن تنعت الشعب بكل ما هو سلبي.

اعتادت أن تسند فشلها وعجزها، إلى الجموع التي تذوق المر لتدبر لقمة عيشها وعيش أولادها.

صفوة الأحرار اعتادت أن تكتفي بالاستعلاء والسفسطة، والاسترخاء في الغرف المكيفة.

ترفعت بنفسها عن النزول إلى الساحة، حتى لا يضيع صوتها وسط نباح ونعيق المتاجرين بالقومية وبالدين، فكان أن حكمت بنفسها على نفسها بالشطب أو التهميش.

صفوة الأحرار وهي الفئة الوحيدة المتسلحة بالعلم، لم تجرب أن تصنع لنفسها كيانها الخاص والفعال، كيان يربطها بالجماهير الغفيرة التي ملت من طول انتظارها ليوم الخلاص.
لكن، إلى هنا وكفى.
لن يسمح الأحرار أن تضيع مصر الحبيبة.
لن يخذل الأحرار الجماهير التي خرجوا منها.
فالأحرار الآن يتجمعون.
ينتظمون.
الأحرار قادمون.

وطنية نعم، فاشية لا

هل زال العجب الآن من موقف أبطال العروبة من طرح "الآخر" لمساعدتنا على التحديث والتغيير الذي نطالب به دون جدوى من سنين طويلة، وارتفاع أصواتهم بالرفض المطلق، لمجرد أنه من "الآخر"، دون أن نعطي أنفسنا فرصة معرفة وفحص ما يعرض علينا، لنرفض بعدها ما يستحق الرفض ونقبل ما يستحق القبول؟!

لماذا نعجز عن استيعاب أنه لا توجد بين الشعوب عداوات أو صداقات دائمة، وإنما مصالح بعضها دائم وبعضها متغير،

يترتب عليها علاقات، تأخذ أحياناً شكل العنف والصدام، وأن تاريخ الإنسانية يؤكد حقيقة أن الصدام – مهما طال – لابد أن ينتهي إلى الحوار، الذي هو الطريق الوحيد لإقامة أبنية جديدة، تحقق للإنسان طموحة في حياة أفضل؟!

لماذا صارت الوطنية أو القومية تعني لنا العداء والكراهية لأوطان وقوميات أخرى؟

لماذا يشغلنا عداؤنا للآخر عن محبتنا لأنفسنا، وعن انشغالنا الإيجابي بهموم أوطاننا؟

هل بحثنا ودرسنا فلم نجد لنا من مشكلة إلا أفاعيل هذا الآخر العدو، وكل ما عدا ذلك من أحوال على أحسن ما يرام؟!

هل تقتضي منا الوطنية أن نتفرغ لمحاربة وتدمير هذا الآخر العدو، مهما كانت النتائج؟

أتحتم الوطنية أن نلتزم الرفض القاطع والتام، لكل ما يأتينا من هذا الآخر، ومن كل من يوافقه على رأيه، حتى لو كانت منظمة الأمم المتحدة؟!

هل من يحاول أن يوقف مركبتنا الوطنية أو القومية عن الاندفاع بالعداء الفاشي للآخر نحو حافة جرف، إلى هاوية سحيقة، هو عميل وخائن لوطنه وأهله؟!

أو هل من يعملون لصد طوفان الكراهية المدمر المتفشي في كل المنطقة العربية، يعملون لصالح العدو، لا لصالح أوطانهم؟!

ربما يرجع الخلل إلى أسباب جوهرية في طبيعة الإنسان، فرغم أن الإنسان حيوان اجتماعي بتكوينه، فإنه من الصحيح أيضاً أن "الجحيم هو الآخر" كما قال سارتر، لذا تكون مشاعر الإنسان بادئ ذي بدء تجاه الآخر مزيج من الرغبة في التلاقي والنزوع إلى التباعد، ولكي يجتمع مجموعة من الأفراد داخل دائرة انتماء معين، ويكتسب ذلك الكيان صلابة تحفظه من التحلل، يلزم أن يتغلب التجاذب الداخلي على التنافر بين أفراد الجماعة، ويتأتى هذا من اتجاهين:

- تجاذب داخلي نتيجة مصالح مشتركة بين أفراد الجماعة، وصلات قربى وما شابه، وسنصطلح على تسميته عامل

"تجاذب إيجابي"، نظراً لتحقيقه مصالح إيجابية، كما يمكن تسميته بلغة المشاعر "عامل الحب".

- تنافر بين الجماعة ودوائر انتماءات أخرى خارجها، نتيجة علاقات عدائية تمليها اختلافات المصالح والمواقف، مما يعطي الجماعة تماسكاً إضافياً، وسنصطلح على تسميته عامل "تجاذب سلبي"، نظراً لأننا قلبنا اتجاهه من تنافر مع أطراف خارجية إلى تجاذب مع أطراف داخلية، ولأن المصالح التي يحققها للجماعة ليست مصالح إيجابية، وإنما سلبية بدفع أضرار محتملة من الخارج، ويمكن تسميته بلغة المشاعر "عامل الكراهية"، كراهية الآخر بالطبع.

من هنا نستطيع تصنيف دوائر الانتماء، التي قد تكون طائفية أو قبلية أو وطنية، من حيث طبيعة قوى تماسكها إلى:

الانتماء الانعزالي:

يقوم على الانفصال، ويغلب على قوى تماسكه القوى السلبية، أي التي يكون قوام وجودها هو حماية منتسبيها من خطر خارجي، أو بلغة العاطفة كراهية "آخر"، في حين يتضاءل مقدار القوى الإيجابية ربما حتى الصفر، لذا فهي تكتسب شكلها بفصل من بداخلها عن العالم الخارجي، أي أنها رياضياً تطرحهم من العالم، ويمكننا بالقليل من التجاوز اعتباره "انتماء الكراهية"، أو "الانتماء الفاشي".

الانتماء التكاملي:

التكامل في الرياضيات عملية جمع، لذا نستطيع أن نطلق على دائرة الانتماء التي تغلب على قوى تماسكها القوى الإيجابية، تسمية "دائرة انتماء تكاملي"، لأنها تكتسب قوامها بما يجمع بين أفرادها من مصالح ومشاعر، فهم يرون أنفسهم هنا لأنهم يرغبون في ذلك عقلياً وقلبياً، وبنفس القدر من التسامح مع عدم الدقة، نستطيع أن نصف "الانتماء التكاملي" بأنه "انتماء الحب".

من الواضح بالطبع أن أياً من النوعين من النادر تواجده نقياً في الواقع العملي، والعبرة بالاتجاه الغالب، وإذا كانت العقائد والأيديولوجيات جزءاً أساسياً من حياة المجتمعات، أي دوائر الانتماءات، على مر التاريخ، فإنه من الطبيعي إذا أمعنا النظر أن

نجد أن تصنيفي الفاشي والتكاملي ينسحبان أيضاً على الأفكار والأيديولوجيات:

الأفكار والأيديولوجيات الفاشية:

هي تلك التي يغلب عليها معاداة "الآخر"، فنصوصها المرجعية لا تشتمل إلا على القليل مما يحرض على عناصر التجاذب الإيجابي، مقارنة بما تحوي من تحذير وتحريض وتخويف وقدح لاذع في "الآخر"، فالأيديولوجية الماركسية مثلاً، ورغم أن لديها الكثير من العناصر الإيجابية التي تبشر بها لإقامة علاقات تحقق مصلحة المنتمين إليها، وهم الطبقة العاملة، إلا أن مسألة الصراع الاجتماعي، وحتمية انتصار البروليتاريا على المستغلين من الرأسماليين، تحتل مكانة جوهرية في النظرية، وتجتذب العقول والمشاعر عند التطبيق، لتكتسب الأيديولوجية طابع الصراع، بما يتيح لنا تصنيفها "كأيديولوجية فاشية" أو "أيديولوجية كراهية".

ونزعم أن دعوة القومية العربية ليس لديها الكثير لتقوله عن عناصر "التجاذب الإيجابي" بين العديد من الشعوب والأقطار الذين يستهدفهم خطابها، نظراً لأن ما يفرقهم من حيث التكوين المجتمعي وطبيعته، ودرجة التطور الحضاري، بل والجنس المنحدرين منه، وطبيعة نظمهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كل هذا يفرقهم أكثر مما يجمعهم، مما يحدو بالمنادين الزاعقين بخطاب القومية العربية إلى اللجوء للتركيز على "التجاذب السلبي" أو "خطاب الكراهية للآخر"، الذي هو "الصهيونية العالمية" و"الإمبريالية الأمريكية" و"قوى الهيمنة والسيطرة وإفقار الشعوب"، وما شابه.

والخطير في الأمر في هذا المثال أن علو صوت خطاب القومية يكون على حساب خفوت وتواري صوت "الخطاب الإيجابي" الوطني في الأقطار المختلفة، والذي يسعى لتحقيق طموحات الشعوب في حياة كريمة، فتجهض مشروعاتها في المهد، كما حدث لثورة يوليو المصرية، التي حادت عن طريقها الوطني، إلى مغامرات الوحدة مع سوريا ثم حرب اليمن، حتى جاءت النهاية المأساوية بما سمي بنكسة 1967، والخطير الذي نعنيه، أو العجيب المدهش إلى حد الجنون، هو تحرك الصفوة والشعوب بعكس اتجاه

مصالحها، فتعادي القوى التي تقدم لها يد المساعدة لتخرج من كهوف التخلف، والتي بدونها لا يمكن أن تقوم لمجتمعاتنا قائمة، لحساب تقوية انتماء زائف، لم ولن يقوم، ومازال المسلسل الهابط مستمراً، فصدام يمحو دولة الكويت ومن فيها، لكن أبطال العروبة أشد ما يستفزهم "الآخر الإمبريالي" أو "الآخر الكافر" الذي جاء ليستعيد الحياة للدولة والشعب المزعوم عروبته، مثلها تعرض الشعب "العربي" في العراق للإذلال والإبادة على مدى خمسة وثلاثين عاماً، ولم يسمع جئير أشاوس العروبة إلا حين جاء "الآخر" لينقذ إخواننا مما يرزحون فيه.

هل زال العجب الآن من موقف أبطال العروبة من طرح "الآخر" لمساعدتنا على التحديث والتغيير الذي نطالب به دون جدوى من سنين طويلة، وارتفاع أصواتهم بالرفض المطلق، لمجرد أنه من "الآخر" القادر وحده فعلاً على مساعدتنا، دون أن نعطي أنفسنا فرصة معرفة وفحص ما يعرض علينا، لنرفض بعدها ما يستحق الرفض ونقبل ما يستحق القبول؟!

<u>الأفكار والأيديولوجيات التكاملية:</u>

هي التي يغلب على نصوصها المرجعية الاهتمام بعناصر "التجاذب الإيجابي"، فلديها الكثير لتقوله أو ما تتصوره يحقق صالح منتسبيها، مقارنة بالقليل أو حتى عدم الاهتمام الذي توليه للتحذير والتخويف ومعاداة "الآخر"، فهو خطاب جمع، يبحث عن المشترك بين الناس ليستغله في تطوير وتحسين العلاقات، ومن ثم ظروف الحياة المعيشية للإنسان.

فالرأسمالية والليبرالية، إن صح اعتبارهما أيديولوجية، خالية تماماً من عناصر "التجاذب السلبي"، فلا يوجد لديها ما تقوله عن "الآخر"، أو بالأصح لا يوجد في مفهومها "آخر".

نفس ما قيل عن تماسك دوائر الانتماء، واتجاهات الأفكار والأيديولوجيات، يقال عن التكوين العقلي والعاطفي للأفراد داخل المجتمعات المختلفة، التي تتطبع بالمناخ السائد فيها، فتصبح عقولاً تكاملية أو فاشية أو بين بين، وهنا تكمن خطورة الاتجاهات الفاشية، ليس على "الآخر"، وإنما على الكيانات محل الانتماء ذاتها، فالعقل الجمعي الذي أنجب المثل الشعبي: "أنا وأخويا على ابن عمي، وأنا

وابن عمي على الغريب"، هذا العقل غابت عنه النظرة التكاملية: فإذا كانوا ثلاثة، هو وأخوه وابن عمه، فكل ما يستطيعه أن يكون مع أخيه على ابن عمه، ولم يرد بالخاطر أن يكونوا الثلاثة معاً لإصلاح ذات البين مثلاً، أما وقد تواجد الغريب في الصورة، فإن التوجه المفروض واضح جداً وهو التوجه ضد الغريب.

نستطيع أن نقرر بثقة أن الاتجاهات الفاشية تمثل خطراً على الجماعات التي تسود فيها، ليس فقط لإهدار طاقاتها في الصراع مع "الآخر"، وضياع فرص التعاون معه، بل أيضاً لتدميرها للكيانات من الداخل، سواء بالصراع بين طوائف المجتمع الواحد، أو امتداد الأمر حتى داخل الأسرة الواحدة.

بالطبع لا يدخل في تحليلنا السابق ما تقتضي العوامل الموضوعية أن تتخذه الجماعة من مواقف صراع أو تنافس مع جماعات أخرى، بناء على اختلافات المصالح والمواقع، فهذه المواقف لا تستحق النعت بالفاشية أو ما شابه، كما لا تندرج تحت عنوان "صراع وجود"، أو "صراع حتى الموت"، فما يجمع الإنسان في كل مكان، عبوراً على كل دوائر الانتماءات، أقوى بمراحل مما يفرقه، مما يجعل الوضع الطبيعي غير المحتقن بالأفكار الفاشية، هو هامشية ووقتية علاقات الصراع، مقارنة بجوهرية علاقات التعاون والتكامل، استبعاداً لثيمة أن الآخر يلعب دور الشيطان، في فيلم هابط عن مصاصي الدماء**!!**

علينا إذن قبل الحديث عن التغيير أو التحديث أو الإصلاح أو الديموقراطية، أن نستأصل الفاشية الوطنية أو القومية أو العقائدية من أرضنا وقلوبنا، فعندها فقط ستنفتح عيوننا على حقائق عالمنا، وسنكتشف أن الطريق لغد أفضل متسع أمامنا، لكن غشاوة الكراهية على عيوننا حجبته عنا قروناً طويلة.

شجرة الكراهية . . من الجذور إلى الثمار

ثمار شجرة الكراهية، هل تحتاج لبيان، الفقر والجهل والمرض، تلك الثلاثية الشهيرة، زاد عليها أن أصبحنا مطاردين ومستهدفين من القوى العالمية، أصبحنا موضوعاً للبحث والدراسة في أحسن الحالات، وهدفاً لطائرات الأباتشي وصواريخ الكروز في أسوأها.

إذا كان من الصحيح بوجه عام أن الأفراد والأمم تسعى في الاتجاه المحقق لمصالحها، المادية على وجه الخصوص، فإن المراقب لشرقنا الكبير يستطيع بسهولة أن يلاحظ أنها تسعى في عكس الاتجاه، بل وتتدفع نحو صدام مع العالم المتحضر، بعاطفة جياشة عارية من أي حسابات عقلانية للعواقب، ويمكن اختصار هذه العاطفة الجياشة في كلمة "الكراهية"، كما يستطيع المراقب المنصف أن يقرر أن الكراهية المزدهرة حالة إيجابية موجودة، بمعنى أنها ليست رد فعل سلبي على فعل من طرف مقابل، مهما ساق بعض كهنتها من مبررات يعرفون زيفها، وبوجه عام يخرج عن موضوعنا هذا عواطف الكراهية الناجمة عن أفعال عدائية من آخر، لينصب حديثنا على الكراهية للآخر بما أنه آخر.

من المثير للانتباه أن الكراهية محل اهتمامنا متغلغلة على مستوى الأفراد في المنطقة نحو أمم بكاملها، غالباً لم ير أي من هؤلاء الكارهين فرداً واحداً من أفرادها، فالمفترض أن العواطف حباً وكراهية تكون من فرد لفرد، تعامل معه ثم كرهه، أما على مستوى الدول والأمم، فيكون الخلاف ربما إلى حد العداء بين الحكومات، لا يمنع أن تكون مؤيدة من شعوبها، لكن أن يتحول الأمر إلى عداء شعبي من أفراد أمة ما لأفراد أمة أخرى، وهو ما نراه في أعمال قتل لأبرياء هنا وهناك، وما يصاحبها من ابتهاج مشوب بالغلِّ على المستوى الشعبي، فيما الحكومات، الأولى أن يكون الخلاف على مستواها لا يتعداه، على علاقات صداقة أو تحالف، فهذا ما يثير اهتمامنا لنرصده بالتحليل.

رغم هذه المشاعر نحو عالم بكامله، العالم الغربي، فإن أعداداً هائلة من أفراد شعوبنا تسعى للنزوح للعالم المكروه، سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، ويموت المئات منَّا سنوياً غرقاً في البحار، خلال عمليات تسلل غير شرعية لذلك العالم الكافر الفاسق، ومن بين الآلاف أو الملايين التي تستقر هناك، قليلون على ما نعتقد يحتفظون بمشاعر طيبة للمجتمعات التي آوتهم وفتحت لهم ذراعيها، والأغلبية تحتفظ بكراهية ربما تتضاعف، فيما ينخرط صفوتهم في التحريض على تدمير تلك المجتمعات، ليستجيب لتلك الدعوات نفر من خيرة الشباب حسب تقييمنا، ونحتسبهم إذا قتلوا وهم يقتلون عند ربهم شهداء.

إذا كان لنا أن نقفز إلى ادعاء أن استشراء أو استزراع الكراهية، في بعض المجتمعات على الأقل، أسرع وأسهل من استزراع الحب، فإن علينا أن نتباحث في المقومات التي تدعم هذا النوع من العواطف:

مقومات ابتدائية

المقومات الابتدائية هي عناصر إيجابية، بمعنى أن حضورها، وهو حضور فطري دائم لدى الإنسان في كل العصور، وكل الأجناس، هو الذي يحدث الأثر المقصود، ونعني بها المقومات التي نتصور أو نفترض وجودها في الإنسان البدائي الأول:

- **الكراهية الفطرية**: إن العاطفة الأولي التي سيطرت على الإنسان الأول يوم فارق القردة على قمم الأشجار، وقرر أن يسكن الأرض، كانت الخوف، الخوف مما يطأ بقدميه من حشرات، والخوف مما يهاجمه أو حتى يفر منه من حيوانات، الخوف من الأمطار والبرق يدهمه في العراء، ومع الوقت واستخدام وعيه المتنامي أخذت عاطفة الخوف تتحول إلى اتجاهين:

1. اتجاه الكراهية إزاء مثيرات الخوف (الكائنات) التي بدأ في منازلتها، أو تصور نفسه قادراً على ذلك.

2. اتجاه التعبد، ليسترضي مثيرات الخوف التي قدَّر أن لا قبل له بمواجهتها، فعبد الشمس الحارقة والأمطار والرعد والحيوانات الشديدة الافتراس وما شابه.

ومع مسيرة الحضارة بدأ الإنسان، استجابة لنوازع بدأت جنينية مع وعيه الوليد، يعرف عواطف أخرى مثل الحب، لتبقى الكراهية العاطفة الأولى والأقرب للفطرة، مصحوبة بقدرة على الحب تتوقف على درجة التحضر، بوصفها عاطفة دخيلة تحتاج لعناصر غير فطرية (حضارية) لتدعيمها في مواجهة إلحاح الكراهية الفطري في أعماق الإنسان، أو فلنقل أن الكراهية هي الأساس، والحب ارتفاع عن هذا الأساس، بما أنه بناء حضاري، ومن الطبيعي أن تميل الأحجار دائماً إلى السقوط، ومن هنا نكتشف سر رواج الدعوات والعقائد والأيديولوجيات الداعية إلى الكراهية، كراهية الآخر، أي آخر، فدعوة الكراهية دعوة للسقوط، والاستجابة لها سهلة ومرغوبة لأنها لا تكبد عناء، بل وتستجيب لنداء الفطرة والطبيعة الإنسانية، عكس دعوة الحب والتحضر.

رواج عاطفة الحب إذن رهن بتحضر الشعوب، وسيادة الكراهية ملازم للتخلف الحضاري، ولأننا دون فخر نحتل حالياً مكاناً مرموقاً في قائمة الشعوب المتخلفة، فليس من الغريب أن نحاصر داخل أنفسنا بمشاعرنا البدائية الكارهة، وسنظل كذلك حتى نتحضر، لكن المعضلة هي كيف يمكن أن نتحضر ونحن في حالة عداء وصدام مع المتحضرين؟!

- **التفرد**: الإنسان فرد فريد لا يتكرر unique ، وهذا على المستوى البيولوجي وعلى مستوى الوعي والإرادة المستقلة، ويؤدي هذا التفرد الطبيعي بمعنى الحتمي إلى تقاطع رغبات وميول البشر، وبالتالي تولد الكراهية بين البشر، كأحد نتائج هذا التفرد، ووعي الإنسان بتفرده يزداد بزيادة تحضره، أي زيادة وعيه بذاته، وإن كان بنفس الدرجة يزداد وعياً بالقواسم والمصالح المشتركة التي تربطه بالآخر، وبالتالي تخفض من درجة كراهيته للآخر، على أساس أن التفرد الإنساني ليس تفرداً كاملاً، وإنما هو تفرد جزئي، يختلف حجمه من فرد

لآخر، ويمكن القول أن تأثير عنصر التفرد في الدفع للكراهية لا يرتبط طردياً ولا عكسياً بدرجة التحضر أو زيادة الوعي الإنساني، وإنما يرتبط بعلاقة جدلية، تأخذ اتجاهات تتعدد بتعدد حالات التفرد الإنسانية.

- **طبيعة الجغرافية**: تنعكس طوبوغرافية المكان على ساكنيه، فالمناطق الصحراوية ذات المناخ القاري تطبع البشر بطابعها فيتسمون بالقسوة، ويصعب تخلصهم من هذه القسوة حتى لو سكنوا المدن، فالتحول إلى أخلاق جديدة يستلزم مئات وآلاف السنين، كما يستلزم نجاح التحول عوامل أخرى قد لا يتوفر بعضها، كما في حالة القبائل البدوية التي نزحت لمصر بعد القرن السابع، واستوطنت صعيد مصر، والتي يظهر حتى الآن تأثير أخلاقها الصحراوية، وميلها للعداء والكراهية، وإليها يرجع رسوخ قيم الثأر في جنوب مصر رغم التقدم الحضاري النسبي.
- **طبيعة التراث الفكري**: في المجتمعات المحافظة يكون للعقائد والأفكار والنصوص الموروثة أهمية قصوى باعتبارها أفكاراً مقدسة، فإذا ما كانت طريقة فهم أو تفسير هذا التراث الفكري يغلب عليها التحريض على عداء الآخر، فسوف ينعكس هذا التوجه على نظرة تلك الشعوب إلى العالم، فنحن لا نتلامس مباشرة مع الحقائق الموضوعية في العالم، وإنما نراه عبر عدسات ملونة من أفكارنا المسبقة.
- **البداوة وطبيعة النظام الاقتصادي**: هنالك فرق في النظرة إلى الحياة والآخر بين المجتمعات البدوية، التي تعتمد الإغارة والغزو للسلب والنهب كوسيلة لتعظيم الثروة، انتقاصاً لا ريب من ثروة الآخر، وبين المجتمعات الزراعية والصناعية التي تحقق الثروة ببذل جهد يضفي على المادة الخام قيمة مضافة، دون الحاجة لانتقاص من ثروة الآخر، بل تكون ثروة الآخر في هذه الحالة معين في تحقيق نجاح العملية الإنتاجية، سواء في مرحلة الإنتاج أو التسويق، ومن الطبيعي أن تنظر مثل هذه المجتمعات للآخر نظرة إيجابية، أو على الأقل نظرة إلى

منافس، في حين تكون النظرة البدوية إلى الآخر نظرة إلى خصم، وشتان بين النظرتين، فالنظرة البدوية إلى الحياة كما لو كانت zero sum game ككرة القدم، ما يحققه فريق لا بد ويكون خصماً من الآخر، وهذا النمط وإن كان موجوداً فعلاً في الحياة، إلا أنه جزء من الصورة وليس كلها كما في المفهوم البدوي العدائي.

مقومات ثانوية

المقومات الثانوية هي عناصر سلبية، بمعنى أنها مقومات غياب، فهي حالات غياب العناصر التي ارتقت بالإنسان من حالة الفطرة المتوحشة، وهي مقومات لا يتقاسمها البشر بالتساوي، لأنها ناجمة عن ضمور أو فشل ما أسميناه نوازع جنينية لدى الإنسان الأول، تدفعه لمغالبة طبيعته الداخلية الثقيلة، ومغالبة الطبيعة العدائية حوله، ليسود عليها سعياً للوصول إلى السلام، السلام مع ذاته، ومع الآخر، ومع الطبيعة بمكوناتها المختلفة.

- **ضعف الشخصية**: الشخصيات والنفوس القوية تتحرك في اتجاه البناء، تنزع إلى بذل الجهد لإقامة المجد الشخصي، الفردي أو الجماعي، عن طريق الإضافة، إضافة قيمة للحياة، أو للمواد الأولية المتوفرة، أما النفوس الخائرة فليس أمامها غير الكراهية، تملأ بها خواء داخلها.
- **الكبت الجنسي**: يحتل الجنس مساحة واسعة من تكوين الإنسان، سواء البيولوجي أو النفسي، وإشباع الميول الجنسية بصفة عامة يؤدى إلى إزالة التوتر الداخلي الناجم عن الرغبة، وبالتالي الإقبال على الحياة، لتكتسي مشاعره تجاه كل ما حوله بالود، كانعكاس لتصالح الإنسان مع ذاته بالأساس، ويحدث العكس في المجتمعات المغلقة، التي يعاني أفرادها الكبت الجنسي، حيث يحدث التوتر الداخلي عداء وخصام مع الذات، وهي الحالة التي شخصها بولس الرسول في أحد رسائله قائلاً: أقمع جسدي وأستعبده، وتنعكس حالة الصراع مع الذات هذه على نظرة الإنسان للحياة عموماً، فيكون أكثر ميلاً للعداء خاصة مع الآخر.

- **الجهل**: الإنسان عدو ما يجهل، وفي المجتمعات التي يسودها الجهل تتسم نظرة الإنسان للحياة بالخوف، ومن ثم تكون مشاعر الكراهية هي الأقرب، فإذا شبهنا الجهل بالظلمة، فإن من يسير في مكان مظلم لا يرى من معالمه شيء يكون متلبساً بالخوف والكراهية لكل صوت يسمعه وكل لمسة يلمسها.
- الانقيادية وأخلاق القطيع: الشعوب التي تتسم بسهولة الانقياد، وتميل للسير خلف قائد تسلم له مصيرها، تكون أكثر قابلية للوقوع في براثن الكراهية إذا ما دفعها إلى ذلك قائدها، أو النخبة المعينة له، بعكس الشعوب الحرة، التي يتسم أفرادها بنظرة نقدية للحياة عموماً، ولكل ما يقال لها أو تحرض عليه.

يمكن أن تعتبر **المقومات الابتدائية** بمثابة الجذور لشجرة الكراهية، وهو ما يصعب إن لم يستحل التعامل معه، تغييراً أو اجتثاثاً، أما **المقومات الثانوية** فأقرب لأن تمثل جزء الشجرة، وربما يمكن التعامل معه، تطعيمه بجزوع أخرى مثل أشجار الموالح، العملية صعبة، ولا نتصور النتائج مبشِّرة، وإن كان بصيص الأمل يمكن أن يكون عن طريق تأثيرات خارجية، نرى بوادرها ووعودها بالمساعدة، وإن اعتبرها أشاوس أمتنا تهديدات بالغزو والهيمنة.

ثمار شجرة الكراهية، هل تحتاج لبيان، الفقر والجهل والمرض، تلك الثلاثية الشهيرة، زاد عليها أن أصبحنا مطاردين ومستهدفين من القوى العالمية، أصبحنا موضوعاً للبحث والدراسة في أحسن الحالات، وهدفاً لطائرات الأباتشي وصواريخ الكروز في أسوأها.

الباب الثاني

الوطن والمستقبل

ثقافة القهر وأطواق النجاة

حين تسود ثقافة الهيمنة لتصبغ العلاقات داخل مجتمع، فإنها لا تستثني أحداً من مثالبها، بمن فيهم منتجيها أنفسهم، كما لا يقتصر تأثيرها على المجال المحدود الذي يمثل محور تلك الهيمنة، بل تمتد دوائره مع الوقت لتحتوي المزيد والمزيد من علاقات الحياة في ذلك المجتمع، مادام الأساس هو الإنسان ورؤيته لذاته وللعالم من حوله، وبالتالي فمتى اصطبغ فكره بنهج الهيمنة وقهر الآخرين، لابد وأن يتصرف على ذات النحو في جميع ميادين الحياة، ومع جميع البشر الذين يتعامل معهم، سواء المحسوبين على حزبه وجماعته، أو الآخر المستهدف أساساً بالهيمنة.

فإذا ما سادت بمجتمع ثقافة هيمنة دينية لطائفة ما، تستبعد الآخر وتكفره، وتحاصره في حياته ومواطنته، فإن تأثيرات تلك الفاشية الدينية لا تتوقف سلبياتها عند مجرد التأثير على الآخر، وإنما تمتد لتشمل تصرفات ورؤية الأفراد لذاتهم وللآخرين داخل ذات الطائفة المهيمنة، فتعادي كل من يقول برأي مختلف عما تردده الرموز المهيمنة على خطاب الجماعة، كما تمتد إلى الحقل السياسي، فنجد عصف المسيطرين سياسياً بعامة الشعب وبالجماعات والأحزاب المعارضة، وإلى المجال الاجتماعي حتى في التعامل بين أعضاء الأسرة الواحدة، لتكون القاعدة هي هيمنة من الجميع على الجميع، وتتحول كل أركان الوطن إلى زنازين نعذب ونستعبد فيها أنفسنا بأنفسنا، والعكس صحيح وهو أننا إذا ما رفضنا وقاومنا هيمنة طائفة دينية على أخرى، فإننا لا نكون عندها ننتصر للطائفة المقهورة فقط، وإنما نكون بسبيل السعي لاستئصال ثقافة وممارسات الهيمنة من الأساس.

فإذا كنا نتفق على أن قضايا الأقليات في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى صوتاً، ولا يكاد يعادلها إلا قضية الديموقراطية، لتأتي بعدهما سلسلة تبدو بلا نهاية من مشاكل شعوب المنطقة الحياتية، لكن نظرتنا وتقييمنا لقضايا الأقليات يختلف حسب موقع كل منا، ورؤيته لذاته وللعالم من حوله، فالبعض يتعاطف مع الأقليات ومعاناتها من منطلق أخلاقي طوباوي، يهدف لرفع الظلم الواقع عليهم، وذلك من قبيل الرحمة بهؤلاء المقهورين، والبعض يضيق بمطالباتهم، معتبراً ما قد يحصلون عليه من حقوق لابد وأن

تأتي خصماً من امتيازات وسلطات الجماعة المهيمنة التي ينتمي إليها، والتي قد يعتبرها في مقام السيد، فيما تحتل الأقلية المتظلمة موقع المسود، وقد يرى السيد أن المسود قد رفع رأسه أكثر مما ينبغي، كما أفتانا أخيراً رمز من رموز الإسلام السياسي في حديثه عن الأقباط، وإن لم يشأ أن يصرح بما يرى وجوب اتباعه إزاء تلك الرؤوس التي ارتفعت، وهل نكتفي بالضغط عليها لتعود لتطأطئ كالمعتاد، أو أنه من الأفضل أن نقطعها، حتى لا تتجرأ المزيد من تلك الرؤوس على الارتفاع؟!

بين هذين الرؤيتين المتناقضتين لمعاناة وشكوى الأقليات، الموقف الأخلاقي المتعاطف، والموقف الفاشي المعادي، لا نرى أن الأمر يتم مقاربته بصورة صحيحة، فكلا الموقفين ينظر للأقليات كقضية منفصلة، تخص أناساً محددين، لهذا لا نعدم من أصحاب نظرية المؤامرة من يعتبر حراك الأقليات ليس أكثر من مؤامرة على سلام واستقرار المنطقة، وجزءاً من مخطط إمبريالي صهيو أميريكي لتفتيت كياناتها السياسية المناضلة المجاهدة القوية، ويرى مثلاً أن ما يسمى استقواء الأقباط بالخارج، هو ما أتاح لهم إمكانية رفع الأصوات والرؤوس، ما يعتبر في نظر هؤلاء خيانة عظمى، وهو تقييم قد لا يكون خاطئ تماماً، إذا ما كانوا يقصدون خيانة ميراث القهر والتخلف الجاثم على صدر الشعوب منذ قرون طويلة!!

الأقليات بالفعل جديرة بالرعاية، والمظلومون جديرون برفع الظلم عنهم، وهذا الهدف والتوجه في حد ذاته جدير بالتثمين، لكن واقع مجتمعاتنا يقول أن هذا الأمر ليس هو الأساس، وإنما مجرد ناتج ثانوي لحالة مرضية أكبر وأشمل، أكبر بالنسبة لحجم من يقع داخل دائرتها من بشر، وأشمل بامتدادها لسائر ميادين وعلاقات الحياة، التي قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن المحور الذي يتم حوله التصنيف وممارسة الهيمنة، فالسؤال الأساسي هو عن طبيعة العلاقات التي تحكم سائر مناحي حياة تلك المجتمعات، هل هي علاقات هيمنة الأقوى على الأضعف، والأغنى على الأفقر، أو هل العلاقات بين الأطراف المتنوعة تأخذ شكل السيد والمسود، سواء بين الأفراد وبعضهم البعض، أو بين مختلف المؤسسات

والأفراد، أم أن العلاقات تقوم على التكافؤ والتوازن، وعلى الإعلاء من قيمة الإنسان وحقوقه؟

معاناة الأقباط في مصر مثلاً موضعها الصحيح هو أن توضع جنباً إلى جنب، ليس فقط مع ما يكابده الأنبا مكسيموس وأتباعه من تضييق واضطهاد، أو مع البهائيين وشهود يهوه والشيعة وما شابه من إشكاليات تتعلق باختلاف الدين والتنوع في فهمه، وإنما أيضاً مع الاضطهاد المزمن للمرأة، ومع انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة في أقسام الشرطة، وفي السماح بتسيير العبَّارات غير الصالحة للإبحار ولا تتوفر فيها عوامل الأمان، ومع معاناة المرضى الفقراء في المستشفيات الأميرية والتأمين الصحي، كذلك مع استلاب حق المواطنين السياسي بتزوير الانتخابات وشراء الأصوات، وفي التجرؤ على تحويل نظام سياسي جمهوري إلى ملكية وراثية، ومع مصادرة حق التنوع والاختيار بالرقابة على الكتب والمصنفات الفنية، والحجر على الأعمال الجريئة منها، ينضم لقائمة الهيمنة واستلاب الحقوق أيضاً احتلال المقاهي والمتاجر للأرصفة، فلا يجد المشاة لهم موضع قدم . . هي باختصار شبكة من علاقات الهيمنة والاستلاب، تشمل كل مناحي حياتنا، وغالباً ما لا يفيد فيها المعالجات الجزئية لموضوع محدد، مع تجاهل سائر العلاقات المماثلة المرتبطة به، فالرجل فاشي النزعة الذي يقهر زوجته وأبناءه، ويتعامل بفظاظة وعدم احترام مع الجماهير التي تقضي احتياجاتها من المؤسسة التي يعمل بها، مثل هذا الإنسان من العبث أن تحدثه عن التسامح مع من يختلف معه في الدين، وبالتالي فمن غير المجدي في معالجة حوادث الاعتداءات على الأقباط أن نلجأ إلى رموز القيادات الدينية ليتبادلوا القبلات والعناق، أو إلى الخطاب الديني لنبين ما جاء بالأديان من الحض على التسامح، فما يبدو احتقاناً دينياً هو في الحقيقة مجرد جزء أو مظهر من مظاهر أزمة الثقافة وطبيعة العلاقات السائدة في المجتمع، وهذا بالطبع لا ينفي أن يكون لكل جزئية عناصرها الخاصة، والتي تحتاج معالجة متخصصة، قد يفيد المبادرة بإنجازها في دفع عجلة التطور المجتمعي إلى الأمام، كما لا يعني ما نقول

وجوب الانتظار وعدم السعي لتحسين وضع الأقليات، إلى حين تسوية جميع مشاكل المجتمع دفعة واحدة.

لكننا نستطيع من هذا أن نخرج بنتيجتين، الأولى أنه لا يمكن حل مشاكل الأقليات حلاً شاملاً وجذرياً بالتعامل مع تلك المشاكل بمعزل عن سائر مظاهر ثقافة وعلاقات الهيمنة السائدة بالمجتمع، والثانية أن علو صوت الأقليات بالصراخ لا يصب فقط في صالح هذه الأقلية أو تلك، وإنما أيضاً وبالأساس في صالح المجتمع كله، لتخليصه من البائد والرديء في ثقافته وعلاقاته، وهنا تكون أصوات الأقلية بمثابة رائد للتغيير والتحديث المجتمعي، أو أطواق نجاة تنقذ المجتمع كله من الغرق في مستنقعات القهر والفاشية، وتكون حالة وأوضاع الأقليات مؤشراً هاماً وعميق الدلالة على طبيعة المجتمع، ومدى توافقه مع العصر، ومع مبادئ حقوق الإنسان بصفة عامة، ومدى الحرية التي يتمتع بها كل فرد، وليس فقط الأفراد المنتمون للأقلية المتظلمة.

فالمقاربة الصحيحة لقضايا الأقليات هي التي تنظر إليها في معرض تساؤل: ماذا نريد لمجتمعنا أن يكون؟ هل نريده مجتمعاً شمولياً، يختنق فيه الإنسان وتسحق ملكاته الإبداعية، ويعصف فيه القوي بالضعيف، أم نريده مجتمع الحرية والإنسانية والإبداع؟!

هكذا تكون قضية الأقليات هي مهمة على عاتق الأغلبية بالدرجة الأولى، ليس من قبيل الغيرية وسمو الأخلاق، وإنما لمرجعية نفعية عامة وشاملة بالأساس، فإذا كانت الأقليات هي أول أو أكثر من يتضرر من تفشي القهر والهيمنة، فإن أجراس الإنذار التي يدقونها ينبغي أن توقظ الأغلبية الغافلة، أو التي تأقلمت مع الهيمنة من طول الرضوخ لها، فهكذا حرر البيض السود في أمريكا وجميع أنحاء العالم الحر، وهكذا أيضاً حرر الرجل المرأة، وقد عاد هذا بالتقدم والازدهار لتلك المجتمعات كلها، وليس فقط القطاعات التي تم تحريرها، ويكون علينا جميعاً أن نفزع لنداء الأقليات، لنخلصهم ونخلص أنفسنا جميعاً من ربقة العبودية والقهر.

التسامح المصري يتصدع

في القلب من البادية المسماة بالعربية، تقف مصر فريدة وإن لم تعد متفردة، دون أن نعني نسبة التجانس لباقي مكونات تلك الرقعة، التي جمعتها الصدفة في تجاور جغرافي لا يعني شيئاً، ولا يشير لشيء، وإن نال كل منها نصيبه الخاص وربما المتفرد كماً وكيفاً، من مختلف صنوف الرياح التي ضربتها، شرقية كانت أم غربية.

تفرد مصر ليس ادعاء ثقافياً أو أيديولوجياً، إنما بالأساس تفرد موضوعي، لابد أن يترتب عليه بعد ذلك الكثير، هي شعب نهري يحترف الزراعة المروية، ما يجعل حياته تتأسس على عاملين أساسيين، أولهما الارتباط بالمكان، وهو ضفاف النهر بامتداداته المحدودة، والثاني حتمية التعاون لترويض النهر، تلافياً لنقمته واقتناصاً لبركته، وكلا الأمرين لا يمكن تحقيقهما إلا بالتعاون والتوافق الشامل بين كل من يرتبط مصيرهم بالنهر وواديه، فلم يكن

أمام المصري إذن إذا أصر على البقاء إلا أن يتحلى بالتسامح بمعنى السماحية Tolerance، التي تقبل التعدد فلا يكون مبرراً أو جالباً لخصومة أو لد في العداء، كما قد تنحو شعوب أخرى رعوية بدوية ورحالة، حيث ثروتها منقولة ومحمولة، ويستوي لديها خيار الصلح والبقاء، مع خيار الخصام والرحيل، وقد لفت نظر المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي عدم تجانس العقائد المصرية القديمة إلى حد التناقض، فنجده في كتابه الإنسان وأمنا الأرض يتساءل متعجباً مستنكراً **"كيف تسنى لشعب ذكي تحمل كل هذا التناقض؟!"**، والسر في دهشة توينبي أنه نظر إلى الأمر بصورة منطقية وفكرية محضة، لكن المسألة ليست كما بدت له، مجرد أفكار وأساطير متناقضة متجاورة دون مبرر، ويقتضي الاتساق المنطقي تصنيفها وغربلتها، لتصاغ في وحدانية مقحمة واستئصالية، وهو ما حاوله إخناتون في مرحلة لاحقة، ففشل فيه فشلاً ذريعاً، ولم يرجع فشله إلى سبب فكري أو عقائدي، بقدر ما كان انعكاساً لتناقض نهج إخناتون مع طبيعة المكان وساكنيه، والذي يحتم التآلف بين مختلف المكونات، ولا يحتمل الاستبعاد والاستئصال، الذي سيكون بمثابة حكم مزدوج بالإعدام، على الراحل والباقي، فكلاهما سيعجز وحده عن تدبير ما يتحتم عليه تدبيره، كان تجاور المعتقدات المتناقضة إذن حتمياً، بنفس قدر حتمية احتلال معتنقيها لنفس المساحة من الوادي والنهر.

تلك هي قاعدة التسامح المصري الأساسية والموضوعية، والتي لا ينتقص من صرامتها استثناءات في عصور الاضمحلال والاضطرابات، كذا عصور التحولات الكبرى، كعصر دخول المسيحية، وما صاحبها من عنف مع الديانات القديمة، وعنف إبان تشكل العقيدة المسيحية ذاتها، كذا عصر دخول الإسلام والقبائل العربية الوافدة معه، وما صاحب ذلك من عنف، لكن كل ذلك لا يتعدى أن يكون الاستثناء الذي يؤكد قاعدة التوافق والتسامح، والتي مازال البعض مرتكناً إليها، وكأنها صخرة نارية تستعصي على النحر والبري والتآكل عبر العصور.

لسنا ضد التفاؤل بقدرة مصر على صد هجمة التعصب والكراهية الوهابية، التي تطرق أبوابها بعنف منذ أكثر من ربع

قرن، ولسنا ضد الاستناد إلى ميراث التسامح المصري، فالقدر المتبقي منه رغم كل ما حدث في الحقبتين الساداتية والمباركية، يبقى جديراً بالاعتبار، ويشكل وزناً أساسياً في معادلات المستقبل، لكن ما هو جدير بإعادة النظر والتقييم، ليس فقط حجم ما تآكل من صخرة التسامح المصرية بتأثير عوامل النحر الوهابي، المحمول منذ ما بعد 1973 على فيض من البترودولار، الذي تعاظمت وفوراته بعد الارتفاع الفلكي لأسعار البترول، نتيجة للضغوط الاحتكارية التي تمت بدعاوى استخدامه كسلاح لمناصرة القضية العربية، لتكون النتيجة العملية لتلك الوفورات خروج حملات الغزو الوهابي، لتقتحم وتهدم كل مشاريع الحداثة في المنطقة.

تطيب تلك الفقرة الأخيرة لدعاة الحداثة والتسامح المصريين، بل ولا يملون من ترديدها، ربما جرياً على النهج المصري والشرقي الأصيل، في إسناد كل فشلنا ومآسينا لمؤثر خارجي، ولا نكلف أنفسنا عناء النظر إلى الداخل، على الأقل لنرى لماذا لم يقو على ممانعة الرياح الصفراء!!

ما انطلقنا منه في البداية من تعريف للشعب المصري كشعب نهر وزراعة مروية، وخرجنا منه بتأصيل موضوعي للتسامح، إلى أي مدى ينطبق هذا التعريف على الشعب المصري مع بداية الألفية الثالثة؟

واضح أن أي تغير في هذا التعريف لابد ويترتب عليه تغير مناظر في شروط وطبيعة العلاقات بين الشعب المصري، ورغم أن التغير في حياة الشعوب يكون غالباً متدرجاً وغير ملحوظ، إلا أن هذا لا يمنع أن نجد لأنفسنا نقاطاً مفصلية افتراضية، تعيننا على الخروج بفهم عام للمسيرة، وبدرجة لا بأس بها من الدقة، ويمكن في بحثنا هذا أن نرصد ثلاث مراحل، الأولى مع بدايات القرن التاسع عشر وعهد محمد علي، والثانية مع بدايات القرن العشرين ونهاية الحرب العالمية الأولى، والأخيرة ما بعد منتصف القرن العشرين وانقلاب يوليو 1952، هذه المراحل الثلاث كانت مراحل تحول لتوصيف مصر كمجرد أمة نهر وواديه، ومن الطبيعي أن نجد عوامل التغيير في البداية ضعيفة

ومحدودة، لتتصاعد قوتها ويتضاعف تأثيرها مع تتالي المراحل في ذات الاتجاه.

عرف الفلاح المصري الغربة والتدريب العسكري والقتال مع مشروع محمد على العسكري، وهو من لم يسبق له التعرف على غير الزراعة، ملازم لأرضه، قائلاً في أمثاله الشعبية: "من خرج من داره قل مقداره"، كما عرف لو بقدر محدود العمل بالمصانع التي أنشأها محمد على لتزويد جيشه باحتياجاته، وعرف السخرة لحفر قناة السويس في عهد إسماعيل، والعمل الشاق المتواصل، المختلف تماماً عن العمل الموسمي بالزراعة بطريقة ري الحياض، وصدح بالأنين: "يا عزيز عيني وأنا بدِّي أروَّح بلدي . . بلدي يا بلدي والسلطة خدت ولدي!!".

مع المرحلة الثانية في بداية القرن العشرين والحرب العالمية الأولى جاءت حركة التصنيع المصري بريادة طلعت حرب، ليعرف عدد أكبر من الفلاحين العمل في المصانع، ويتعرفون معه على الاستقلال عن الأسرة، والحياة الفردية بالمدن أو على هوامشها، وكان الجديد الجوهري هو أن يتمكن الفلاح العامل في المصنع من كسب قوته منفرداً، دون الاضطرار إلى المشاركة مع الآخرين، كما في العمل الزراعي الذي وحدته الأساسية الأسرة وليس الفرد، وكان هذا يعني الانفتاح على قيم جديدة يتسع لها المجال كإمكانية، وإن لم نستطع القول بأن التسامح هنا صار مجرد خيار وليس حتمية، فإننا نستطيع أن نجزم بأن القاعدة الموضوعية القديمة للتسامح المصري العتيد كانت قد بدأت تهتز وتتخلخل بتغير الظروف المعيشية وطبيعة الإنتاج ووسائله، ونسجل هنا في منتصف تلك الفترة ظهور جماعة الإخوان المسلمين بأيديولوجية الخصام والكراهية، مستندة للطبقة الوسطى الناشئة، وذخيرة الأفراد المهمشين والزائدين عن الحاجة في المدن الآخذة في النمو، ليكونوا طلائعها بعد ذلك لغزو قلب الريف ذاته.

المرحلة الثالثة والأخيرة من بداية منتصف القرن الماضي تميزت بتفجر الزيادة السكانية، والتضخم الهائل والعشوائي للمدن، وتعاظم العناصر التي بدأت واهنة في المرحلتين السابقتين، فقد نمت المصانع وتضاعف عدد العاملين بها مرات ومرات، ودخل فيها

الفلاح المسالم عدة حروب من عام 1948 إلى عام 1973، وترك أرضه التي ضاقت به، ليأتي بمفرده بثروات لم يحلم بها من بلاد النفط، ليعود حاملاً أحدث الأجهزة الكهربائية، وليقوم بتجريف أرضه وزرعها بالهياكل الخرسانية . . تغيير كيفي تراكمي هائل في طبيعة الحياة المصرية، وفي علاقات الإنسان المصري بمحيطه الحيوي بمكوناته الطبيعية والبشرية.

كان من الممكن أن يأخذ هذا التحول منحى إيجابياً باتجاه الحداثة، لكن استهدافه من قبل الوهابية المدعومة بالبترودولار، وتحطم مشروع العسكرتاريا اليولوية التحديثي المظهر، أدى إلى ما وصلنا إليه، من تصدع الأسس الموضوعية والثقافية للتسامح المصري العريق، لتمهد الشعب المصري لقبول الأفكار المتعصبة الوافدة، بل والقيام بدور الحاضنة ثم المصدر لها، وقد تحولت عوامل المناعة في معظمها إلى عوامل خنوع واستسلام، بل وعوامل ترجيح وانتشار.

ينبغي أن نضع في الاعتبار أيضاً أن خروج ملايين المصريين في نفس تلك الفترة للعمل والإقامة المؤقتة بخارج البلاد قد أضعف الشعور الوطني، فارتباط الإنسان بالوطن لا يتأتى بموجب مقولات نظرية، بقدر ما هو نتيجة لارتباط حياتي بالوطن وأهله، فيما الخلاص الفردي بالهجرة المؤقتة قد يولد لدى الفرد شعوراً بالضياع، أو بالانتماء إلى المجتمعات التي هاجر إليها وقيمها، هكذا عاد المهاجرون لبلاد النفط بفيروسات الكراهية والتعصب، في حين أن المهاجرون إلى الغرب مثل القليلون منهم قنوات للانفتاح على العالم والحداثة، أما الغالبية فقد عجزت عن التأقلم مع بيئاتها الجديدة والغريبة، فاختارت إما الحياة في جيتوهات خاصة، وكأنها لم تغادر بلادها، وإما كانت صدمة الحضارة عليها أقوى مما تحتملها، فولدت دفاعاتها السيكولوجية المضادة نوازع كراهية وعداء وتعصب، صدرتها إلى مصر مع ما تصدر من دولارات!!

بالطبع لا نريد أن نقول أن تصدع التسامح المصري كان وراءه الانتقال من مجتمع الزراعة إلى مجتمع الصناعة، لكننا نقول بأن التسامح الذي تأسس على طبيعة مجتمع الزراعة المصري قد

تداعى مع ما حدث من تحولات، ثم فشلنا في اكتساب قيم المجتمعات الصناعية، كما فشلنا في تأسيس صناعة حقيقية قادرة على البقاء، ثم تزامن مع هذا الفشل أو ساهم فيه الهجمة الضارية للفكر الوهابي.

الوضع إذن في مصر لا يحتمل الاسترخاء اعتماداً على ميراث التسامح المصري المزعوم، فالتسامح في مصر يتصدع، ومصر بكل مؤسساتها وبنيانها الاجتماعي تتصدع، لكننا فيما أظن لم نصل بعد إلى اليأس التام أو نقطة اللاعودة، لكنها غير بعيدة منا، إنها هناك على مرمى النظر!!

المصريون وسيكولوجية الرعية

ما يميز الأمة المصرية بجماهيرها ونخبها الثقافية، هو سيكولوجية الرعية، التي تنظر إلى الحاكم كقوة خارجية قدرية تحكمها، وهذا يترتب عليه من جانب الجماهير ثلاثة أمور.

ربما أهم ما يعترض منطقتنا – وأخص بالدرجة الأولى مصر- من إشكاليات، هو ضعف أو حتى انعدام الاهتمام الشعبي بدعاوى الديموقراطية وتداول السلطة، فلا يكاد يتجاوز هذا الاهتمام في أحسن الحالات مجرد الدردشة الفاترة، دون الحماس الضروري، الذي يدفع للمشاركة الفعالة في تغيير الأوضاع.

لا نرى الأمر ناتج عن مجرد نقص التوعية السياسية، والتي لا تحتاج لأكثر من الإعلام والتبشير، بحقوق المواطن وواجباته في الدولة الحديثة، فالرسالة المقصودة يتم إبلاغها للجماهير حالياً، عبر القنوات الفضائية المفتوحة، والتي تطلعنا عما تستطيع الشعوب أن تساهم به في صياغة مستقبلها، والإمساك بزمام حياتها بين أيديها، فرأينا أولاً ما فعله الشعب البولندي، مروراً بثورة أوكرانيا البرتقالية، وأخيراً وليس الآخر حركة الشعب اللبناني فيما يعرف بحركة 14 آذار، وهي نماذج جيدة لتحفيز الشعوب على إدراك الدور المنوط بها لتغيير واقعها، والبرهنة على قدرتها على مواجهة قوى الاستبداد العاتية، وهي مجردة من كل سلاح، سوى إرادتها في حياة حرة.

يدلنا ما نشاهده أيضاً من أحوال عالمنا في عصر السماوات المفتوحة، على أن قبضة الحكومات البوليسية لم تعد هي العائق الذي كان أمام حرية الشعوب، فارتباطات المصالح بين الدول، واحتلال الدول الشمولية لقاع العالم من حيث القوة الاقتصادية على الأقل، جعل مما يمكن تسميته بالضغوط الخارجية، خير معين للشعوب المطالبة بحريتها، في مواجهة تعسف سلطاتها المحلية وتجبرها، كما حدت إلى درجة كبيرة من المدى الذي تستطيع هذه السلطات الذهاب إليه، في استخدام القوة لقمع الشعوب، فلا يمكن الآن مثلاً أن يتكرر ما حدث في المجر 1956، ولا في ربيع براغ 1968، وربما كان سقوط نظام البعث الصدامي في

التاسع من أبريل 2003، هو النهاية لعصر الأنظمة القادرة على التصدي لإرادة الجماهير بالقوة الغاشمة التي لا تعرف لها حدوداً.

كما لا يكفي إدراك الجماهير لأزمتها الحياتية، لتتحرك في اتجاه التغيير، بإمساك السلطة بين أياديها، بمعنى وضعها بين يدي من ترى أنهم جديرون بتحقيق آمالها، فالجماهير تعاني حياتها التي تزداد صعوبة، وربما مأساوية يوماً بعد يوم، ومع ذلك فهي تكتفي بدور المراقب الصابر، وفي أقصى الأحوال تأخذ دور الحانق المتذمر، لكنها لا تتقدم بعد ذلك خطوة.

نرصد أيضاً حركة النخب الثقافية المعارضة، والتي ترفع شعارات التغيير والديموقراطية وتداول السلطة، لنجد فيها ذات الملامح للموقف من الحاكم، وهو موقف الرعية التي تطلب من الراعي أن يوفر لها كل ما تطلب، بغض النظر عن شرعية وعدم شرعية طلباتها، وبغض النظر أيضاً عن الإمكانيات المتاحة للأمة لتحقيق تلك المطالب.

ما يميز الأمة المصرية بجماهيرها ونخبها الثقافية، هو سيكولوجية الرعية، التي تنظر إلى الحاكم كقوة خارجية قدرية تحكمها، وهذا يترتب عليه من جانب الجماهير ثلاثة أمور:

الأول هو عدم التفكير في المشاركة في السلطة، وأن أقصى دور لها هو أن تصفق أو تبايع القائد المعروض عليها، لتترك له الأمر بعد ذلك يفعل ما يشاء، وكيفما يشاء، فهذا هو دوره الخاص، وعليها فقط تلقي النتائج، ونأخذ هنا المثال الشهير، والذي يثير التعجب والتساؤل لدى الكثيرين، وهو موقف النخبة المصرية، ممثلة في الشيخ عمر مكرم والشيخ السادات وأصحابهما، بعد رحيل الحملة الفرنسية، وكيف أنهم لم يفكروا في تولية واحداً منهم، بل ذهبوا إلى المغامر الألباني لينصبونه حاكماً، والتفسير الوحيد لذلك اللغز، هو أنهم رغم اعتبارهم صفوة ثائرة، إلا أنهم يتحركون بنفس سيكولوجية الجماهير، التي تري نفسها في دور الرعية، لا تتعداه إلى دور الحاكم، المنظور إليه كقوة خارجية، وبالتالي ليس من المستهجن أن تعطى السلطة ليد غير مصرية، ونفس هذا المنطق نرصده عبر التاريخ في ترشيحات بطاركة كنيسة مصر الأرثوذكسية، والتي لم تلتزم بالجنسية المصرية، إلى حد أن تساءل

بتعجب أحد الولاة العرب على مصر، حين رشح له الأقباط شخصية غير مصرية ليجعلونه بطريركاً عليهم.

الثاني هو توقف الجماهير في حالة سوء النتائج، عند موقف الصابر الراضي أو الحانق المتذمر، حسب درجة سوء النتائج، لكنها لا تتقدم أكثر من ذلك لتعديل أداء الحكام مثلاً أو استبدالهم، لأنها نفسياً تتحرك من دور الرعية، لا الشريك في دور الرعاية، ويدلنا على ذلك موقف الجماهير، وهي تراقب عن بعد تظاهرات حركة كفاية، فبضع عشرات أو مئات من المثقفين يتصايحون مطالبين بالتغيير، فيما الجماهير تكتفي بالوقوف على الأرصفة ببلادة منقطعة النظير، فالأمر سيكولوجياً لا يعنيها، فهي مجرد رعية تتمنى أن يتولى أمرها راعي صالح يحقق لها ما تريد، هنالك أيضاً مثال في اضطرابات 18 و 19 يناير 1977، إثر ارتفاع الأسعار بقرارات حكومية مفاجئة، فقد هبت الجماهير من الإسكندرية إلى أسوان، تعلن تذمرها بحجم كان كفيل بأن يجعل من هذا اليوم تاريخ أعظم ثورة شعبية مصرية، فيما لو امتد الأمر لإحداث تغيير في السلطة، بسياساتها ونظمها وشخوصها، لكن الأمر كعادة الرعايا اقتصر على إعلان التذمر وكفى، مادامت الجماهير لا تضمر التدخل في أمر الحكم، وبالتالي لم تضم صفوفها من يتطلع إليه، ناهيك عن وجود من لديه تصور جديد لسياسات الحكم واستراتيجياته.

الثالث في كم ونوع المطالب التي تريدها الجماهير وصفوتها من الحاكم، والتي نلحظ انقطاع الصلة بينها وبين الواقع وإمكانياته واحتمالاته، فنحن نريد من الحاكم مثلاً أن يتحدى الإدارة الأمريكية ويهزمها، دون أن يخطر ببالنا أن ندله على الإمكانيات الخافية عليه، والتي يمكن أن تتيح له ذلك النصر المبين، نريده كذلك -كما في مقولات حركة كفاية- أن يوحد العرب ويزيل إسرائيل من الوجود، أو على الأقل يحاصرها في ركن ضيق يدفعها للاختناق أو الانتحار، نطلب كل هذا دون أن نكلف أنفسنا عناء تأمل الواقع، لنفرق بين الممكن والمستحيل، فهذه ليست مهمتنا، فنحن رعية دورها أن تطالب، والحاكم هو الراعي دوره أن يتدبر أمره ليرضينا.

على ذات المنوال نتوقع من الحاكم أن يقضي على مشكلة البطالة ويوفر لنا الرخاء، رغم أن المطالبين أغلبهم بطالة مقنعة، لا تؤدي دورها في عملية الإنتاج بالصورة التي توفر الحد الأدنى من المعيشة الكريمة لشعب منتج، وليس فقط شعب مستهلك، لا يشبع من الاستهلاك، ولا يمل من المطالبة السلبية.

يصعب حصر الظواهر الاجتماعية والسياسية والدينية التي لا تفسير لها إلا ما أسلفنا من تشخيص، فانقياد الجماهير بل وقادتها لرجال الدين، يسألونهم فيجيبون، ليتم ابتلاع الإجابات أياً كانت منطقيتها ودلالاتها، دون مراجعة أو حتى تأمل فيما يترتب عليها من نتائج، خلف هذا سيكولوجية القطيع، التي تبحث طول الوقت عن الاتجاه الذي تشير إليه عصا الراعي، فتتحرك باطمئنان، بضمانة الراعي، المسئول وحده عن تحديد الاتجاه، والذي لا يواجهه في حالة الفشل إلا التذمر الصامت، أو المصحوب بقليل من الهمهمة.

إذا وصلنا إلى سؤال: وما هو الحل؟ نجد أنفسنا أمام ظاهرة مركبة، فهذه حالة عقلية ونفسية يظاهرها ظروف وتقاليد اجتماعية، كذا نظم اقتصادية وسياسية، ومنظومات ثقافية ودينية، كلها تتداخل وتتفاعل، لتنتج لنا إنساناً منقاداً، يخاف من الحرية ولا يرغب في تحمل تبعاتها، إنساناً استهلاكياً شرهاً، يطالب بالكثير دون استعداد لدفع ثمن ما يطالب به، ولقد شجع حكامنا على مر العصور هذا، سواء بوعي أو عدم وعي بجذوره، فهو يحقق للحاكم أقصى ما يتمناه، وهو تعلق قلوب وعقول الشعب به، انتظاراً لأن يحقق لهم كل ما يطمحون إليه، بما فيها الكرامة، على حد قول جمال عبد الناصر في حادث المنشية، الأمر إذن اعقد وأوسع من تناول علاجه في عجالة كهذه، وأقصى ما أطمح إليه هو لفت الأنظار لعلة الداء، عسى أن يكون محل بحث ودراسات علمية وافية.

خواطر من عرس ابنتي

الأغلبية الصامتة متجانسة في الأخلاق والعادات والتقاليد، ويلزمها نظام ومناهج تعليمية لا تحدث شرخاً في هذا التجانس، وهي تتلقى تعليمها الديني في المساجد والكنائس وهي المؤسسات الأمينة على الدين، وعلى وسائل الإعلام ووزارة التربية والتعليم أن تلتزم حدود تخصصها وأن لا تتطرق من قريب أو بعيد للأديان تقديساً لها واحتراماً لتعدد الخصوصيات، وحتى تتفرغ تلك الجهات لرسالتها الخاصة والخطيرة، ولإغلاق الباب أمام المتاجرين والمتربحين والمتربصين بالوطن.

حين أجوس بأفكاري في محيط الظلام والتخلف الذي يرزح فيه وطني مصر، ويرزح معها ما يطلق عليه الصناديد العالم العربي، ويسميه المجاهدون بالعالم الإسلامي، أشعر مع نزار قباني أني أتنفس تحت الماء، وأني أغرق. . أغرق، لكن الأنكى أن الماء الذي أغرق فيه ليس ماءً عذباً ولا مالحاً، وإنما ماء آسن راكد منذ قرون تعبنا من عدها، وأتحسس بيدي وأنا أهوي إلى اللاقرار، أبحث عما أتشبث به، ليطفو بي إلى أعلى، أو حتى يجنبني المزيد من التساقط، أفتش عن بقعة ضوء في جسد الحلكة، مجرد شعاع يخترق جدران الجمود والجهل الأزلية، وغالباً - بعدما يعييني البحث - أجدني أتعلق بأذيال ما نسميه الأغلبية الصامتة، أتشبث بها، كما كنت أتشبث صغيراً بطرف فستان أمي، أستمد منه الشعور بالأمان، أفترض أو أتخيل أن الأغلبية الصامتة مازالت بخير، وأن المشاعر والميول الإنسانية والطيبة وحب الناس والحياة مازالت هي صفاتها الأساسية، مادامت غير مهتمة بنشرات أخبار قنواتنا التليفزيونية الموجهة بالسموم والأحقاد والتحريض والتمجيد للقتل والقتلة، ومادامت تدير المؤشر لقناة أخرى إذا ما تعثرت في واحد من برامج ما يسمى بالتحليلات السياسية، والتي لا يتصادف أن تستضيف أكثر خلق الله غباءً وجهلاً ونفاقاً وحقداً، ليكرر كالببغاء ذات العبارات والأكلشيهات الممجوجة عن المؤامرات الصهيونية والإمبريالية والصليبية.

وأتمادى أحياناً في تشبثي بالأغلبية الصامتة فأدبج في مقالاتي أنها ذخيرة الغد، وأنها أمل الليبراليين الجدد في صنع غد أفضل، وما أن أنشر مقالي حتى تأتيني التعقيبات التليفونية من أصدقائي، وبالبريد الإلكتروني من القراء المهمومين بالمستقبل من كل أنحاء العالم، يتهمني بعضها بالتفاؤل الزائف، مؤكدين أن الأغلبية صامتة لأنها ميتة ولا رجاء فيها، أو أن هذه الأغلبية هي التي أنجبت المطبلين والمزمرين والمنافقين والفاسدين والمكفرين وسافكي الدماء وقاطعي الرؤوس.

أعترف أنني إزاء هذا ألتزم الصمت المتحير، غير المصدق وغير المكذب، فربما أقوم بعملية خداع مكشوفة للنفس وللقارئ، حين أدعي على الأغلبية الصامتة ما ليس فيها، الأمر فعلاً

يبقى مفتقداً لإثبات، ومع ذلك لا بأس من سرد بعض ما خرجت به من انطباعات هذا الأسبوع من مراسم عرس ابنتي.

في الليلة السابقة للزفاف - والتي نسميها ليلة الحنة – امتلأ منزل أسرتنا القبطية بالأصدقاء والجيران، الكل يزغرد ويغني ويرقص، الكل سعيد كأن العروس هي ابنته أو أخته، كان منظر الجمع مفرحاً بكل المقاييس، لكن أهم مقياس جذب عقلي وقلبي هو مقياس الحب والخير والنسيج المصري الواحد، والذي يستعصي على كل محاولات التدمير والإفساد.

كانت غالبية الجمع من النساء، وغالبية النساء من المحجبات والمخمرات، جيران وزميلات زوجتي في العمل وزميلات ابنتي العروس، وقد كان الحجاب هو المظهر الوحيد للتفرقة، وما عدا ذلك الكل سواسية، في إحضار الهدايا العينية أو المالية (النقوط)، وفي التعبير التلقائي عن الفرح والسعادة، وفي الغناء الجميع يغني، نفس الكلمات يحفظونها ويرددونها مع الكاسيت، وأنا بالطبع لا أعرف منها حرفاً لأنها ذات الأغاني الحديثة صاخبة الإيقاع، حتى الرقص وقد تصورت في البداية أن المحجبات لن يشاركن فيه، لكن هذا لم يحدث، شارك في الرقص الكل أمهات وبنات، كان الحب المتبادل بين الجميع، وحب الجميع للحياة وتوقهم للفرح والسعادة أقوى من كل دعوات الكراهية والفرقة والتشرنق والعقد النفسية، باختصار كانت الأغلبية الصامتة المحتفلة في منزلنا تعزف بطريقتها الخاصة لحن الانتصار على قطعان الذئاب وأسراب الغربان والبوم الناعقة بالخراب والكراهية.

في الليلة التالية (ليلة الزفاف) تكرر ذات الموقف وإن بمظاهر مختلفة، فقد امتلأت الكنيسة بالجموع، والحجاب يغطي عدداً كبيراً من الرؤوس، الجميع يقف في خشوع لمراسيم الصلاة، يجلس الجميع سوياً ويقفون سوياً حسب تتابع المراسيم، مع مقاطعات بالزغاريد من هنا وهناك.

الأغلبية الصامتة إذن بخير، ليس جرياً على ما تقوله احتفالات النفاق وتقبيل اللحى الرسمية، ولكن استقراء للواقع الذي يستعصي على الإفساد.

الأغلبية الصامتة محبة للحياة والفرح، ولا يستهويها القتل وقطع الرؤوس والانسحاب من الحياة بحثاً عن جنة لم يحن أوانها.

الأغلبية الصامتة كتلة واحدة في فعاليات الحياة اليومية وفي الأفراح والأحزان، ولا يناسبها أن تقسم سياسياً حين يمثلها الشيوخ والقساوسة في احتفالات الدولة الرسمية.

الأغلبية الصامتة متجانسة في الأخلاق والعادات والتقاليد، ويلزمها نظام ومناهج تعليمية لا تحدث شرخاً في هذا التجانس، وهي تتلقى تعليمها الديني في المساجد والكنائس وهي المؤسسات الأمينة على الدين، وعلى وسائل الإعلام ووزارة التربية والتعليم أن تلتزم حدود تخصصها وأن لا تتطرق من قريب أو بعيد للأديان تقديساً لها واحتراماً لتعدد الخصوصيات، وحتى تتفرغ تلك الجهات لرسالتها الخاصة والخطيرة، ولإغلاق الباب أمام المتاجرين والمتربحين والمتربصين بالوطن.

الأغلبية الصامتة منشغلة بحياتها اليومية كداً واستمتاعاً، ولا يشغلها النضال ضد الصهيونية والهيمنة الأمريكية والحملات الصليبية الوهمية، ألا فلتشل حناجر المزايدين والمنافقين والمتاجرين.

هل هذا يكفي لكي نطمئن ويستريح منا البال، وأن نترك الزمن كعادتنا نحن المصريين لكي يتولى حل مشاكلنا؟ بالتأكيد الوضع الحالي لا يسمح لنا بتلك الرفاهية البليدة، فالحقيقة التي علينا أن نواجهها أن هذه الأغلبية الصامتة التي نتغنى بها تتآكل، بل تتعرض للتدمير، تتساقط أفراداً وعائلات بين مخالب الجماعات المصممة على تصحير مصر، وعلى استزراع الكراهية في ربوعها التي كانت غناء، ومن لا يستمع اليوم لنواقيس الخطر المتتالية، سيستمع رغماً عنه لدوي الانفجارات!

من يوقف المحرضون والمضللون والمبررون عند حدودهم، من يخرسهم إلى الأبد، هؤلاء الذين يطلعون علينا فور كل حادث إرهابي مروع، يسندون الأمر لمؤامرات خارجية، ولأسباب سياسية واقتصادية، متعامين أن الداء داخل عقولنا وأجسادنا، وأن أبطال التحريض ملء السمع والنظر في حياتنا، ويحوزون أسمى الألقاب، وتنهال عليهم الدولارات النفطية وغير النفطية، وأن أبطال

التبرير والتحريض يسمون أنفسهم محللين سياسيين وخبراء استراتيجيين، يحتلون شاشات التليفزيون التي تقتحم علينا بيوتنا، ليقنعونا أن القاتل بطل ومجاهد، وأن القتل عمل نتقرب به إلى الله.
متى نمتلك الشجاعة لنواجه أنفسنا بالحقيقة مهما بلغت مرارتها؟!
متى نستيقظ لننجز ما علينا أن ننجزه لإنقاذ أنفسنا وأولادنا وبلادنا؟!!

حاولت أن أدق في جلودكم مسمار

هل اليأس قدر محتم على كل من يحاول أن يطرق الأبواب الموصدة، أو يفتح نافذة لهواء جديد ومتجدد، يزعج الغارقين في سبات القرون، أم أن اليأس فقط من نصيب المتعجلين لنتائج وثمار لم يحن بعد أوان قطافها؟!

قال نزار قباني في قصيدة "قراءة على أضرحة المجاذيب":
حاولت أن أقلعكم
من دبق التاريخ . .
من رزنامة الأقدار . .
ومن (قفا نبك) . .
ومن عبادة الأحجار . .
حاولت أن أفك عن طروادة حصارها،
حاصرني الحصار.
****
حاولت أن أنقذكم
من ساعة الرمل التي تبلعكم
في الليل والنهار
من الحجابات على صدوركم
من القراءات التي تتلى على قبوركم

من حلقات الذكر،
من قراءة الكف،
ورقص الزار . .
حاولت أن أدق في جلودكم مسمار
يئست من جلودكم
يئست من أظافري
يئست من سماكة الجدار . . .

هل اليأس قدر محتم على كل من يحاول أن يطرق الأبواب الموصدة، أو يفتح نافذة لهواء جديد ومتجدد، يزعج الغارقين في سبات القرون، أم أن اليأس فقط من نصيب المتعجلين لنتائج وثمار لم يحن بعد أوان قطافها؟!

لا أظنني إذ أستعرض اليوم معاناتي الشخصية، أنتقل من الهم العام إلى الخاص، كما لا أحسب أن الأمر مشكلتي وحدي، إنما بذات القدر مشكلة أهلي وأبناء وطني، الأمر ببساطة أني أرى الأمم في الشرق القصي، وفي الغرب والشمال، تسعى نحو العلا والتقدم والرخاء، فيما نحن فيما يسمى الشرق الكبير، على أحسن الفروض لا نبرح مكاننا، أو نتراوح حوله، وفي كثير من المواقع نتراجع، بل نتدهور، نتحول إلى أداة تدمير يسعى الجميع لإبطال مفعولها.

أليس من الطبيعي أن أتفكر بحثاً عن علة ما نحن فيه من بلاء؟!

أليس من المحتمل أن أعثر في بحثي على أسباب أراها ترجع إلينا، ولا يمكن إسنادها ببساطة أو استنطاع لمؤامرات العدو المفترض؟!

أليس من واجبي أن أعرض على أهلي وناسي ما توصلت إليه من أفكار، بغض النظر عن مدى توفيقي فيما خلصت إليه؟!

أليس من الطبيعي أن أنتظر ممن أخاطبهم أن يتفحصوا كلماتي، ليدلوني أين أخطأت ليقوموني، وأين أصبت فيتبعوني إلى مسالك جديدة، قد تفتح لنا أبواب التقدم والحداثة، الموصدة في وجوهنا دون العالمين؟!

لقد طرقت أبواباً عديدة، لكنني كلما طرقت باباً خرجت علي الأسود والضباع، تتهمني بأرذل التهم وأقذع السباب، دون أدنى فحص أو تدبر لإشاراتي، أو على الأقل مقارعة الحجة بالحجة كما يقولون.

حين أشير إلى فكر القومية العربية، بطبعته الناصرية والبعثية، والذي أثمر لنا مأساة حرب اليمن، ووكسة عام 1967، وما نتج عنها من ابتلاع إسرائيل لكل فلسطين، وفوقها سيناء والجولان، ثم جنون الحرب العراقية الإيرانية، المسماة قادسية صدام، وجريمة اجتياح الكويت، التي أتت بجيوش العالم إلى أرضنا، المحتلة أصلاً بالجهل والفقر والمرض، ثم أخيراً وليس الآخر تخريب لبنان، الجزيرة الديموقراطية، في محيط التخلف والاستبداد العربي، حين أشير إلى كل هذا أتوقع الحوار، لكن ما يحدث (مع استثناءات محدودة) هو وابل من اتهامات الخيانة والعمالة للعدو الصهيوني والإمبريالية الأمريكية، تجاهل تام لمقولاتي، واستهداف لشخصي، كأن رجمي أو حتى قتلي، يمكن أن يغير حقائق الواقع المرير الذي نعانيه، ويحول هزائمنا انتصارات، وفقرنا غنى، ومرضنا عافية**!!**

وحين أتحدث عن الليبرالية، والحرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتفجير ملكات الإنسان وتحقيق إنسانيته، لا تفند مقولاتي، وإنما توجه إلي السهام بأنني طابور خامس للغزو الثقافي، ومعول هدم لهويتنا القومية والدينية، وقيادة مجتمعاتنا إلى الفساد والانحلال السائد في الغرب، ومروج لقيم تتنافى مع قيمنا الشرقية الأصيلة.

وعندما أطرق باب مفهوم الدولة الوطنية الحديث، القائم على المواطنة، وفصل الدين عن الدولة، وهو الباب الذي فتح الطريق لأوروبا، لتعبر ظلمات القرون الوسطى، إلى عصور الحداثة وما بعد الحداثة، أجد أغلبنا يرفض مجرد مناقشة الأمر، ويكتفي بأن يجعل من مثلي هدفاً سهلاً لاتهامات ليس أقلها أنني أنطلق من نوازع صليبية معادية لدين الأمة، هكذا يطلق على كلماتي الرصاص، دون أدنى تدبر لاستبيان حقيقتها، والفهم الهادئ لمعانيها، ويكون شخصي بعد ذلك بمثابة مرمى للسهام الشريفة.

وحين أضع يدي على ما أتصوره إشارات تحسن من قدرة كنيستي القبطية الأرثوذكسية، على تخريج أجيال صالحة للتعامل مع الألفية الثالثة، وأرصد ما في الوضع الحالي لخطاب الكنيسة من سلبيات، متوخياً اللياقة والحذر، من عدم التعرض للأشخاص، رغم

جواز ذلك بحكم أدوارهم العامة بالكنيسة والدولة، وعدم التعرض لحقائق الإيمان المسيحي والقبطي الأرثوذكسي، لأن هذا شأن خاص بالإنسان الفرد في علاقته بربه، فناقشت في مقال "الصخرة الأرثوذكسية ورياح التغيير" السمات التي أراها سلبية في الإنسان القبطي، التي نتجت عن التأثر بخطاب الكنيسة ونظمها، كنت أتوقع أن تكون ردود الفعل من أبناء طائفتي منصفة لذاتي على الأقل، وأن يتركز الهجوم أو المعارضة على مقولاتي، والتي يمكن أن يقال عنها مثلاً أنها مليئة بأخطاء الاستنتاج، أو المبالغة في حجم الأمور، أو أنني جهلت أو تجاهلت عناصر أخرى هي كذا وكذا.

لكن المذهل هو أن ردود الأفعال (عدا استثناءات قليلة) كانت بذات النهج الشرقي، ترك للموضوع، والإمساك بتلابيب الكاتب، اتهامات بالمؤامرة على الكنيسة، والإساءة للدين المسيحي والعقيدة الأرثوذكسية، وتحريض سافر ضد شخصي، لا يختلف عما درجنا على تسميته بالتحريض على الإرهاب.

القاسم المشترك لكل الأمثلة السابقة، هو الرفض الجماهيري القاطع للمراجعة والتغيير، وهو ما نستدل عليه من إهمال تفنيد المقولات، والالتفات إلى قائلها لتوبيخه وتحقيره أو تمزيقه إرباً، إذا استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

إصرار عجيب على البقاء فيما نحن فيه، رغم أننا جميعاً لا نعيش الحياة وإنما نعانيها، نرفض الثمار التي أنجبتها أرضنا وأشجارنا، مع إصرار على التمسك بالشجرة ومواصفات التربة، والأعجب أننا نتلهف حتى الموت، على الهجرة إلى البلاد التي تتجسد فيها كل ما نرفض من مقولات، نطمع في الحقيقة في التمتع بخيراتها وثمار حضارتها، مع الحفاظ على تقوقعنا وتحجرنا، ونظرتنا الاستعلائية للآخر المتقدم، والتي تخفي تحتها شعوراً عميقاً بالدونية.

إلى أن نقلع عن هذا الأسلوب، الذي يرفض التغيير، ويرفض مجرد مناقشة الأفكار المطروحة، ويستسهل رجم القائل بها بكل أنواع الأحجار.

إلى أن نتعلم أن نترفق بمن يشير إلي طرق جديدة، وأن نعطي أنفسنا فرصة لمراجعة المقولات ذاتها، وليس شخص ونوايا قائلها.

إلى أن نبحث عن مواطن الخلل في حياتنا وأفكارنا، كمن يبحث عن كنز مفقود، ونعامل كل رأي مخالف كأنه إشارة إلى مكان الكنز، قد تكون صادقة، وقد تكون العكس، وأن تقييمها لا يكون بعواطفنا، أو بقياسها على ما درجنا عليه، وإنما بقدرتها على تحقيق الهدف المنشود، وهو الوصول إلى الأسباب التي جعلتنا في مؤخرة الأمم، بل وخارج التاريخ.

مصر العظيمة أم الحضارة.

مصر أعظم البنائين.

مصر النيل والزرع والسلام.

مصر ملتقى الحضارات وبوتقتها.

مصر الشعب الذي علم العالم كيف يقيم دولة، وكيف يصنع الحياة.

مصر الآن كما لو كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة.

سيكتب التاريخ الذي شهد عمر مصر المديد، أنه قد اكتمل على أيدينا الإجهاز على ذلك الكيان الذي استعصى على الزمن.

يا كل شعوب العالم.

يا كل أحرار العالم:

مصر المصريين.

ومصر الإنسانية تتحلل الآن.

تتحول إلى أشلاء يضرب فيها العفن.

مصر تتحول من مصدِّر للحضارة إلى مصدِّر للأوبئة والكراهية المدمرة وللفكر الظلامي، صارت منجبة لأعظم الأشرار في التاريخ، وصارت ملجأ وفناء خلفياً للمضروبين بالكراهية والعنف من كل أنحاء العالم.

مصر الفساد والفقر والبطالة، صارت جثة ينهشها القابضون على زمام السلطة، ويعمل المتسترون بالدين أنيابهم في جسدها المنهك.

مصر الجهل والجهالة يتعرض شعبها للتمزيق، وللتراجع به عن كل ميراث الحضارة الذي اكتسبه عبر آلاف السنين.

مصر تتحول ببطء لكن بثبات لأن تصير أمة من البؤساء والجوعى والمشردين والإرهابيين الكارهين للحياة وللحضارة ولكل البشر.
يكاد يكون الأمر قد انتهي، فلم تعد المشكلة في نظام حاكم يتحتم أن يرحل.
فالمعارضون والمثقفون في عصر النهاية المأساوية هذا، صاروا فلولاً من الانتهازيين والمنافقين والمهيجين، وصار أغلبهم ظهيراً ومروجاً لكل ما هو أسود اللون والمحتوى.
والشعب المسكين الذي علم الإنسانية في الماضي كيف تكون الحضارة، صار سجين الفقر والبطالة والأنين كدحاً لتدبير ما يحفظ الرمق، كما صار رهينة للكراهية وللظلامية التي تحقنه بها وسائل الإعلام ودور العبادة، لا يسلم من ذلك طائفة أو جماعة، وإن اختلفت الألوان والأعراض.
ما شاهدناه من أحداث في الإسكندرية بعد الرابع عشر من أبريل 2006، مما قد يسمى بسذاجة فتنة طائفية، ليس مجرد مشكلة تبحث عن حل، ضمن العديد من المشاكل، لأنه بالحقيقة أشبه بطفح جلدي لجسد عليل تنهشه الأمراض والفيروسات، وسيحتاج قريباً للدخول إلى غرفة الإنعاش.
مصر لا تعاني مجرد فتنة طائفية.
مصر في حالة مأساة إنسانية تفتك بجميع الأطراف، وفي جميع مجالات الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
إن ما يحدث في مصر بصورة صارت متكررة ليس مواجهة بين الأقباط والمسلمين، إنما هو مواجهة بين المصريين الأصحاء نفسياً وعقلياً، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، وبين المصابين بداء الوهابية القادمة إلينا من صحراء نجد، فالمسلمون المصريون غاضبون يكاد بذات قدر غضب الأقباط، لكن تيار الكراهية جارف، يمتلك الدولار النفطي والخنجر، كما يمتلك ميراث تغييب العقل لعقود وعقود.
النظام الحاكم بالكاد يحافظ على البقاء على كراسيه، وهو غير قادر ولا منشغل بمواجهة ما يفتك بالأمة من آفات.
الفساد يضرب أطنابه ليس فقط عند القمة، بل كذلك على كل المستويات الشعبية.

الظلاميون والتكفيريون والإرهابيون متغلغلون في كل مؤسسات الدولة، وبذات القدر –وربما أكثر- داخل تنظيمات شعبية، تدفع نحو الجهالة والكراهية وقتل العقل والعقلانية.
الشعب ينوء كاهله بميراث هائل من غيبة العقلانية، وبنظام تعليم ربما أسوأ ما عرفته الشعوب من نظم، يستوي الأمر بين التعليم الديني والتعليم المدني الرسمي، صار كلاهما مركزاً لتخريج أعداء العلم وأعداء العقل وبالتالي أعداء الحرية.
صارت قيم السلبية والتدين المظهري والفهلوة والتحايل على القانون والكذب والمراوغة والنفاق والتزلف، هي القيم الرائجة بين الناس، الذين صاروا غير مستعدين ولا قادرين على استيعاب ما يخرج عن هذا النطاق، أو هذه المنظومة من التوجهات المتكاملة، والتي تشكل القاعدة الراسخة لفشل أي محاولات جادة للإصلاح أو التغيير.
عبث هو انتظار التغيير من الخارج، فما من قوة في العالم قادرة على تغيير كيان هذا حاله.
ووهم هو انتظار التغيير من الداخل، فالتغيير الوحيد المنطقي والمتوقع هو نحو المزيد من الغرق.
هل تلك السطور ناتجة عن لحظة يأس؟
أو تكون فورة حزن وغضب عاطفي، لما صار يحدث في مدينتي الإسكندرية، التي كانت جميلة ومتحضرة ومسالمة ومنفتحة على العالم وحضاراته؟!
هل هي مجرد تعبير عن حالة قصر نظر لدى كاتبها، حرمته من رؤية ملامح إيجابية عجز عن رصدها؟
أتمنى من كل قلبي أن يكون الأمر بهذا الشكل.
أميل إلى أن أنظر لغضب الأقباط الذي تفجر في شوارع الإسكندرية في الخامس عشر من أبريل، على أنه يعبر عن رفض ليس الأقباط وحدهم بل وجميع أبناء هذا الوطن بمختلف فئاته.
رفض لنظام الحكم العاجز عن أداء أبسط واجباته وهو الأمن للجميع.
رفض للديكتاتورية الغير قادرة إلا على الاهتمام بنفسها وبقائها.
رفض لغربان الظلامية الذين يبشرون بالكراهية الدينية والتعصب، ويحرضون ضد العقل والحضارة.

رفض للجماعات غير الشرعية والشرعية في الوقت ذاته، والذين يزرعون المتفجرات بين الأخوة في الأسرة المصرية الواحدة، بمسلميها وأقباطها.
مصر يا مصر هل أنت قادرة على البقاء؟!!
هل ينتصر حبك للحياة على غيلان الموت المتربصة بك؟!!

الإسلام السياسي والتغيير

نأتي إلى تساؤل إن كان الإخوان يريدون أن يكونوا جزءاً من حل، وأنا أحسبهم لا يريدون، وإن لم أكن واحداً منهم، فطبيعة فكرهم الشمولي ينأى بهم عن الحلول الجزئية، التي تقتضي المشاركة مع غيرهم، هم مثل أصحابنا اليساريون المأسوف على نضالهم، لا يحبذون الإصلاح الجزئي الذي يؤخر نضج الثمرة التي ينتظرون أن تسقط بين أيديهم المقدسة، فلماذا ينقذون المجتمع والنظام قبل نقطة الفوضى الشاملة والانهيار التام.

لاشك أنها القضية الأولى بالاهتمام، إذا ما توجهنا نحو التغيير والإصلاح الشامل، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، سواء كانت مقاربتنا لظاهرة الإسلام السياسي تنطلق من كونها حقيقة واقعة تستعصي على التجاهل، أو من اعتبارها ذات تأثير إيجابي أو سلبي في نجاح التحول المنشود.
ولا شك أيضاً أن هناك الكثيرين ممن يتناولون الموضوع برصانة ومنهجية جديرة بالتثمين، كما هي جديرة بالمناقشة قبولاً واختلافاً، فهناك من تحدث عن أهمية تواجد قوة سياسية ذات ثقل بالساحة، تحرض وتدفع القوى السياسية الرسمية والأهلية على النشاط والفاعلية، وتنظيم صفوفها لمواجهة تلك القوة المنظمة والفاعلة، واعتبر أن هذه القوة المنشودة هي جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، ونحن وإن كنا نتفق على أهمية وجود قوة

قادرة على تحريك الركود في الحياة السياسية، إلا أننا لا نستطيع تصور استيفاء جماعة الإخوان المسلمين للمواصفات المطلوبة في تلك القوة المنشودة، لتأتى عملية التحريك بنتائج إيجابية وليس العكس، بمعنى أن تزيد الحالة سوءاً وتدهوراً، كما حدث في فلسطين بصعود منظمة حماس إلى السلطة.

هناك أيضاً من يشير للتجربة التركية كنموذج يحتذى به في استيعاب التيار الإسلامي، ليندمج في التجربة الديموقراطية، وهذا أمر قابل للبحث والنقاش، على ألا نغفل أن التجربة الديموقراطية التركية سبقتها تجربة كمال أتاتورك الشمولية المستنيرة، والتي نجحت في تحديث تركيا وإنقاذها من براثن الخلافة الراكدة والمتخلفة، وهو ما فشلت فيه التجربة الناصرية وامتداداتها فشلاً ذريعاً، كما لا ينبغي أن نتجاهل أن الجيش التركي مازال هو الحارس الأمين على العلمانية التركية، ويتدخل - حتى الآن - دائماً في الوقت المناسب، لتحجيم مد الإسلام السياسي، وهو وضع لا نستطيع التنبؤ بمدى نجاحه أو استمراره في المستقبل، في ظل تنامي قوة التيار الإسلامي، رغم أن ما حققته تركيا من تحديث وانضواء تحت الراية الأوروبية، يضفي على المعادلة قدراً لا بأس به من التوازن، وربما الغلبة.

ولأن كل يغني على ليلاه، تعددت العروض على تلك الجماعة غير الشرعية، والتي تحظى بالشعبية الأعظم في شرقنا الكبير، عروض من أنظمة الحكم التي يرى البعض أنها تلفظ أنفاسها الأخيرة، وعروض من الغرب الذي لا يرى طريقاً للتغيير والإصلاح الديموقراطي إلا عبر تلك القوة الجماهيرية العظمى، وعروض من فلول اليسار والقومجيين العروبيين، الذين احترقت كل أوراقهم، ولم يبق منها إلا الدخان المتصاعد من حريقها، مصحوباً ببعض الضجيج والقعقعات، إلى عروض الليبراليين، الذين يبحثون عبثاً عن موطئ قدم في أراضينا العتيقة المقدسة.

كان آخر ما وصل بريدي الإلكتروني في هذا السبيل، بيان من جماعة تقول أنها ليبرالية يستند إلى مرجعية وطنية مصرية منفتح على العالم باتجاه الحداثة والديموقراطية الليبرالية، ومسودة البيان بعنوان: "معا نحو دولة مدنية ديموقراطية".

يقول البيان: "وبينما يرى الموقعون على هذا البيان أن "الإخوان المسلمون" جزء من أزمة النظام السياسي في مصر فإنهم يتطلعون لتقديم كل العون والدعم للإخوان المسلمين كي يصبحوا جزءاً من الحل"

هنا أتساءل:

- هل الإخوان فعلاً في أزمة؟
- هل يريد الإخوان أن يصيروا جزءاً من الحل؟
- هل أي جماعة ليبرالية، أو حتى يسارية أو عروبية، قادرة على تقديم عون، ولماذا تراها تفعل؟

لا أظن أن الإخوان يرون أنفسهم في أزمة، رغم المطاردات والاعتقالات الموسمية، فالقوى الدينية بصفة عامة، حتى لو تمكنت تماماً من الاستحواذ على السلطة، فإنها تفضل أن تكون على مسافة من قمة الهرم، فأصحاب الدعوات المقدسة يختارون دائماً أحد مقعدين، إما مقعد المرجعية، في حالة التمكن من السلطة، أو مقعد المعارضة، وكلا المقعدين يحقق لهم ثلاثة أمور:

- تعلق الجماهير بهم بصفتهم الملجأ والملاذ، سواء بالفتوى في حالة دور المرجعية، أو بالصراخ في وجه الحاكم الظالم في دور المعارضة.
- البعد عن محط سخط الجماهير على واقعها، والذي ينصب على قمة الهرم والسلطة التنفيذية، هذا ما كانه الكهنة في مصر القديمة، وكانته الكنيسة في أوروبا في العصور الوسطى، وهذا ما تفعله المرجعية الشيعية في إيران، إذ تستتر خلف واجهة مدنية ديموقراطية ظاهرية، تكاد لا تملك من أمرها شيئاً، ومع ذلك يتركز عليها النقد وسخط الجماهير، فيما يسترخي المرشد الروحي الأعلى، وآيات الله المقدسون في مقاعد المرجعية الوثيرة.
- حرية القول وإطلاق الشعارات المبهمة أو الخالية من المعنى، والتي تخلب لب الجماهير، دون الالتزام ببرنامج واجب التنفيذ، يحتمل الفشل ويحتمل النجاح، مما يهدد بزوال القداسة التي يخلعونها على أنفسهم.

واهم من يتصور أن الإخوان في أزمة نتيجة الحظر الرسمي أو الاعتقالات أو ما شابه، بالعكس، فالعمل السري في شرقنا يتيح قدراً من الحرية أكبر من العمل العلني، واضطهاد السلطات ومطارداتها تكسب الإخوان شعبية وبريقاً وإعجاباً لدى الجماهير التي تعودت الاضطهاد من الحاكم، خاصاً إذا كان الحظر غير جاد، والاعتقالات أشبه بالمداعبة وأدعى لاكتساب الشهرة والشعبية، منها للقمع الحقيقي!!

نأتي إلى تساؤل إن كان الإخوان يريدون أن يكونوا جزءاً من حل، وأنا أحسبهم لا يريدون، وإن لم أكن واحداً منهم، فطبيعة فكرهم الشمولي ينأى بهم عن الحلول الجزئية، التي تقتضي المشاركة مع غيرهم، هم مثل أصحابنا اليساريون المأسوف على نضالهم، لا يحبذون الإصلاح الجزئي الذي يؤخر نضج الثمرة التي ينتظرون أن تسقط بين أيديهم المقدسة، فلماذا ينقذون المجتمع والنظام قبل نقطة الفوضى الشاملة والانهيار التام، الذي يجعل الثور يخر أمامهم، يسلخون ويقسمون أبعاضه كما يحلو لهم، وإلى أن يتم هذا هم في نعيم مقيم، أموال تتسرب إلى أياديهم المباركة، وأسلحة لفتيان لا يحملونهم مسؤولية وجريرة أعمالهم، وشعوب تتطلع إليهم وتجعل منهم أبطالاً ونجوماً وأولياء!!

الآن إلى ظاهرة السادة الليبراليين الذين يتطوعون للدفاع عن عما يسمونه حق الإخوان في المشاركة في العملية السياسية، فهم يتحدثون كما لو كان الأمر أن ليبراليتهم الموقرة تملي عليهم مد يد العون للآخر، أو أن حصافتهم السياسية البرجماتية تملي عليهم الإقرار بالأمر الواقع، لاستخلاص أفضل الممكن منه، رغم أن الأمر كما نعرفه نحن الليبراليين وإن كنا لا نصارح أنفسنا به، وكما لابد ويعرفه الإخوان، وربما يتندرون عليه في مجالسهم، ليس هكذا على الإطلاق!!

الليبراليون ومثلهم اليساريون والعروبيون ومعهم نظم الحكم، مجرد مجموعات ونخب شبه منقطعة الصلة بالشعوب، بعضهم عالي الصوت والبعض منخفضه، قد يمتلكون وسائل إعلام أو مناصب حساسة بالدولة، أو حتى يقبضون على مقاليد السلطة، لكن الساحة الشعبية بالنسبة لهم منطقة حرام، يستعصي عليهم

الاقتراب منها، ناهيك عن اختراقها، فهي تكاد تكون حكراً على جماعة الإخوان المسلمين ذات القاعدة العريضة، سواء بالانتماء التنظيمي، أو التعاطف والتبعية الشعبية، باعتبارهم قد أفلحوا في تقديم أنفسهم ومقولاتهم بأنها هي ذاتها دين الأغلبية، وليست مجرد تفسير خاص له، أو وجهة نظر واجتهاد يحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب.

إذا كان ذلك كذلك كما يقولون فإن ادعاء من لا شعبية لهم، محاولة مساعدة من يمتلكون الشعبية على لعب دور بالساحة، هو ادعاء يستدعي الإشفاق، مهما تجمل المتجملون بتبريرات وحذلقات، يدرك الإخوان ولاشك زيفها، ويعرفون أن كل هؤلاء يائسون، يحاولون ركوب مركبة الإخوان الشعبية، والتسلق على ظهور رموزها ونجومها اللامعة.

يفعل هذا الحكام كما السادات، الذي كان مصيره الاغتيال على أيدي فتيانهم (المعتبرون مارقين على سبيل الاحتياط)، ويجري الآن مد نصف الحبل لهم ليتحركوا في دائرة يعرفون كيف يستغلون كل شبر فيها، ويستظل بشعبيتهم دعاة القومية العروبية للترويج لمقولاتهم وعنترياتهم، التي لا تعيرها الجماهير التفاتاً، إلا إذا قدمت لهم معجونة بالماء المقدس، وبمباركة كهانه**!!**

يعرف الإخوان ذلك، ويستطيبونه، يعرفون أيضاً كيف يستغلون كل الظروف والفرص المتاحة، فهم براجماتيون حتى النخاع، لكنهم براجماتيون يستندون إلى قوة، ومثلهم الأنظمة التي تحاول الاستفادة منهم ولو في دور الفزاعة، سواء للغرب أو لليبراليين بالداخل، حتى اليساريين والقوميين الذين يحاولون التعلق بمركبة الإخوان، بأيديهم أوراق قوة، مثل السيطرة على أجهزة الإعلام، والتبريرات العلمانية والقومية التي تستغل لتجميل وتسويق المقولات الإخوانية العتيقة، مثل التصايح لتحرير العراق أو فلسطين من الاحتلال، رغم أن الصراع يستند بالأساس إلى مقومات لا علاقة لها لا بالوطنية ولا بالقومية، ولا بأي أمر واقعي معاش.

لكن الليبراليين الذين يتمسحون بمركبة الإخوان، متعللين بمقولاتهم الثقافية الغربية على تربة الشرق العتيقة، فليس لديهم ما يقدمونه للإخوان نظير مجرد التفاتهم إليهم، ناهيك عن الاستماع

لشروطهم التي يفرضونها عليهم، بحسن نية منقطع النظير، مثل ما يتحدث عنه ذاك البيان، من فصل الدين عن الدولة، و أن الأمة هي المصدر الوحيد للسلطات وأن مصالحها هي غاية التشريع.

ما الذي يجعل الأقوياء، وهم هنا الإخوان المسلمون، يخضعون لشروط الضعفاء، وإلى درجة التخلي عن صلب خطابهم، ناهيك عن باقي المستحيلات، التي تفصل بين الشامي والمغربي، كما يقولون؟!!

إلى ما يسمى تيار الإخوان المعتدل
تساؤلات مواطن قبطي

وحيث أنني قررت في هذه السطور بكل فخر واعتزاز أن أتحدث كقبطي، فإني أسوق ما جاء بالجملة السابقة كأول مخاوف الكاتب والمفكر والإنسان القبطي، أن يحظر عليه الحديث في السياسة مادام الأمر يتعلق بمقولات الإخوان التي أقنعوا الناس أنها مقولات مقدسة، ليس للقبطي أو لمن يدين بأي ديانة أخرى أن يفتي فيها، وإلا كان يتحدث فيما ليس من شأنه.

يعرف من يقرأ لي أنني مصر على الكتابة ضمن نطاق الدائرة الإنسانية، وهذا لا يمنع بل يعني الاهتمام بالشأن العام في أي دائرة أضيق، ضمن ما تشمله دائرة الانتماء الإنساني الرحبة، سواء كان الكاتب ينتمي فعلاً إلى هذه الدائرة، أم يتحدث نيابة عن أهلها، ولقد تناولت قضية مشاركة الإخوان المسلمين السياسية في عدة مقالات من منظور إنساني بحت، ومع ذلك كانت بعض التعليقات على مقالاتي تصرح أو تلمح لأنني أتحدث كقبطي، وكأن هذه تهمة علي أن أنفيها، وكأن القبطي الذي يسمع عن سعي جهات عديدة خارجية وداخلية تتحدث عن مشاركة الإخوان في العملية السياسية، عليه أن يلتزم الصمت، كأن هواجسه ومخاوفه عورة عليه أن يسترها، أو أن أفكاره ومعارفه لا تتيح له القدرة على التعرض لمواضيع تستمد مرجعيتها من دين لا ينتمي هو إليه، لذا عليه أن

يلتزم باللياقة وإيثار السلامة، وأن يلزم داره ويقصف قلمه، ويمضي وقته يشاهد قناة روتانا قبل أن يتم إغلاقها وإعدام القائمين عليها!!

وحيث أنني قررت في هذه المقالة بكل فخر واعتزاز أن أتحدث كقبطي، فإني أسوق ما جاء بالجملة السابقة كأول مخاوف الكاتب والمفكر والإنسان القبطي، أن يحظر عليه الحديث في السياسة مادام الأمر يتعلق بمقولات الإخوان التي أقنعوا الناس أنها مقولات مقدسة، ليس للقبطي أو لمن يدين بأي ديانة أخرى أن يفتي فيها، وإلا كان يتحدث فيما ليس من شأنه، وعليه إن فعل أن يتحمل العواقب الوخيمة لتعديه الخطوط الحمراء!!

أوجه تساؤلاتي بالطبع إلى ما يسمى تيار الإخوان المعتدل، إن كان يوجد حقاً من ينطبق عليه هذا التوصيف، فالآخرون يعتبرونني في أحسن الأحوال ذمي، عليه أن ينتظر ما يجود عليه به أهل التسامح، ولأن التسامح لا يكون إلا مع الجرائم والمجرمين، فإن هذا يعني ابتداء أنني أوصف كمجرم أو جريمة مجسدة!!

حين تحكمون مصر – لا قدر الله – يا سادتي الإخوان المعتدلون، هل ستفرضون على زوجتي وابنتي وأختي الحجاب، أم سيتسع تسامحكم لسفورهن، ليسرن في الشوارع محاطات بالمئات من الأعين المتسامحة، والشفاه المستعيذة المحوقلة، على السفور وال........ إلخ!!

وجهاز التليفزيون في بيتي، هل سيظل كما هو الآن، يحوي المتنوع من البرامج الإخبارية والثقافية والترفيهية، أختار منه ما أشاء وقتما أشاء، أم سيتحول إلى جهاز مقدس، على نمط قناة "اقرأ"؟!

وقوانين بناء وترميم الكنائس الحالي، والذي نتمتع بسماحته الآن، والذي يقتضي الحصول على موافقة من المحافظ على الأقل لترميم دورة مياه، هل سيظل على تسامحه الهائل هذا، أم سيمنع قطعياً الترميم والبناء، حتى تختفي مع الزمن تلك الأبنية غير المرغوب فيها، باستخدام أكثر التعبيرات تهذيباً؟!

وظائف الدولة المتاح لي الآن - رسمياً وقانونياً على الأقل – أن أتبوأ أعلاها، هل ستظل كذلك، ثمرة يقال لي أن من حقك

الحصول عليها – حتى ولو لم يحدث هذا أبداً – أم ستحرَّم علي بموجب القانون؟!

العلم الذي يحكم حياة وأمور جميع أمم الأرض، ينظم الاقتصاد والتعليم والسياسة والمجتمع، وتسن على هديه القوانين، تحقيقاً لصالح الإنسان، وتطويراً دائماً لحياته، مواكبة للعالم الذي لا يعرف الثبات، هذا العلم الذي ندعي الآن الأخذ به، هل سيظل مرجعية لأمور حياتنا، أم سيتم تهميشه إلى الدرجة الثانية أو الثالثة، أم سيتم حذفه نهائياً من قاموسنا، والعلماء في كل مجال، هل سيتم الرجوع إليهم، أم سيكونون كديكور يبرر فتاوى الفقهاء، باختصار هل سيتم حرماني من العلم ومنجزاته خضوعاً للفتاوى الفقهية، أم سيكون العلم هو المرجع في كل أمور حياتي؟!!

علاقات بلادي الخارجية هل ستحكمها المصلحة أم الانتماء الديني، لتصنف الشعوب والدول كأصدقاء أو أعداء على أساس الانتماء الديني، وليس على أساس تحقيق ما فيه الخير لي ولأولادي وأحفادي؟!

التطور العالمي في الفكر، والذي يأتي إلينا على استحياء عبر وسائل الإعلام والترجمة والإنترنت، جدول المعرفة الضحل الذي يتسلل الآن إلى بلادنا وصحراواتنا، هل سيظل على حاله، أم سيتم ردمه وسد جميع المنافذ، التي قد يتسلل منها الفكر الصليبي إلى بلادنا المقدسة؟!

هل سيؤخذ بشهادتي في المحاكم، أم أنني سأستبعد لعد الصلاحية والأهلية؟ وإن قتلني مسلم فهل سيحاسب كما لو كنت إنساناً كاملاً أم نصف إنسان أم ربع؟! وإن اعترضت على تقييمي، فهل سيعتبر هذا من حقي، أم سينظر إلي كمن يتطاول أو يعترض على ما لا يجوز له الاعتراض عليه؟!!

في المجال السياسي، هل سيكون من حقي الانضمام لأحزاب المعارضة، وهل سيسمح لي زملائي بالحزب أن أرفع صوتي معارضاً، أم سيؤثرون صمتي حتى لا يتهموا بممالأة النصارى، ويكتفون بضمي لصفوفهم كمجرد ديكور يؤكد سماحتهم وسماحة النظام؟!

هل سيظل عيد الميلاد المجيد، ومعه عيد شم النسيم، عيداً قومياً لكل المصريين، أم ستلغى كل ممارسات الشرك هذه؟! وهل سيظل إذاعة قداسي عيد الميلاد وعيد القيامة بالتليفزيون، أم سيتم إصلاح كل هذه المفاسد؟!

أسئلة كثيرة لا أحب الاسترسال في عرضها، ولا أظنها تؤرق الأقباط وحدهم، إنما تؤرق كل الأحرار والذين يحترمون الإنسان والإنسانية، وأولهم زملائي وإخواني وأهلي المفكرين المسلمين الأحرار، وهم أضعاف أضعاف من يجرؤ من الأقباط على الحديث!

ملحوظة أخيرة أحب أن أسوقها، هي أنه من السهل على دعاة الاستنارة الإخوانية المزعومة، الإجابة على تساؤلاتي إجابة طمأنة وتخدير، لكن ما يعنيني حقاً هو البرهنة على أن خطاب الإخوان يتضمن في مرجعياته ما يجرد التصور المضاد من شرعيته، أي يتضمن من النصوص المجمع عليها، ما يجرم كل من يقول بمفاهيم تقلب التطمينات المعسولة رأساً على عقب، لأجد نفسي يوماً ما كالفأر في المصيدة!!!

الإخوان المسلمون والإخوان الحالمون

الليبرالية إطار واسع حقاً، لكن له شروطه الخاصة، التي تحدد قواعد الالتحاق بهذا الفضاء الإنساني الرحب، وهذه القواعد ذاتها هي التي تعطي لليبرالية تلك الميزة الاستيعابية العظيمة،

بما يكفل إمكانية التعايش السلمي الخلاق، بين مختلف ألوان طيف فكري إنساني فائق الاتساع.

يحلم الكثير من الليبراليين في شرقنا، ومعهم الغرب بجناحيه عبر الأطلسي، بتحديث الشرق الذي طال سباته دهوراً لم يعد كوكبنا قادراً على استمرارها إلى الأبد، بعد أن أفرخت ديارنا عقارب وثعابين، ذات قدرات فائقة للدغ القاتل، ولأن التحديث الحقيقي لابد أن يأتي من القاعدة عبر الجماهير العريضة، ولأن تلك الجماهير على ما يتصور الكثيرون – بالحق أو بالباطل – مختطفة من قبل جماعات التأسلم السياسي، تحول حلم الكثيرين في التحديث، إلى حلم باحتواء قاطرة الإخوان المسلمين أو ناقتهم، التي يرونها تنهب البوادي العربية، لتنتظم في قافلة التحديث المتعثرة، فتوقظ عبر غزها السير الجماهير الغافلة، لتنطلق نحو آفاق الليبرالية والديموقراطية وحداثة الألفية الثالثة.

ولأن الغرض مرض كما يقولون، حتى لو كان نبيلاً، يتناسى أصحابنا الليبراليون الحالمون أبسط ما يمتلكون عن جدارة من أدوات التحليل العلمي للأمور، ليبدءوا مسلسل مغالطات نعرف أوله ولا ندرك آخره، مغالطة أنفسهم بالادعاء أن ليبراليتهم تحتم إفساح المجال للجميع للمشاركة السياسية، مهما اختلفت مشاربهم ومنطلقاتهم الفكرية، ومغالطة قراءة أفكار الآخر (الإخوان المسلمون)، حين يقتنعون أو ينخدعون بتكتيكاته المرحلية، والتي تجري سيراً على مبدأ التقية المعروف عنهم منذ البداية.

هل يحتم الإخلاص لليبرالية فعلاً استيعاب الإخوان المسلمين في دائرتها السياسية؟

من المفترض أن الليبراليين على الأقل يعرفون إجابة ذلك السؤال!

حقاً الليبرالية ليست أيديولوجية.

ولا هي عقيدة جامدة مستبعدة وطاردة لما عداها.

لكنها ليست فكراً هلامياً، أو دعوة لتحويل الساحة إلى فوضى عارمة، تتضارب فيها التيارات، في صراع ينتهي حتماً بالفناء.

الليبرالية إطار واسع حقاً، لكن له شروطه الخاصة، التي تحدد قواعد الالتحاق بهذا الفضاء الإنساني الرحب، وهذه القواعد ذاتها هي التي تعطي لليبرالية تلك الميزة الاستيعابية العظيمة، بما يكفل إمكانية التعايش السلمي الخلاق، بين مختلف ألوان طيف فكري إنساني فائق الاتساع، والقواعد الليبرالية تلك هي المسئولة في نفس الوقت على الحفاظ على سلامة وتناغم ذلك الخليط، وحمايته من تسلل فيروسات أو شوائب تفسد الأمر كله.

ولأن إخواننا الليبراليين الحالمين يعرفون ذلك، يدخلون الحلقة الثانية من مسلسل المغالطات، حين يقضمون حلاوة على قدر أسنانهم، كما يقول المثل الشعبي، ويبدأون في مغازلة الإخوان المسلمين، علهم يقتنعون بتغيير خطابهم، بما يكفل لهم الالتحاق بالدائرة الليبرالية.

لنستعرض الشروط أو المواصفات التي يطالبون الإخوان المسلمون أن يتحلوا بها:

· أن يصبحوا بصورة كاملة تياراً سياسياً مدنياً، لا يدعي القداسة لخطابه السياسي، ولا يعتبر الناقد له خارجاً على الدين، أو مطعوناً في إيمانه.

· التمسك بالقواعد القانونية والدستورية الوضعية، والتي يسنها الشعب لنفسه بنفسه، تنظيماً لحياته المادية الدنيوية، بعيداً عن نظرية الحاكمية أو الربانية.

· تغيير النظرة الاستعلائية للتيار الإسلامي لنفسه، باعتباره حارسا لقيم سماوية عليا، والتي هي في الحقيقة شأن شخصي محض للإنسان الفرد لتنظيم علاقته بربه، وليس لأحد فرداً كان أم جماعة، تنصيب أنفسهم ملائكة للحساب والتقييم.

· أن الانتماء للوطن أو المجتمع يكون على أساس إنساني مادي محض، يتساوى فيه الجميع في المكانة والحقوق والواجبات، دون أي تمييز على أساس الجنس أو الفكر أو العقيدة الدينية.

· أن معيار النجاح هو القدرة على تحقيق الأهداف المادية للمجتمع، سياسية واقتصادية واجتماعية، وليس النجاح في التطابق مع تفسيرات النص المقدس، اتباعاً لقاعدة أن الشرع في المصلحة.

هذه ولاشك شروط ومواصفات رائعة، تبدو وكأنها تحسم القضية، إذ أنها تجعل من الجماعة التي يتوفر في خطابها هذه المواصفات جماعة ليبرالية ديموقراطية، لكن المشكلة هي أن تنطبق هذه المواصفات فعلاً على خطاب الجماعة، لا أن يكون الأمر مجرد إقرار بتصريح صحفي، أو بيان لأحد أو مجموعة من المنشقين، الذين يبحثون لأنفسهم عن دور مطلوب في ساحة أكثر رحابة من ساحة الإخوان السلطوية الخانقة، دون أن يصحب هذا تطوراً حقيقياً في نظرتهم وفلسفتهم الأساسية لدور الدين في حياة الإنسان ذات الأبعاد المتعددة، خارج نطاق أحادية النظرة الضيقة للحياة، كأنها من ثقب إبرة.

لكن ربما الأخطر في مقاربة إخواننا الحالمين البرجماتية لقضية تيار الإسلام السياسي، الممثل أساساً في الإخوان المسلمين، هو أنه لو استجابت الجماعة لهذه التغييرات، لن تصبح بعد تلك الجماعة ذات القوة والتأثير على الجماهير، وستصبح جماعة يتيمة لا حول لها ولا قوة كجماعتنا (الليبراليون الجدد)، فالتفاف الجماهير حول الإخوان المسلمين كما نعرف ليس التفافاً حول رموزها وشخصياتها القيادية، وإنما هو التفاف حول الخطاب ذاته، حتى وإن خلا من أي برنامج عملي محدد، وبقى محلقاً في سماوات الميتافيزيقا.

بل ماذا سيتبقى بعد ذلك من خطاب الإخوان السياسي، وهل عندها سيغيرون اسمهم من جماعة الإخوان المسلمين إلى جماعة الإخوان الليبراليين، أم سيظلون على ذات التسمية ولكن بلا مسمى؟!!

هل سيتبقى لهم ما يقولونه للمجتمع ويختصون به، دون أن يتقاطع مع نوازعهم الليبرالية المستحدثة، أم سيتبنون الليبرالية وكفى؟!

وإذا عبرنا على معضلة المتغيرات الجذرية المستحيلة لمحتوى خطاب الإخوان المسلمين، وانتقلنا إلى الأشخاص ذاتهم، إذا افترضنا أن لهم جماهيرية يمكن الركون إليها، هل هناك من يعتقد بجد أن هؤلاء الناس يمتلكون من المؤهلات الفكرية والعملية، ما يؤهلهم للفكر والممارسة الجديدة التي أجبرناهم عليها أو أقنعناهم بها على أحسن الفروض؟!

نلحظ أن الماركسيين الذين قاموا بالمراجعة الذاتية، واعتنقوا الليبرالية خلال العقدين المنصرمين، يعانون إلى الآن من تصدع في الخطاب على المستوى النظري، وفصام الممارسة على المستوى العملي، رغم أن هؤلاء أهل علم وعلمانية منذ البداية، فكم بالحري هؤلاء الخارجين من عباءة القدرية؟!

هل نعرف جميعاً ويعرف معنا الحالمون الليبراليون ذلك، لكننا نمارس الخداع لأنفسنا أو للإخوان المسلمين، لنستدرجهم من كهوفهم التي يتحصنون فيها إلى العراء، ونجردهم من خطابهم الذي جلب لهم الشهرة والثروة، إلى بحار يجهلونها، ولا يجيدون السباحة عبر أمواجها العاتية؟!

حري في اعتقادي بإخواني الليبراليين الحالمين إما أن يكفوا عن محاولاتهم المستحيلة، أو أن يمارسوا دعوتهم تحت الاسم الحقيقي لها، وهو التبشير بالليبرالية للقضاء على تيار الإسلام السياسي، وليس محاولة تطوير الخطاب وإفساح المجال له باسم الليبرالية، لأن هذا هو حقيقة ما يفعلون بفرض إمكان تحقيقه، فبهذا وحده نكون مستقيمين وصادقين مع أنفسنا ومع الآخر!!

همسة أخيرة في أذن الغرب الديموقراطي، وفي أذن إخواني الليبراليين الحالمين:

لا تفتحوا للذئاب أبواب حظيرة الحملان

الإخوان والإيهام في القول

جماعة "الإخوان المحظورة" في مصر لها باع طويل وتاريخي في التلاعب والتلون الظاهري، والخروج على الناس بالعديد من الأوجه، فيما الجوهر ثابت ومتحجر، لا يأبه لتغير الأزمان والأحوال، الثابت في فكر "الإخوان المحظورة" هو الهيمنة على المجتمع والدولة، لفرض فهمهم الخاص للدين، وهو الفهم الذي يتوسعون فيه ليطال جميع نواحي حياة الإنسان الشخصية والعامة وجميع أنشطة الدولة.

وهم ينسبون فكرهم أو فهمهم للدين الإسلامي، بحيث يعدون – ويدخلون في روع المؤمنين البسطاء- أن أي فهم آخر أو مناقضة لمفاهيمهم هو خروج أو اعتراض على الدين الإسلامي ذاته، ومن ثوابت تفكيرهم أيضاً استخدام العنف كقيمة في ذاته، وأيضاً لفرض رؤاهم الخاصة، ومهما حاولوا إنكار تجذر العنف في صلب خطابهم، سواء بإنكاره من الأساس، أو بادعاء أنه مجرد رد فعل لعنف الدولة مع كوادرهم، فإن هذا لا يجب أن يضللنا عن حقيقة أساسية العنف في أيديولوجيتهم، بتحميله على مفهوم "الجهاد"، وقد حولوه من "فرض كفاية" إلى "فرض عين"، بغض النظر عن تصريحات قادتهم الإعلامية التجميلية، والتي نراها من قبيل الكذب الواضح، فيما يدرجونها هم تحت تسمية "الإيهام في القول لتحقيق المصلحة"، وهو ما أفتت أدبياتهم بجوازه، وسمحت لهم ضمائرهم الطاهرة بممارسة الكذب، بعد منحه تسمية رشيقة هي "الإيهام في القول".

مثالنا هنا بسيط جداً، ففي الوقت الذي تقدم فيه "الجماعة المحظورة" نفسها للمجتمع والرأي العام المصري في ثوب حمامة، لتخطي أزمة الاستعراض الإرهابي في جامعة الأزهر، وللحصول على موطئ قدم بين الأحزاب السياسية الشرعية، تجاوزاً لحصار التعديلات الدستورية، هناك على بعد مائة متر من موقع كتابة هذه

السطور لوحة جدارية حديثة بتوقيع الإخوان بمناسبة مئوية حسن البنا، اللوحة في ميدان شعبي يغص بالمارة والباعة الجائلين، مرسوم عليها سيوف وخناجر، ويتصدرها حديث منسوب للرسول –رواه الترمذي- يقول: "من مات ولم يغز ولم ينتو الغزو مات ميتة الجاهلية"، وقد أفادني بعض المستنيرين المتفقهين أن هذا حديث غير صحيح، ومتعارض مع حقيقة أن حروب المسلمين كانت دائماً حروباً دفاعية، فيما يذهب هذا النص إلى جعل استخدام العنف حتمياً على كل مسلم وإلا مات ميتة الجاهلية، وأفتاني آخرون أن هذا الحديث حتى لو كان صحيحاً فإنه بطريقة عرضه على اللوحة الجدارية هذه قد تم اقتطاعه من سياقه وزمانه، وهو أيام حروب المشركين على الدين الجديد، بما يتحتم وقتها أن يهب كل مؤمن للدفاع عن إيمانه، لكن مخاطبة الناس البسيطاء الآن به في ميدان شعبي هو بلاشك خداع وتضليل للناس في دينهم، وتحريض سافر على العنف، ولو اقتنع واحد من الألف من المارة بما يريد الإخوان إقناعهم به، لأصبح لدينا في هذه المنطقة جيشاً جراراً من طالبي الغزو، وبالنسبة لأغلبهم لن تكون إسرائيل وأمريكا في متناول أيديهم، ومن ثم لن يجدوا أمامهم غير بيوت ومتاجر النصارى من مواطنيهم!!

تخرج علينا من جراب "الإخوان المحظورة" هذه الأيام خطابات عدة متزامنة متنافرة، رغم صدورها من جماعة صارمة الانضباط محددة الأيديولوجية، فعلاوة على الخطاب الحقيقي الموثق في أدبياتهم، والذي يسعون لترويجه بين الجماهير كما أسلفنا، هناك التصريحات الإعلامية المتضاربة، يدلي أحدهم بحديث عن اعترافهم بمبدأ المواطنة والمساواة التامة بين جميع المصريين، في ذات الوقت يكون آخر يدلي بحديث يتجاسر فيه على القول بتحميل الأقباط ضريبة مضاعفة، وحديث لثالث ينفي سعيهم لإقامة دولة دينية، وإنما مجرد تكوين حزب ذي مرجعية إسلامية.

إنها البراعة الفائقة في المراوغة والتلاعب بالألفاظ والمفاهيم، ليجعلوننا دائماً نلهث خلفهم، ونتصادم (نحن دعاة الحرية) مع بعضنا البعض، ونحن نحاول فرز ما يعلنونه عن قناعة، عن ما يعلنونه من باب "الإيهام في القول"، أيضاً ونحن

نتابع تلاعبهم بالمفاهيم، بالإقرار بها، ثم العودة لتفريغها من محتواها الذي تعارفنا عليه جميعاً، بحيث نجد أنفسنا في النهاية عند نقطة البداية، وهي دائماً ذات الخطاب الفاشي، فحين يلوحون بكلمات براقة كالديموقراطية والمساواة يتنفس بعض المستتيرين الصعداء، قائلين: يكفينا هذا منهم، فإننا لن نحاسبهم على النيات، نقول لهؤلاء مهلاً يا سادة، فإطلاق الاصطلاحات دون الاتفاق الواضح على مضمونها لم يكن يوماً دليل خير أو شر، فتحت رايات نفس تلك المصطلحات التي رفعتها النظم الشمولية من شيوعية وقومية عروبية تم استباحة الحريات والأرواح، كما تم العصف بالأقليات وتبديدهم!!

ما نحن بصدده ليس من قبيل المحاسبة على النيات، ولسنا بحاجة لأن نشق الصدور لنضطلع على ما بها، لنرجع إلى صلب خطابهم الموثق، ونطالبهم بمراجعته ليتوافق مع ما يدلون به من تصريحات، وإلا كنا نحن الذين نخدع أنفسنا، بأن نكتفي بتغيير عنوان الكتاب، فيما متنه باق كما هو، فليراجعوا ويتراجعوا عما سطره حسن البنا وسيد قطب، بل وعبد السلام فرج صاحب كتاب "الفريضة الغائبة"، فما سجله الإخوان على الجدارية المذكورة هو استلهام لطرحه الأساسي.

مسألة "المرجعية الإسلامية" التي يقول الإخوان أنها ستكون لحزبهم المدني مسألة ملتبسة، وعلى هذا الالتباس يتلاعب المتلاعبون، فلكل إنسان حقه في أن يكون له مرجعيته الخاصة، لكن هناك عدة ملاحظات:

فلا بأس (من قبيل التساهل وعدم التعسف) أن يدعي فصيل لمرجعيته اسم دين سماوي يؤمن به ملايين البشر، لكن لكي لا يكونوا كمن يحتكر هذا الدين لنفسه عليهم أن يبرزوا أن ما يعلنونه هو مفهومهم الخاص للدين وليس الدين ذاته، وأن ما يقولون به هو رأي بشري يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب، عندها يمكن أن نتفاهم معهم كبشر مثلنا وليس كمفوضين للحديث باسم الإله، وقد نوافقهم على بعض ما يقولون، وقد نعارضهم في بعض آخر، ولأننا في معرض حوارات سياسية تخص حاضر الوطن ومستقبله فسوف يشارك في الموافقة والمعارضة مسلمون

ومسيحيون وأيضاً من لا دين لهم، ومن الجوهري في هذه الحالة أن يكون واضحاً بلا لبس أن من يعارض من هؤلاء لا يعارض الدين الإسلامي ذاته، وإنما يعارض مفاهيم تلك الجماعة، وتزداد أهمية تلك النقطة إذا ما أخذت مناهج هؤلاء حيزاً في التنفيذ ثم باءت بالفشل، إذ ينبغي أن ينسب الفشل هنا إلى هؤلاء القوم، وليس إلى الدين ذاته.

بعد ذلك لنا عليهم أن يحددوا تفصيلاً ماذا يقصدون باصطلاح "مرجعية إسلامية"، فهناك عشرات أو مئات المذاهب والنحل تتفرع عن جميع الأديان السماوية، ويخبرنا التاريخ أن بعضها كان رشيداً، وأن البعض كان غير ذلك، فإن كانوا فعلاً يمتلكون رؤية واضحة ومحددة، وليس مجرد عموميات يخايلون بها البسطاء، فلنر إن كان ما يعرضون يتسق مع دستور البلاد وقوانينها، ومع مواثيق حقوق الإنسان العالمية.

مسألة "المرجعية" لها شقان، الأول هو معنى الأساس الفكري الذي نعود إليه لاستلهام الخطوط العريضة للتوجهات خلال تعاملنا مع إشكاليات الواقع، وهذا الشق من حق كل فرد وكل جماعة أن يكون لها فيه خيارها الخاص، لكن الشق الثاني من مفهوم "المرجعية" هو أن تكون المعيار الذي يتم الرجوع إليه لتحديد حجم النجاح أو الفشل في الممارسة العملية، أي أن الشق الأول هو منهج السعي، والشق الثاني هدف السعي، وإذا ما تم في أذهان البعض التوحيد بين المنهج والهدف، ليكون هدف المنهج هو تحقيق المنهج، فإننا سنكون كمن يدور حول نفسه، لذا فعلى الأقل في ميدان العمل العام لأمة فإن المرجعية بمعنى المعيار الذي نعود إليه لتقدير الفشل أو النجاح ينبغي أن تكون واحدة بالنسبة للجميع، وهي رفاهية وتقدم المجتمع في جميع المجالات، الصحية والتعليمية والاقتصادية . . . . إلخ، فالمجتمع الذي لا يستطيع تحديد وتوحيد أهدافه لا يستطيع أن يبرح مكانه، اللهم إلا باتجاه السقوط**!!**

نقول هذا ونحن نعرف أن البعض منا لا يعرف له هدفاً له إلا الصراع إلى الأبد مع القوى العظمى، المسماة بالقوى الإمبريالية، والبعض لا يجد ما يتصايح به غير الوحدة العربية، وحدة تجمع جزر القمر وموريتانيا مع مصر والكويت وسائر

الأقاليم التي لا يجمعها غير الاختلاف وتبادل الثارات والأطماع، فيما جماعة "الإخوان المحظورة" تطالع الناس بخطاب يقول بأنهم يحبون الموت بأكثر مما نحب الحياة، وأنهم لم يخرجوا من أجل وطن أو أرض ولكنهم جند الله، وأن الأمة التي تتقن صناعة الموت توهب لها الحياة، فكيف نستطيع والحالة هذه أن نحاسبهم إذا ما جلبوا لنا فعلاً الموت والخراب، فيما يمسك قادتهم بمفاتيح كنوز المال، وبسيف السلطان وصولجانه؟!

ألم تفعل هذا منظمة حماس (الفرع الفلسطيني للجماعة المحظورة)، إذ وضعت الفلسطينيين في مواجهة العالم، ليقعوا فريسة للفقر والتقاتل الداخلي، فيما يحمل قادتها الحقائب المكتظة بملايين الدولارات، ويجلسون على كراسيهم الوثيرة أمام كاميرات الفضائيات، يدلون بالتصريحات النارية والعنترية، ويرفضون مغادرة مواقعهم حتى لو انتقل كل الشعب الفلسطيني إلى جنة الخلد؟!!

كلمة أخيرة إلى السادة الليبراليين في منطقتنا وفي العالم أجمع: تفضلوا بالنزول لبعض الوقت من سماء العموميات والنظريات الليبرالية، لتتأملوا الأرض وما عليها ومن عليها، لتتأملوا قليلاً إن كان ما تزمعون على احتضانه حمامة أم صقراً، سمكة أم ثعبان!!

الأقباط والاستقواء بالداخل

قال أحدهم:
وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكـــاء

لابد أن نتحلى بالصبر الجميل، وقد يلزمنا أيضاً مخزون من أدوية ارتفاع ضغط الدم، ونحن نستمع لتصريحات من يقدمون أنفسهم على أنهم مثقفون ومفكرون، بل وأسس بعضهم منظمة على بابها لافتة تدعو لأن نكون سواسية، وتدعي تخصصها في الدفاع عن حقوق "الإنسان"، وقد وضعنا كلمة إنسان بين قوسين، فالشعب المصري كله يعرف أي "إنسان" تخصصت هذه المؤسسة في الدفاع عنه، كما نعرف تاريخ السادة مؤسسيها، وأنهم قد صاروا الآن وأخيراً مواطنين صالحين، بعد أن كانوا أعضاء يشار لهم بالبنان في منظمات الجهاد والقتل.
يقول هؤلاء وأولئك أن الأقباط يستقوون بالخارج، وأن مطالبهم قد صارت بلا سقف.

يردون مثل هذا الكلام العجيب، دون حياء أو رادع من ضمير وطني أو إنساني، فيما فرق إطفاء الحرائق لم تكد تغادر حواري قرية بمها – العياط، والتي أحرقها الغوغاء الخارجين لتوهم من صلاة الجمعة، على رأس من فيها من أقباط بسطاء وفقراء، لمجرد اتهامهم بتوسيع كنيستهم أو مكان عبادتهم**!!**

مطالب الأقباط صارت بلا سقف، فقد تجرءوا على المطالبة بحق عودة من ترك المسيحية وأسلم إلى دينه الأول متى شاء ذلك، أي طالبوا بالمساواة في حرية ترك المسيحية والإسلام، فقط بالنسبة لمن كان مسيحياً بالأساس، وليس لجميع المواطنين (فهذا الأخير أمر لا يخص الأقباط بصفتهم أقباط).

مطالب الأقباط صارت بلا سقف، فهم يريدون حرية بناء كنائس يصلون فيها إلى الله، على نفقتهم الخاصة وليس من أموال الضرائب التي يؤدونها للدولة المصرية.

مطالب الأقباط صارت بلا سقف في نظر السادة المتثاقفين والمتأسلمين والإرهابيين التائبين، حين ارتفعت أصواتهم مطالبة بأن يكون الدين لله والوطن للجميع، وهو الشعار الذي رفعته الجماهير مما يقرب من قرن مضى، وتجاوزوا الحدود حين قالوا أنهم لن يقبلوا بعد أن يكونوا أهل ذمة، وإنما مواطنون في وطن نملكه جميعاً، بغض النظر عن الدين والطائفة، وطن يحكمه قانون حديث كسائر الأمم المتقدمة، يراعي في المقام الأول حقوق الإنسان . . كل إنسان.

هذا هو ما حدث من تجاوز إجرامي للسقف الذي حدده السادة الأفاضل لأخوة الوطن من الأقباط، وأرادوا لهم أن يسيروا تحته أبد الدهر، مطأطئي الرؤوس، محنيي الظهور، السقف الذي يعز تجاوزه على السادة الذين يتشحون برداء الاستنارة، وهم يغازلون في نفس الوقت تيار التخلف والتعصب، المصر على النزول بالوطن إلى الحضيض، كما تستفز مطالب الأقباط تلك أصحاب الأقلام المتخصصة في تجميل الوجه القبيح لتلك الجماعة المحظورة، المحرك الأوحد لكل ما حل ويحل بمصر من مآس ومذابح وأعمال نهب وتخريب غوغائية، وفوق هذه وتلك هي المسئولة عن تسميم المناخ المصري الأصيل، المتسامح بالأساس والفطرة، وعن زرع التعصب والكراهية في شعب لم يعرف قبلهم غير المحبة والسلام.

حين يغيب العقل أو يتحجر، يتلوث الضمير، فيفقد الإنسان أي بوصلة تعينه على تقييم مواقفه، فيظن نفسه يغرد، فيما هو بالحقيقة يعوي كما الذئاب.

نفس هؤلاء يتحدثون عما يسمونه استقواء الأقباط بالخارج، ولا يستشعرون العار الذي يلحق بهم مما يقولون، فاتهام الأقباط بالاستقواء يعني اعترافهم بأن الأقباط مستضعفون، إخوانهم في الوطن مستضعفون، ومن الذي استضعفهم غير الفاشية وأيديولوجيات القهر والاستكبار والتعصب والظلامية؟!!

الجميع مشاركون إيجابياً أو سلبياً في جريمة التضييق على الأقباط أو تهميشهم، ثم يأتي المدان ليتهم أخوته في الوطن بالاستقواء بالخارج، دون أن يمتلك ما يكفي من الصدق مع ذاته، ليحدد إن كان ما يزعجه حقاً هو ما يدعيه من لجوء لطرف خارجي، أم أن ما يزعجه هو أن تصرخ الفريسة وهي بين أنيابه، مما يتسبب في تعكير مزاجه، أو يستشعر التهديد بأن تفر من بين مخالبه الرحيمة المقدسة؟!!

لن نحدِّث هؤلاء عن أمور لا يفهمونها، لأنها تعلو ربما عن مستوى تحضرهم (أو تخلفهم)، عن أن حقوق الإنسان لم تعد أمراً داخلياً أو محلياً، يقيِّمها كل على هواه، بل صارت قضية مقدسة لكل إنسان على سطح كوكبنا، وقد وقَّعت جميع الشعوب والدول على مواثيق الالتزام بها، ومن ينحو في عكس اتجاهها يخرج بنفسه وبشعبه خارج التاريخ، ويسقط من اللحظة الراهنة إلى غياهب الماضي المظلم.

لم يعد من حق أي أغلبية أو حكومة أن تعدل كلمات الأغنية الشعبية المصرية، لتصير كلماتها: "أقليتي وأنا حرة فيها . . أقليتي أغسلها وأكويها"!!

تماماً كما أنه ليس من حق الفاشية البعثية وعملائها في لبنان، أن تغتال من تشاء من المفكرين والسياسيين ورئيس وزراء، ثم تعتم على تلك الجرائم، دون أن يتدخل المجتمع الدولي، ليفرض العدالة التي انتهكناها، والإنسانية التي افتقدناها!

ليس من المجدي أيضاً أن نذكر السادة المبررين والمتحدثين باسم التطرف والتعصب أن الاستقواء بالخارج ليس نهج مهاجري الأقباط فقط، لكنه أيضاً نهج حكوماتنا الرشيدة لتوفير قائمة من متطلبات الحياة لشعبنا، بداية من الخبز وحتى الدواء.

إذا كان بضع مئات أو آلاف من أقباط المهجر، والذين تركوا بلادهم هرباً من ضيق العيش الذي يرزح تحته المصريون كافة، ومن التضييق والتهميش الذي يعاني منه الأقباط خاصة، إذا كان هؤلاء يصرخون ويستصرخون الشعوب والدول التي يعيشون فيها وحملوا جنسيتها، من أجل من بقى من أهاليهم بمصر، ومن أجل مصر حرة لجميع أبنائها، فما هو رد الفعل المنطقي تجاه ذلك، ممن يحب مصر وكل أهلها بحق وإخلاص؟

أن نقف عند حد التنديد والتشنيع بهؤلاء، ويبقى حال مصر على ما هو عليه؟!

أم نسارع لمداواة أخطاءنا وخطايانا، لنكون قد أرحنا أنفسنا، وأرحنا المخلصين من هؤلاء الصارخين، وسددنا الطريق في وجه المتاجرين منهم بالقضية، أو من يحلو لنا أن نتهمهم بذلك؟!!

لا ندافع بالطبع عن بعض المتصايحين من أبناء المهجر، ممن تجاوزا حدود المطالبة بحقوق الإنسان، إلى دائرة التعصب والفاشية، ذات التي يشتكون منها، فهؤلاء نتاج طبيعي لمناخ مصري تمددت فيه الفاشية وأناخت.

أما أقباط الداخل، وهم الملايين الغفيرة، والتي يعتبر عددها حتى الآن سراً عسكرياً رهيباً، لا يصح لأحد الاضطلاع عليه، رغم أن العدد لا يغير من الأمر شيئاً، فحقوق المواطنة والإنسان هي هي، حتى لو كانت لشخص واحد، أو لبضعة عشرات، كما هي حال البهائيين، هؤلاء الأقباط لا شأن لهم بالخارج ولا يعرفون طريقه، وإن كان هناك استقواء منهم، فيما يبدو للسادة مبرري ومنظري الفاشية الدينية، فهو استقواء بإخوانهم في الوطن من المسلمين المستنيرين.

استقواء بالملايين من المصريين المسلمين البسطاء الأنقياء، الذين لم تصل إليهم بعد فيروسات الكراهية والتعصب، التي تم استيرادها من بوادي الجهل والجهالة.

استقواء برياح الحرية التي تهب على مصر الآن من جميع الاتجاهات، فالمرأة تنادي الآن بحقوقها المسلوبة، والعمال يتظاهرون ويعتصمون ككل عمال العالم الحر، وحركة كفاية ترفع شعارات كانت من سنوات قليلة تصنف كمحاولة لقلب نظام الحكم،

فلماذا يا سادة تنكرون على الأقباط حقهم في التمتع بذات قدر الحرية المتاحة لكل أبناء مصر، لماذا تريدونهم أن يلتزموا الصمت صاغرين لقدرهم الذي تفرضونه عليهم؟!!

ألم يعد الكثيرون منكم من وراء الشمس، ليمارس حرية الكلام، وربما أيضاً حرية إفساد الثقافة ومناخ التسامح المصري؟!!

المواجهة ليست بين المسلمين والمسيحيين، لكنها بين المصريين البسطاء الطيبين باختلاف عقائدهم، وبين دعاة التخلف والتعصب والقهر.

هي معركة إنقاذ الشعب المصري كله من براثن الفاشية المتسترة برداء الدين، بعد أن سقطت الفاشية العروبية التي استمرت ما يقرب من ربع قرن، ممهدة الطريق لخليفتها الأشد وطأة.

سوف تشرق شمس الحرية على مصر بكل ما تضم من ألوان الطيف العقائدي قريباً، بل وأقرب مما يتصور دعاة الظلام والإظلام!!

عقد هويدي الذي انفرط

في أهرام الثلاثاء 3/4/2007 نشر السيد فهمي هويدي مقالاً بعنوان "عقدنا الذي انفرط"، يبكي فيه على الوحدة الوطنية التي انفرط عقدها، جراء المناقشات المتعلقة بالمادة الثانية من الدستور، والتي جاءت ضمن مناقشات التعديلات الدستورية الأخيرة.

كم كنت أتمنى شخصياً أن أسعد بما يبدو حرصاً من السيد هويدي على الوحدة الوطنية، تلك التي كانت بخير كثير، قبل أن يأتي جيل السيد هويدي، الذي هو جيلي أيضاً مع بالغ الأسف، كنت أتمنى أن أسعد بتوجهه هذا، لولا أن المقال يعد بمثابة تحريض سافر ضد الوحدة الوطنية، ضد المسيحيين والمسلمين الذي تجرءوا على فتح الملفات المطمورة، وعلى الحديث عن المسكوت عنه، وهال السيد هويدي أن يتقبل المجتمع المصري تلك المكاشفات الرائعة والمستنيرة، فمما يحزنه أن يتجاوز أحد ما وضعوا لنا من خطوط حمراء وسوداء، ويصر أن لا يظهر أي صوت آخر، ولو بجانب أصوات جلاوزة المحظورة المتاجرين بالدين وأصوات المنظرين لهم، والمجملين لصورتهم غير القابلة للتجميل.

وكدأب أغلب من يريدون لنا الانكفاء على ما نحن فيه من بؤس ثقافي، يتحدث السيد هويدي عن الأخطار المحدقة بهوية الأمة، لذا رأيت أن أقدم للسادة القراء –وليس أبداً للسيد هويدي- تلك الكلمات:

أي جدل فكري يتمركز حول مفهوم "الهوية"، لا نعتبره مقاربة علمية، لأن مثل تلك المقاربة تدخل بنا إلى أنفاق ضيقة، وتقودنا إلى التوقف بخشوع أمام مومياوات تاريخية أو أصنام كرتونية مصطنعة.

فحديث الهوية لابد وأن يتضمن أحكاماً تعميمية تعوزها الدقة، على قطاع عريض من البشر الذين يشملهم تعريف الأمة، كما يخضع ادعاء الهوية لعملية خيار تعسفي، ففي حالة أمة ممتدة التاريخ كلما أوغلت في عمق التاريخ كلما تغيرت ملامح الهوية التي ترصدها، فإذا قررت أن تتوقف عن الغوص في التاريخ عند القرن السابع الميلادي، ستخلص في بحثك إلى القول بأن هوية مصر إسلامية مثلاً، لكنك إن توغلت أكثر فإن هذا يدخل ملامح أخرى على هويتك، عبر المرور على المراحل القبطية والرومانية ثم البطلمية واليونانية، حتى تصل إلى المرحلة الفرعونية.

من المآخذ على مفهوم الهوية أيضاً افتراضه الثبات في شخصية الشعوب، وهو ما تدحضه حقائق التاريخ الحافل بالتداخل الحضاري بالأخذ والعطاء بين جميع شعوب العالم، أيضاً طبيعة

الإنسان ككائن منفتح قابل للأخذ والعطاء، وتنمو شخصيته وتتغير مع تراكم الخبرات.

أيضاً غالباً ما يقودنا حديث الهوية إلى البحث عن الانغلاق والتحريض عليه، واعتبار كل ما يأتي من الخارج شراً مستطيراً، لأنه تهديد لهويتنا الثمينة، فيكثر الحديث عن الغزو الثقافي واستلاب هوية الأمة وما شابهها، فنحرم أنفسنا من منجزات الإنسانية الفكرية لننكفئ على الذات.

حديث الهوية أيضاً غالباً ما يكون بحثاً تلفيقياً، يفترض النتيجة مقدماً، ثم يبدأ في البحث لها عن مبررات ومرجحات، فيعلي من أهمية عناصر في تكوين الأمة، ويخفض من أهمية عوامل، ويتجاهل من الأساس عوامل أخرى، وبصفة عامة تعلي مقاربة الهوية من شأن الماضي والدوجما والأيديولوجيا، على حساب الواقع الفعلي المعاش وحقائقه ومتطلباته المستقبلية.

اختزال تعريف هوية الأمة المصرية في قول أن "دين الدولة الإسلام" فيه اجتزاء مخل بمحتوى الهوية، فالإسلام دين والمسيحية دين، والدين ليس كل هوية الفرد أو الأمة، هو جزء من الهوية، وقد يكون كما في حالة الشعب المصري بالتحديد جزءاً هاماً أو الجزء الأهم، لكن هناك ملامح ومكونات أخرى تحدد هوية أي شعب، هناك العادات والتقاليد، وهناك الرؤى الثقافية والسياسية والاقتصادية، وهناك تأثير التراكم التاريخي وتأثير الجغرافيا، واختصار هوية الإنسان أو الشعب في الدين توظيف للدين، على حساب ضمور شخصية الإنسان وعقم حضارته.

في مجال الدين ذاته ليس من الصحيح الادعاء أن الدين الإسلامي هو المعبر عن هوية الأمة المصرية بكاملها، فهناك قطاع أو قطاعات من هذه الأمة -صغر حجمها أم كبر- لا تدين بالإسلام، ومن غير المقبول، بل المرفوض إنسانياً وإسلامياً فرض الإسلام كعنوان لها، ومن ثم يكون أي سعي في هذا الاتجاه هو من قبيل الهيمنة والقهر، وليس من قبيل بلورة هوية الأمة والحفاظ عليها.

لا يرجع الأمر فقط لمجرد توزع المصريين على أكثر من دين، لكل منها جذوره الراسخة في الشخصية المصرية، فالموضوع أعقد من ذلك بكثير، فالمسيحية التي وفدت إلى مصر أخذت طابعاً

مصرياً، يتفق في الخطوط العريضة مع المسيحية في سائر أنحاء العالم ربما (وإلى حد ما)، لكن أبداً ليس في التفصيلات، ونعرف أن التفصيلات هي التي تحدد شخصية المؤمن العملية ونهجه في الحياة ونظرته إلى العالم، وشتان بين نهج ومفهوم المسيحي المصري لدينه، وبين نهج ومفهوم المسيحي الأوروبي أو الإفريقي، ونفس هذا يقال عن الإسلام والمسلمين، الذين يختلف مفهومهم للدين الإسلامي عن مفهوم أهل البادية.

وإذا كان المصريون منقسمون أغلبية وأقلية بين دينين رئيسيين هما الإسلام والمسيحية، فإن بين مفهوم هؤلاء وأولئك كل لدينه جزءاً مشتركاً لا يستهان به، ويرجع بعض من هذا الجزء إلى المشترك المصري الخاص المتوارث، وجزء آخر للتأثير المتبادل بين الفريقين، فهناك حقيقة قد يرضى أو لا يرضى عنها البعض (سيَّان)، أن الحياة المشتركة بين المسلمين والمسيحيين في مصر نتج عنها تواجد ملامح من المسيحية في إسلام المسلم، وملامح من الإسلام في مسيحية المسيحي، بالطبع لا نتحدث عن العقائد والفروض الأساسية، التي يتمسك فيها كل طرف بأصول دينه، لكننا نتحدث عن القيم الدينية المؤثرة في التعاملات والحياة اليومية للفرد، وفي الضمير الجمعي للأمة، وهي ما نعتقد أنها تشكل بحق هوية الإنسان المصري.

نستطيع القول أن بين الإسلام المصري والمسيحية المصرية من الوشائج والمشتركات والقابلية للتواصل والحياة المشتركة، بأكثر مما بين المسلم المصري والفكر الوهابي القادم من الصحراء، وأكثر مما بين المسيحي المصري والفكر المسيحي الغربي، لهذا يكون القول المطلق دون تحديد المفاهيم أن "دين الدولة الإسلام" لا يعبر عن الهوية المصرية الحقة، وما يعطي قولنا هذا الآن ما يبرره أن صيحات المتصايحين وراءها تيارات التأسلم السياسي، حاملة لواء التعصب البدوي الوهابي.

الجماعة المحظورة تهدد وتتوعد من يقترب من المادة الثانية من الدستور، ليس لأنها تنظر للوطن المصري وحقيقة هويته ومصالح مواطنيه، وإنما لأنها تسعى لدولة (خلافة) إسلامية

عالمية، وتعتبر أدبياتها وفتاوى رموزها أن الوطنية كفر وخروج على الدين.

لقد تم النص في الدستور المصري على أن دين الدولة الإسلام عام 1923، ورغم أن المسيحيين وقتها كانوا ناشطين سياسياً، ومتواجدين بقوة في القيادة السياسية، إلا أن أحداً منهم لم يعتبر أن في هذا النص قهراً أو تهميشاً للأقباط، لأن الفهم السائد للدين الإسلامي وقتها كان هو الفكر الذي تعايش في ظله المصريون جميعاً قرونا طويلة، لم يتخللها من الأزمات إلا ما يترتب على تعايش أطراف عدة على أرض واحدة، بل وكان النهج والمنحى وقتها يتقدم نحو المزيد من الحداثة وحسن التعايش والتكاتف بين جميع مفردات الأمة المصرية، حتى أتى طلاب السلطة والثروة بمفاهيم مغلوطة، تختلف بالأساس مع فهم المسلم المصري لدينه.

الفكر الذي يروج له الآن يعتبر أن غير المسلمين مكذبين، وأن المكذبين كافرين، وأن الكافرين ينبغي سفك دمائهم.

وبناء على ذلك الفكر المستورد أيضاً واستناداً إلى المادة الثانية من الدستور يرفع أحدهم قضية أمام المحاكم، يطالب فيها بتطبيق حد الحرابة على مذيعة قدمت برنامجاً ثقافياً يكشف ما نصر على أن نغمض عيوننا عنه من عورات مجتمعنا، ويفعل نفس الشيء ذلك المترئس للجنة الحريات بنقابة المحامين المصرية، في حين لم يتخذ هؤلاء ذات الموقف ممن قاموا بالتفجيرات في طابا وشرم الشيخ، وقبلها في الأقصر وسائر أنحاء وطننا، والعجيب أن هؤلاء الرافضين لكشف أخطاء المجتمع يفعلون ذلك تحت راية الادعاء بأنهم حماة الفضيلة، رغم أن أبسط إعمال للعقل والمنطق يكشف لنا أنهم بذلك يتسترون على الرذيلة، لتبقى الصورة الخارجية براقة، وتحت الأكمة ما تحتها!!

لكل هذا يجب علينا اليوم جميعاً -المسلمين قبل المسيحيين- أن نقف بشجاعة وصلابة في وجه خفافيش الظلام، وأن نضع النقط فوق الحروف، لنسد عليهم جميع المنافذ، أما عن الدين الإسلامي والمسيحي فهما في قلوب وعقول جميع المصريين، بدون الدستور، وبدون متاجرة المتاجرين، وسيظل الشعب المصري إلى أبد الآبدين

مؤمناً بالله وبرسله، لكنه لكي يستأنف مسيرته الحضارية التي تتعرض الآن لانتكاسة خطيرة، عليه أن يصد عن مصر كل رياح صفراء أو سوداء، فبهذا نحافظ (نحن) على هوية مصر من التدمير.

لن ينفرط أبداً عقد وحدتنا الوطنية، لكن عقد السيد هويدي وجماعته هو الذي ينفرط الآن!!

أما الشعوب فلا بواكي لها

المشكلة أن "السيادة الوطنية" في شرع أمثالي ذات شقين، الأول والأهم هو شق سيادة المواطنين داخل وطنهم، وخلال حياتهم اليومية، والشق الثاني – والذي من المفترض أن يكون في خدمة الشق الأول – هو سيادة الحاكم على إقليمه.

كل ما في وطني يبعث على اليأس، كما في القمة كذلك عند القاع، فشل وإحباط وجراح لم تعصر ولم تعصب ولم تلين بزيت!!

كل ما يتساقط على الرأس من أخبار، وما يخترق الأذن من بيانات وتصريحات وتحليلات، كل الطرق تتجه نحو كارثة إنسانية وحضارية، لن تكون بعد قابلة للتدارك، فنحن نسير نحو الخراب مخدرين أو محرضين أو مهللين!!!

عند القاع جماهير تكدح للحصول على لقمة العيش والبقاء على قيد الحياة، في ظروف تستحيل يوماً فيوماً إلى مأساة تتفاقم إلى كارثة.

فوقها يأتي من نسميهم صفوة، من مثقفين وإعلاميين ورجال دين وجماعات معارضة.

وعند القمة حكام وحوارييهم وأذنابهم.

المفترض أن الحكام والصفوة في خدمة الجماهير، التي هم جزء عضوي منها، مهمته قيادتها نحو غد أفضل من اليوم والأمس، فليس من الصحيح – حتى في أعرق الديموقراطيات – أن الجماهير

هي التي تحكم أو تقرر، هي فقط تختار من بين البدائل المعروضة عليها، سواء من مستوى الحكام أو الصفوة.
لكن شعوب شرقنا يتيمة، لا تجد من يلتفت إليها، إلا للمتاجرة باسمها، جلباً للنفوذ أو المال أو الشهرة، أو ثلاثتهم معاً، فيما كل (الصفوة والحكام) منشغل بذاته، مهموم بقضاياه الخاصة، سواء كانت عملية أو وهمية، ولا تجد الجماهير نفسها في اهتماماتهم، إلا عبر لفظ تبنى حوله الشعارات وترفع الأعلام، لكن النتائج دائماً – إن كان هنالك من نتائج – تصب في الاتجاه الآخر، لحساب المتحكمين والمزايدين، ولتذهب الجماهير إلى الجحيم، فداء لعيون الحكام والصفوة الكريمة!!
فلنتابع معاً بعضاً مما تجود به طبقتي الحكام الأجلاء والصفوة المبجلة:

<u>تحضيرات مؤتمر القمة العربي بالخرطوم</u>

وزراء الخارجية العرب مهمومون بالقضايا العربية، ويعدون لقرارات قمة تتناسب والمرحلة التي نمر بها، وكان لابد وأن يتعرضوا لقضية دارفور، مثار اهتمام العالم كله، خاصة العالم الإمبريالي، أو اليورو صهيو أمريكي، حسب تعبيرات جلاوزة العروبة لا فض فوهم، فمما يعدون لنا من قرارات، سمعنا عن قرار ربط دخول قوات الأمم المتحدة إلى دارفور بموافقة حكومة السودان!!

الأمر عظيم إلى درجة المأساة، فهذا هو ما يثير اهتمام حكامنا الأفاضل، التأكيد على احترام سيادة واحد من النظم المطبقة على رقابنا ورقاب شعبها الفقير إلى درجة المجاعة، أما أهل دارفور وحياتهم البائسة المزرية، فقد تركناها لمن يهتم بمثل هذه الأمور من أهل الغرب الكافر الساعي للهيمنة علينا ومحو هويتنا، فله أن يقدم ما شاء من المعونات، شريطة ألا يمس سيادة حكامنا الملهمين، وألا يعرقل خططهم لبسط نفوذهم أو طغيانهم على شعوبهم، والتي لا يعدم أن تحتاج لغاز الخردل في العراق، أو أبطال الجنجاويد في دارفور!!

هل يرى السادة وزراء الخارجية أن مهمتهم الوطنية تنحصر في الدفاع عن استقلالية قرار الجلاد، وتجاهل أنين المجلودين؟!
ألم يتعلموا شيئاً من تجربتهم المزرية الفاشلة في العراق، حين حاولوا إنقاذ صدام حسين وهو في الرمق الأخير، وتجاهله العرض المقدم من دوله عربية لإنقاذ المنطقة كلها من كوارث التدخل الأجنبي، بما فيها إنقاذ الطاغية ذاته من مصير القبض عليه داخل حفرة، وهل نريد دائماً إعادة إنتاج أخطائنا المميتة؟!

<u>مؤتمر مناصرة المقاومة في فلسطين العراق</u>

استضافت القاهرة عاصمة العرب والعروبة مؤتمراً بنقابة الصحفيين الغراء، تحت عنوان مساندة المقاومة في فلسطين والعراق، وهنا نسأل السادة المنتمين إلى مستوى الصفوة، لحساب من تعملون وتجأرون بحناجركم عظيمة الطاقة، لحساب الشعوب المطحونة والمذبوحة تحت حوافر وبخناجر مقاومتكم المجيدة، أو لحساب عدائكم الأيديولوجي والعقائدي لأمريكا وإسرائيل؟!
هنا أيضاً ما يثير اهتمام صفوتنا المباركة هو استمرار مسلسل القتل والدمار، الذي يطال شعوبنا بالأساس، ولا يكاد يصيب منه عدونا المفترض إلا الرذاذ، وهنا أيضاً (كما فعل وزراء الخارجية في قضية دارفور) نترك أمر تخفيف معاناة الشعب العراقي والفلسطيني للجهات المعنية بمثل هذه الأمور، ولها أيضاً أن تقدم ما تشاء من مساعدات، شريطة ألا تمس حرية حركة حماس في تجنيد الشباب وتحزيمهم بالأحزمة الناسفة، لسفك المزيد والمزيد من الدماء، وأن تسحب قوات التحالف جنودها من العراق، ليشبع الزرقاوي وأقرانه تقتيلاً في الشعب العراقي، تمهيداً لإقامة خلافته المقدسة على أرض العروبة ابتداء، وعلى كل العالم في المستقبل المظلم المنظور!!

<u>أقباط المهجر يرفعون شكواهم للأمم المتحدة</u>

هنا ينبري الحريصون على السيادة الوطنية، من طائفتي الحكام والصفوة، يرجمون بالخيانة والعمالة نشطاء الأقباط الذين أقدموا على هذه الفعلة الشنعاء، ولا مانع عندي - اتقاء للشبهات - أن أقوم بإلقاء بضع أحجار على هؤلاء، لكن المشكلة أن "السيادة

الوطنية" في شرع أمثالي ذات شقين، الأول والأهم هو شق سيادة المواطنين داخل وطنهم، وخلال حياتهم اليومية، والشق الثاني – والذي من المفترض أن يكون في خدمة الشق الأول – هو سيادة الحاكم على إقليمه، وقد قام الراجمون بالواجب وزيادة تجاه نشطاء الأقباط الذين تجاوزوا الشق الثاني وهو سيادة الحاكم، لكن ماذا عن شق سيادة المحكومين، ماذا عن معاناة قطاع من أبناء الوطن، منتقصي السيادة داخل وطنهم، هل من أحد يلتفت إليهم، وهل من بيننا من يقول للضارب لا تضرب، قبل أن يقول للمضروب لا تصرخ لئلا يسمعك الجيران؟!

محكمة القضاء الإداري وزواج الأقباط

قضت محكمة القضاء الإداري يوم الثلاثاء الموافق 14مارس 2006 ، بإلزام الكنيسة القبطية بمنح المطلق ترخيصا للزواج مرة أخرى.

موقف قيادات الكنيسة معروف ومتوقع، فهم كما نعرفهم جيداً لا يكترثون لمعاناة الأقباط، الذين هم في خدمتهم، رغم أنهم لا يملون ليل نهار من ترديد أن المسيح بذل نفسه من أجل خلاص الناس، لكن سادتنا وسادة أجدادنا وسادة أبنائنا من بعدنا، يريدون أن نبذل أنفسنا من أجل تدعيم سلطانهم في المنح والمنع، وفي التحليل والتحريم، لا يهمهم معاناة آلاف الأقباط مع قوانين الزواج اللا إنسانية، ولا يهمهم ما يسببه هذا الوضع من أزمات تشعل النيران الطائفية بالوطن، كل هذا يهون ولا قيمة له، فالمهم لديهم أن نعيش ونتعايش مع مفاهيمهم وتفسيراتهم العتيقة للنصوص المقدسة.

من المهم أن يبقوا هم يرتدون الملابس المذهبة المزركشة، ويسكنون القصور المجهزة ويركبون المرسيدس، ولا عزاء للمسيح الذي كان يجول حافي القدمين يصنع خيراً، ليشفي كل مرض وكل سقم في الشعب!!

كل هذا نعرفه ونتوقعه، لكن المؤسف بل والمحزن ما طالعته في مقال يتناول الموضوع، لواحد من أبناء مصر المخلصين المستنيرين في المهجر، والذي نعتبره - ويعتبر نفسه – أحد رموز العلمانية الواعدين، لكن ويا للعجب يأخذ المفكر الذي يتبنى قضية

الأقباط بالخارج ذات موقف حكام وسادة الكنيسة، بل ووصل به الأمر أن يأخذ على قادة المحكمة الإدارية أنهم أخذوا بالعدل والإشفاق على الأقباط، فهو يذكرهم بأن واجبهم أن يحكموا بالقانون وليس بالعدل، رغم أن السيد المستتير يعيش في أمريكا، ورأى كيف تتحقق العدالة والقانون معاً في نظام القضاة والمحلفين، فالمحلفون يدرسون الحالة واقعياً وإنسانياً، ليميزوا بين المذنب والبريء، ليأتي دور القضاة بعد ذلك لتطبيق القانون، فهم لم ينحوا جانباً كما فعل صاحبنا "أن العدل – وليس القانون - أساس الملك".

على ذات نمط الأمثلة السابقة - على تجاهل الشعوب - التي سقناها، يدافع الناشط القبطي عن استقلالية قرار الكنيسة، وهذا عظيم ولا ريب، لكن ماذا عن استقلالية قرار الإنسان القبطي، حين تتحول حياته إلى جحيم لا يطاق، سواء بسبب رابطة زوجية فقدت كل مقوماتها الإنسانية، ولم يتبق منها إلا القيود القانونية، أو بسبب حرمانه من الزواج ومن الحياة الإنسانية الطبيعية، وكأننا نعاقبه على أنه مسيحي بتدميره إنسانياً، ثم نقيم الدنيا ولا نقعدها إذا تجرأ وتحول عن دينه!!

يبدو من المقال أن صاحبنا يستشعر أزمة فكره المنطقية والإنسانية، لكنه حين حاول أن يعالجها أوقع نفسه وأوقعنا في أزمة أشد وطأة، أيضاً منطقياً وإنسانياً وفوقها دينياً، فنجده يتحدث عن الزواج المدني والديني، ملمحاً - بغير تصريح – لأن الخروج من أزمة قوانين الزواج الدينية هو باللجوء للزواج المدني، وهذا المنطق هو العجب العجاب:

فأولاً إذا كنا نقر أن هنالك مشكلة في قوانين الزواج الدينية، فلصالح من نقاوم تغييرها، إذا كنا نفهم الدين أنه رحمة بالناس وليس استبداداً وتعسفاً بهم؟!

ثانياً أليس التحريض ولو سلبياً على الزواج المدني، فيه تهميش لدور الدين والكنيسة في حياة الفرد، فلصالح من يكون موقفك إذن، وهل تكون بهذا تدافع عن الكنيسة أم تدفع نحو إخلاء الساحة منها؟!

ثالثاً هذا التلويح بالزواج المدني أشبه بالقول الشعبي المأثور: "اللي مش عاجبه يشرب من البحر المالح"، فنحن نعلم جميعاً أن الشعب المصري بالذات شعب متدين، وأنه يصر في أمور الزواج بالذات

أن تكون في ظل التقديس الديني، وكأن صاحبنا بهذا يكيد لأبناء جلدته المشتكين من تعسف القوانين الكنسية، بالإشارة إلى أن البديل الوحيد المتاح أمامهم هو الشرب من الماء المالح، أي الزواج المدني المجرد من التقديس الديني، وبهذا الحل العبقري تنقسم زيجات الأقباط إلى زيجات دينية مقدسة، وزيجات مدنية غير مقدسة، وهنا أسأل الناشط القبطي وسادتنا قادة الكنيسة، إن كانوا سيعتبرون أبناء الزيجات المدنية أبناء زنى، أم سيعتبرونهم أبناء شرعيين، وهل ستقبل الكنيسة تعميدهم أم لا، وإن قبلت فهل ستقبل عند العماد أن يكون الإشبين (العراب) أحد الوالدين، أم ستصر على اختيار شخص آخر يكون طرفاً في زيجة مقدسة؟!!

كل تحية وتقدير لقضائنا الشامخ ممثلاً في المحكمة الإدارية، والتي أخذت بالعدالة مع مواطنيها المصريين الأقباط، ولتكن هذه خطوة أولى لقضائنا المصري لتحقيق العدالة وتطبيق المساواة الدستورية بين جميع أبناء مصر، بما يزيل كل معاناة للمكون القبطي في الجسد المصري الواحد.

همسة أخيرة في أذن الناشط القبطي، وكل الأقباط الغيورين على عقيدتهم وكنيستهم: المسيح الذي ننتمي إليه يريد رحمة لا ذبيحة، يريد عدلاً، ولم يحاول أبداً أن يسن قانوناً، وكان يتعامل مع الناس بحنان المحب، وليس بصرامة القاضي!!

همسة مثلها في أذن حكامنا الأجلاء وصفوتنا المناضلة: نظرة يا سادتنا إلى شعوبكم، إلى آمالها وآلامها، ولو على حساب سلطانكم ونفوذكم وشعاراتكم التي ضرب فيها العفن، فصارت لها رائحة تزكم الأنوف.

رؤية علمانية لقوانين الزواج

تبرز قضية الزواج في مصر الآن كواحدة من كم هائل من الإشكاليات والاختلالات التي تهدد بنية المجتمع المصري بالتصدع، ومن البديهي أنها ضمن قائمة القضايا الأولى بالاهتمام، لتماسها المباشر مع كيان الأسرة، نواة المجتمع الإنساني، وحاضنة حاضره ومستقبله.

تستمد تشكيلة القوانين المصرية المنظمة للزواج والأحوال الشخصية في مصر من الشريعة الإسلامية للمسلمين، ومن شرائع الطوائف المسيحية لأتباع كل طائفة، وتشهد الساحة المصرية الآن اضطراباً وحراكاً، نتيجة للتغيرات الثقافية والحضارية، وما يرد على مصر من ثقافات، بعضها يحمل ملامح تاريخ مضى واندثرت معالمه، وبعضها وارد مع تيارات الحداثة والعولمة، ليصطرع كل هذا مع حقائق الواقع وملابساته العملية في بيئة محتقنة غير قادرة على استيعاب المتغيرات، وفي نفس الوقت غير قادرة على الثبات تشبثاً بما انتهت صلاحيته من أفكار ونظم وقوانين، ومن الطبيعي والحالة هذه أن ينال التشوش والخلط من استقرار الخلية الأولى للمجتمع، فينتشر الزواج العرفي السري بين الشباب، الذين يرون الكبار العارفين يتخبطون بين التحليل والتحريم، يحللونه دينياً، ويجرمونه اجتماعياً، ونسمع عن زواج المسيار والبوي فرند والمتعة، وفي الجانب المسيحي، أمام المحاكم الآلاف من قضايا طلب الطلاق، وآلاف أخرى من طالبي الزواج المطلقين بأحكام قضائية، ترفض الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الاعتراف بها، متحدية سيادة القانون وسيادة الدولة، كما ترفض الكنيسة إعادة تزويج هؤلاء، ليسلك بعض المحشورين بين الدولة والكنيسة طريق التلاعب بالأديان، بإشهار الإسلام هروباً من سطوة قوانين الزواج بالكنيسة، التي اختفت الرحمة بشعبها من قاموسها، متمسكة بعناد بحرفية تفسيرها الخاص لنصوص الإنجيل، محتمية بمساندة العوام لخطابها الذي يدعي التمسك بتعاليم السيد المسيح، فتتوالد المشاكل من بعضها، حين يعاود الذين أعلنوا إسلامهم الرجوع للمسيحية، فتقوم الدنيا ولا تقعد، باعتبارهم مرتدين عن الإسلام، وينبغي إقامة حد الردة عليهم قتلاً بحد بالسيف، وعلى نفس الخط كانت قضية

الطفلين "ماريو وأندرو"، اللذين أسلم والدهما، ثم عاد عن إسلامه، ثم عاد وأسلم من جديد، وتستجيب الدولة ووزارة التربية لطلبه باعتبار طفليه مسلمين رغماً عن إرادتهما، ويختلط الحابل بالنابل، والظالم بالمظلوم، ويقع الطفلان ضحية دولة تتخبط وكنيسة ثابتة كالصخر، وبين أبوين تفاقم العداء والعناد بينهما، نتيجة لغياب منفذ لحل الرابطة بين زوجين استحالت العشرة بينهما، ليتحول خلافهما إلى صدام ثم عداء يخلف مرارات يتجرعها الأنجال!!

الأمر على هذا النهج الذي تسير عليه الدولة المصرية، وتجرجر إليه الشعب المتبلبل، لا يفضي إلى إيجاد أي حل لأي إشكالية، بل تتفاقم المشاكل وتتناسل من بعضها البعض، لتضاف أو لتكون عاملاً من عوامل الفشل في إدارة موارد الدولة الاقتصادية وعلى رأسها الموارد البشرية، فتشكو الدولة من زيادة النسل،وتشكو الجماهير من تقصير الدولة، والكل ظالم والكل مظلوم، متاهة أو مخاضة بلا شطآن، ما دمنا نصر على ذات نظرتنا للوجود وللحياة!!

ينبغي الكف عن النظر إلى الزواج وقضايا الأحوال الشخصية كقضايا دينية، فالرسالات السماوية تهدف لهداية الإنسان إلى خالقه، يعبده حق العبادة، ويؤمن باليوم الآخر، لكن الزواج هو علاقة بين أفراد في المجتمع، الذي تقوم دولة على تنظيم أموره وفق عقد اجتماعي يجسد الدستور الجزء الأعظم من معالمه، ويترتب على الزواج حقوق وواجبات لكل من طرفي العلاقة، ويثمر أفراداً جدداً بالمجتمع، يترتب أيضاً على وجودهم حقوق وواجبات لدى طرفي الزواج وتجاههم، ليكون لدينا مجموعة من علاقات القرابة والشراكة الحياتية، تحتاج إلى قوانين لضبطها وتنظيمها، وتحتاج تلك القوانين للتغير مع تطور الحياة، كغيرها من القوانين التي تحكم حركة المجتمع، وإذا ثبتنا القوانين وأبَّدناها، فلن تتوقف حركة المجتمع، لكنها لن تكون حركة صحية، وإنما تعثراً وتخبطاً.

فمثلاً القانون الذي يعطي للزوجة المطلقة الحاضنة الحق في مسكن الزوجية، حتمته ظروف أزمة الإسكان في مصر، وقبلها لم يكن له معنى ولا مبرر، وفي ظل عمل المرأة حالياً، وتمكنها من

كسب عيشها، لم يعد الطلاق بمثابة حكم إعدام أو تشريد للمرأة، مما ترتب عليه رغبة بعض الزوجات في الطلاق، في حالة استحالة العشرة بين الطرفين، وذلك بأعداد تفوق كثيراً مثيلتها في الماضي، دون أن يعني هذا أن ثمة منحى لتفكك الأسرة، فالحادث الآن هو مجرد الكشف عن تحلل وصراع مستتر وسلبي من جميع الجوانب، ومحاولة إصلاح الوضع وتأسيس كيانات أسرية جديدة وصحية، كما أن وجود قانون أو قرار يشترط موافقة الزوج على سفر زوجته إلى خارج البلاد، ربما كان مما يمكن تحمل وطأته فيما مضى، لندرة سفر الأفراد ومحدودية حركتهم، علاوة على ندرة دواعي سفر المرأة منفردة، أما في عصرنا الحالي، حيث تعمل المرأة في السلك الدبلوماسي وفي الجامعات ذات العلاقات العالمية، وفي الشركات متعددة الجنسية أو متشابكة العلاقات مع العالم، فلا يحتمل الأمر التوقف عند موافقة الزوج، لما يمكن أن يترتب عليه من أضرار، ليس للزوجة وحدها، وإنما أيضاً للجهة التي تعمل لديها.

الأمثلة كثيرة لا يسمح المجال بالاستفاضة فيها، وتدلنا على أن تنظيم الزواج والعلاقات المترتبة عليه والناتجة عنه مسألة مدنية بحتة، بما يعني أنها من صميم واجبات وسلطة الدولة ومجلسها التشريعي، وفق منظور علماني، يستند إلى دراسات علماء القانون والاجتماع والتربية وعلم النفس، وأحدث ما توصل إليه العلم في هذه المجالات، فهكذا يتجذر العلم في حياتنا، وبهذا فقط نغادر هاوية الفشل المستديم، إلى آفاق الحضارة والتقدم.

يحتاج المجتمع المصري ليكون مؤهلاً لشق طريقه إلى حضارة الألفية الثالثة، أن يتأسس على نواة أولى سليمة، ولن يتحقق هذا إلا بسن قانون موحد للأحوال الشخصية لجميع المصريين، يتفادى كل مواطن الخلل التي تظهرها الممارسة العملية في تشكيلة التشريعات المطبقة حالياً، كما يتجنب تصنيف التشريعات وفقاً لتعدد الأديان والطوائف، كذا أي اشتراطات لعقيدة طرفي الزواج، وأن ينظر للعلاقة بين الزوج والزوجة كعلاقة شراكة متساوية متكافئة، تنأى عن شبهة امتلاك أحد طرفي العلاقة للآخر، وأن يكون عقد الرابطة أو حلها مرتهناً بإرادة الطرفين معاً على قدم المساواة، وبطبيعة العلاقة بينهما، دون ولاية من أي نوع لأي طرف

خارجي، وأن تكفل بنود عقد الزواج استقراراً نسبياً للرابطة الزوجية، وتتضمن في نفس الوقت إمكانية فسخ العقد، بناء على رغبة الطرفين أو أحدهما، وفق ضوابط تمنع التعسف، مع حفظ حقوق الطرفين المادية والأدبية في جميع الحالات كشريكين في الثروة بجميع صورها، سائلة ومنقولة وثابتة، كحقوق غير قابلة للنزع أو التنازل عنها.

لا يعني ما تقدم أننا ندعو لتنحية الدين عن حياة الإنسان بل بالعكس، تتضمن هذه الرؤية النظر إلى الدين كما يليق به، كنموذج إلهي مثالي، يسعى الفرد المؤمن طوال عمره إلى محاولة الوصول بممارساته إلى مستوى كماله الرفيع، الذي أشارت إليه رسالات السماء، وإذا كانت تعاليم السماء هي المثل الأعلى، الذي يسعى إليه الأفراد والجماعات، فإن القوانين الأرضية لا توضع في أي مجال على أساس المثل العليا، بل توضع على أساس الحد الأدنى، الذي يعتبر تجاوزه إجراماً في حق المجتمع وأفراده، لكن هذه الحدود الدنيا التي يلتزمها القانون لا تمنع الفرد من التسامي عليها، وفقاً لإيمانه وقناعاته الشخصية، سواء الدينية أو الأخلاقية، فالالتزام بالقوانين أشبه بنسبة الـ 50% المحددة لنجاح الطالب في الامتحان، وهي بالطبع لا تمنع الحصول على درجات أعلى، دون أن يرتكب الطالب بالطبع من المخالفات ما يُفقده الـ 50% الأساسية.

فعندما تحض رسالات السماء المؤمنين على أن يغضوا من أبصارهم، أو تنص على أن من نظر إلى امرأة ليشتهيها فقد زنى بها في قلبه، فإن عدم إصدارنا لقانون يجرم النظر إلى النساء لا يعني أننا نشجع أو نؤيد عدم الالتزام بهذه الوصايا السماوية، فالسبيل مفتوح أمام المؤمنين للارتقاء بممارساتهم وأخلاقهم، علهم يصلون إلى مستوى تعاليم السماء، كما أن هناك أيضاً مساحة لقناعات الفرد الدينية أو الشخصية لتجنب ما لا يقتنع به، مما تتيحه القوانين الوضعية، ويراه متعارضاً مع قناعاته، لكن العكس سيكون بالطبع غير جائز، وهو كسر القوانين بأي مبررات كانت.

نقدم تلك السطور للمتخصصين من أهل القانون وأهل العلوم للتصحيح والتطوير، إذ ليست أكثر من أشواق للمعاصرة، ولاستزراع العلم في تربة غابت عنها شمسه طويلاً، هي توق إلى

صباح ربما يحتاج إلى المزيد من الوقت تصارع فيه أنواره الوليدة ظلمات عاتية وحالكة، وربما تدخل تلك السطور الآن في عداد الأحلام، لكن لا بأس من أن نحلم للغد، مادامت إنجازات اليوم ليست إلا أحلام الأمس!!

الباب الثالث

الأقباط والمستقبل

المسألة القبطية ومنهج الرقعة الجديدة على ثوب عتيق

ثم نصرف انتباهنا إلى أحاديث عن حقوق مواطنة كاملة للأقباط!! شر البلية ما يضحك كما يقولون، ربما لأنني لم أستطع تحديد المعنى الدقيق للمقصود، فهل المقصود هو الحصول على حقوق المواطنة كاملة للأقباط وحدهم دون المسلمين، أم المقصود مساواة الأقباط بالمسلمين في درجة الحرمان من حقوق المواطنة الكاملة؟!!

بداية - ولتحاشي سوء الفهم أو سوء القراءة لهذا المقال – أرى ضرورة توضيح بعض الحقائق:

· أقرر أن المناخ المصري بما يشمل من أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية، الرسمية منها والشعبية، وقبل كل هذا الثقافة والعادات والتقاليد السائدة، والتي أنجبت ورعت هذه النظم، هذا المناخ المصري مناخ متخلف عن مستوى الحضارة الإنسانية المعاصرة، وهو مناخ يعيد باستمرار إنتاج نفسه في دائرة جهنمية مغلقة.

· يعاني الشعب المصري بصفة عامة، وبمختلف فئاته الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وإن اختلفت طبيعة المعاناة من فئة لفئة ومن شخص لآخر، كل حسب موقعة واهتماماته وطبيعة نظرته للأمور، وفي هذا الوضع يتحمل الأقباط معاناة خاصة بموجب صفتهم الدينية.

· قضية الحريات والديموقراطية في عصرنا صارت قضية عالمية، ويتضمن ذلك قضية الأقليات في العالم، والتي تعتبر قضية أقباط مصر واحدة منها، ومن يندد بما يسمى التدخل الخارجي في هذه القضية أو ما يماثلها لا يفعل ذلك في رأيي من منطلق الحرص على استقلالية وطنه، وإنما لمحاولة دفع رياح التغيير وتأبيد الأوضاع المتخلفة القائمة، سواء كان يفعل ذلك انطلاقاً منه مواقفه المبدئية، أو يعلن ذلك مضطراً أو نفاقاً وتزلفاً.

· نشطاء الأقباط في الخارج هم طليعة من المصريين المخلصين المحبين لوطنهم وشعبهم بوجه عام، ولأبناء طائفتهم بوجه خاص،

ويستحقون من جميع المصريين التحية والاحترام والتشجيع، ذلك أن جميع فعالياتهم تصب في نهر التغيير والتحديث الذي ننتظر فيضانه على أحر من الجمر، وإن اختلفنا على مدى فاعلية تلك الأنشطة.

لكن دعونا نناقش الأمر بموضوعية، والفكرة الأساس أنني أرى أن نشطاء الأقباط سواء في الداخل أو الخارج عليهم أن ينتبهوا إلى المثل الذي ضربه السيد المسيح عمن يمتلك ثوباً قديماً مهلهلاً فيأتي برقع من قماش جديد يرتق به ثقوبه، ماذا ستكون النتيجة، هل سيصلح أمر الثوب، أو أمر الرقع محل الاهتمام، أم سيتمزق تماماً كما قال السيد المسيح؟!!

هنالك منهجان رئيسيان: منهج الترقيع أو ما يمكن تسميته بالإصلاح، ومنهج التغيير الشامل، ومن غير العلمي تحديد أفضلية لمنهج على آخر بصفة مطلقة، فالتعامل مع المطلقات هو أقصر طريق للخطأ بل والضلال، لأن علينا أولاً دراسة الحالة التي نحن بصددها لنقرر أي المنهجين نختار، فإذا كنا بصدد مجتمع ليبرالي متقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ورصدنا مثلاً مشكلة لأقليات مهاجرة أو ملونة، فإن منهج المعالجة الصحيح يكون الإصلاح سواء بتشريعات أو حملات توعية أو ما شابه، وبكلمات أخرى يكون المنهج الصحيح هو الترقيع مادام الثوب جديداً متجدداً، بل سنجد أن النظام القائم في الحالة التي ذكرناها يتضمن آليات الإصلاح والتطوير التي تنتظرنا لنفعلها في الاتجاه المطلوب.

أما الحالة المصرية، والتي توصد الباب أمام أي نوع من التحديث أو التطوير، بل وينفتح الباب على مصراعيه الآن للسقوط في هاوية الثيؤقراطية والفاشية العروبية، بما يهددنا بالارتداد لأحلك فترات تاريخنا ظلاماً، ثم نصرف انتباهنا إلى أحاديث عن حقوق مواطنة كاملة للأقباط!! شر البلية ما يضحك كما يقولون، ربما لأنني لم أستطع تحديد المعنى الدقيق للمقصود، فهل المقصود هو الحصول على حقوق المواطنة كاملة للأقباط وحدهم دون المسلمين، أم المقصود مساواة الأقباط بالمسلمين في درجة الحرمان من حقوق المواطنة الكاملة؟!! هل هذا هو طموحنا، وإذا كان هذا السقف المتدني للطموح مقبولاً من أقباط الداخل، المحدودين بقصر ذات

اليد، فكيف يتصور أو يقبل من أبنائهم في الخارج، والذين يرفلون في نعيم الليبرالية؟!

أنا أزعم – لا أقول أتهم – أن من لا يؤرقهم في مصر غير المسألة القبطية، هم جزء من المناخ الثقافي البائد الذي جعلنا في مؤخرة الأمم، فبعض الصيحات تبدو كما لو كان كل ما تهدف إليه – بإلغاء الخط الهمايوني – هو توفير الفرص المتكافئة للأقباط للدخول في السباق الماراثوني لبناء المعابد، ذلك السباق الذي بدأه أجدادنا الفراعنة، وحققوا فيه أمجاداً غير قابلة للمنافسة، الأقباط الذين يتلقى أبناؤهم العلم في فصول رديئة التهوية ومكتظة بالأطفال بطريقة غير آدمية، ومن يبحث حتى ميسورو الحال منهم عن سرير للعلاج بسعر مناسب وخدمة بالحد الأدنى فلا يجدون، هؤلاء يقيم صفوتهم الدنيا ولا يريدونها أن تقعد من أجل حرية بناء الكنائس، لا ننكر بالطبع أهمية هذا الموضوع مادياً ورمزياً، لكن هنالك يا سادة ما يسمى بالأولويات!!

والمنادون بعدالة توزيع الوظائف الحكومية رغم أن الأجدر أن تتجه دعوتهم لتسريع إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتقليصه للحد الأدنى تمشياً مع تيار الخصخصة، الكفيل وحده بإصلاح العديد من أوجه الخلل، ومنها ما يعنون، مثلها من يهمهم عدد الوزراء الأقباط في وزارات نعلم جميعاً أنها مجرد دمى في يد واحدة صاحبة كل قرار، أليسوا كمن يقتل نفسه للحصول على نصيب عادل من كعكة مقددة ومتعفنة؟!

يتصور بعض أو كل دعاة التحديث والتنوير من المفكرين المسلمين أن أقباط مصر هم قاعدتهم الشعبية بوصفهم أصحاب المصلحة الأولى في دفع هجمة الردة الحضارية في الربع قرن الأخير، وعندما يصادف أحد هؤلاء المفكرين ما يخيب ظنه هذا، ويأتي إلي معاتباً أو مستوضحاً، أبادره بقطعية ووضوح، موضحاً أن الأقباط بما أنهم مكون مصري أصيل، فهم جزء أصيل من حالة الجمود والتخلف والتدهور الحضاري الممسكة برقابنا، إنهم فقط يرفضون ما يختصون به من ثمار هذا التخلف، وهو بعض ملامح التفرقة بموجب الديانة، لكنهم مساهمون أصلاء في الأفكار والقيم والمثل والعادات والتقاليد التي أنجبت أو أثمرت ليس ما يشتكون

منه فقط من ممارسات، وإنما سائر ما نتفق جميعاً على أنه حالة تدهور حضارية تكاد تكون ميئوساً من علاجها.

لاشك أن الأولوية الآن لتطوير وتحديث الخطاب الإسلامي لعزل التأسلم السياسي الذي يختطف الدين من ملايين المؤمنين البسطاء المحبين للحياة وللإنسانية، لكن بعد ذلك - وربما بالتوازي معه – لابد من تحديث خطاب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وتحديث نظمها الداخلية القادمة إلينا من ألفي عام مضى، ففي هذا الخطاب وتلك النظم تتجسد كل ما نعاني منه في مصرنا المبتلاة بنا، الشمولية والخنوع والتكتم وانعدام الشفافية، والانغلاق والانكفاء على الذات، والقدرية والتواكل، ورفض التجديد والإبداع كأنه من وحي الشيطان، إلى درجة الدعاء في الصلوات على أهل البدع (أي الإبداع): "ولينقض افتراق فساد البدع، أعداء كنيستك المقدسة يا رب مثل كل زمان والآن أذلهم، حل تعاظمهم، عرفهم ضعفهم سريعاً، أبطل حسدهم وسعايتهم وجنونهم وشرهم ونميمتهم التي يصنعونها فينا، يا رب اجعلهم كلهم كلا شيء، وبدد مشورتهم يا الله"، كل هذا الهجوم الدُعائي في خطاب كنيسة تتسامح مع أعدائها، لكنها لا تتسامح مع من يتجرأ من أبنائها ويأتي بفكرة جديدة، والنفاق وازدواجية الخطاب والممارسة، بين "لا تحبوا العالم ولا الأشياء التي في العالم" على مستوى الخطاب، وبين اللهاث خلف مغريات العالم إلى درجة الفساد، سواء في ممارسات الأفراد الحياتية، أو في أداء الكنيسة المؤسسي ذاته.

إلى أهلي وأبناء وطني الأقباط أقولها صراحة: أنتم جزء أصيل من هذا الواقع المتردي الذي تشتكون من بعض ثماره، لكن هذا ليس من حقكم، فإما أن تقبلونه كله أو ترفضونه كله، إما أن تقبعون مكانكم كصخرة تمر عليها السنون وهي ما هي لا تتبدل، تقبل الذل والهوان كأنه أمر طبيعي، أو كما يقول الخطاب الكنسي صليب لابد لكم من حمله، أو أن تتغيروا وتغيروا خطابكم وحياتكم، وتكونوا في طليعة الصفوف المطالبة بتفشي الليبرالية والحداثة والإبداع الفردي والمؤسساتي.

الكنيسة القبطية والفوضى الخلاقة

يلزم بداية أن ننوه أننا حين نتناول أمور الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالنقد، بهدف إحداث تغيير جذري بها، فإن المستهدف بالتغيير ليس بالطبع الحقائق الإيمانية المسيحية ذاتها، ولا أساسيات الإيمان الأرثوذكسي.

فالجانب الروحي في هذه وتلك شأن خاص بين المؤمن الفرد وخالقه، وهو من حيث المحتوى يندرج ضمن دائرة الإيمان، غير القابلة للفحص والاختراق بآليات العقل المنطقية تجريبية المنهج، تلك التي تقتصر صلاحيتها على الواقع المادي الملموس، كما أن مفاهيم ومقولات دائرة الإيمان لا تصلح لمعالجة ما هو خارج حدودها، هذا إذا ما تعدتها إلى واقع الحياة المادية العملية، فالحدود بين الدائرتين إذا ما تلاشت، لتختلط الأوراق والمفاهيم، فيتسلل المادي إلى الإيماني، ويختلط الإيماني بالمادي، فهو الفساد والإفساد لكل منهما.

فكما أن نقد الإيمان بواسطة العقل عمل غير علمي، لأنه يستخدم مناهج خاصة بالمحسوس لتقييم غير المحسوس، حيث يقول

القديس بولس: "وأما الإيمان فهو الثقة بما يرجى والإيقان بأمور لا ترى" عب 11: 1، والعقل لا يصلح للتعامل مع ما لا يرى أو ما لا يمكن رصده بأي وسيلة مادية، كذلك فإن استخدام المقولات الإيمانية لتأسيس علاقات مادية أرضية هو نهج غير ديني وغير إيماني، وإنما هو إساءة توظيف للدين والإيمان، وإهدار للعقل الذي أودعه الخالق في الإنسان، ليؤدي وظيفته المحددة، التي هو قادر بتكوينه وبعد تدريبه على القيام بها على الوجه الأكمل.

نتناول الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إذن من جانبها المتمثل في أنها مؤسسة جماهيرية حاضنة لأنشطة تعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية، وهذا يعني أننا نتناول منها ما تخرج به عن حدود دائرة الإيمان، لتتعداها إلى العمل الأرضي والعلاقات الإنسانية بمختلف نواحيها، أي إلى المجال الواقع ضمن اختصاصات وصلاحيات العقل بالدرجة الأولى، ونعني بقول الدرجة الأولى أن العقل يكون هنا هو المرجعية، إذ هو الذي يحدد الصواب والخطأ، على ضوء ما يتحقق من نتائج عملية على أرض الواقع، حيث ما يحدد الصواب والخطأ في أي مقولة ليس المصدر الذي استنتجت منه، سواء كان أيديولوجية أو حتى مجموعة بديهيات ومسلمات، وإنما هو مرتهن بتقييم النتائج العملية المتحققة، فالقضية التي يثبت عملياً أنها إيجابية التطبيق لصالح الحياة والرقي الإنساني تعتبر صحيحة، وعكسها هو الخطأ.

فالبرهان العقلي طبقاً للمنهج التجريبي (الوضعية المنطقية) والفلسفة البرجماتية برهان بعدي وليس قبلي، ويختلف تماماً عن مفهوم الحلال/الحرام، والذي يستند إلى تطابقه مع العقيدة محل الإيمان، من هنا كان البرهان على الحلال/الحرام برهاناً قبلياً، ومجاله الأساسي كما قلنا هو علاقة الفرد الخاصة بالإله فيما يتعلق بأمور السماء والحياة الآخرة، والتي أشار إليها القديس بولس في الآية السابقة على أنها "الثقة بما يرجى"، أما ما يخص الأرض وشئونها فيكون للحلال/الحرام فيها دور التابع للمنطق العلمي، أي منطق الصواب/الخطأ، فمن الجيد أن يكون لتطبيق الحلال/حرام نتائج إيجابية، وإلا فعلى هذه الثنائية أن تتراجع إلى مجالها الأساسي.

إن نظرة عامة إلى أحوال الكنيسة القبطية الأرثوذكسية من منظورنا هذا، تظهر أنها تعاني شروخاً بل وتصدعات هيكلية، سواء في الفكر أو في النظم التي تحكم العلاقات السائدة، وهو ما تعرضنا له تفصيلاً في مقالات عديدة، كما ناقشه مؤتمر العلمانيين الأول، الذي عقد بالقاهرة في نوفمبر 2006، وهو محور المؤتمر الثاني (26-27 أبريل 2007 بالقاهرة)، ويمكن أن نجمل ما نرصده من أزمات الكنيسة فيما يلي:

- ما لا تستشعره الكنيسة ويرصده المهتمون بالشأن الوطني المصري، من أن الوطن يمر بأخطر الظروف، نتيجة نشاط جماعة الإخوان المحظورة، والذي يسعى لتحويل مصر إلى دولة على النموذج الطالباني أو الإيراني، في حين أن الكنيسة وشعبها في حالة غياب تام، كأنهم يعيشون في كوكب آخر.
- تعتمد الكنيسة منهج الارتكان إلى القيادة السياسية في حل مشاكلها وتحقيق مطالبها، سواء عبر المطالبات في الغرف المغلقة، أو بالصراخ والعويل ولطم الخدود، والذي يمارسه ببراعة قطاع عريض من أقباط المهجر، دون أن يخطر على بال الكنيسة وجماهيرها المساهمة في تغيير الواقع البائس عبر الالتحام والاندماج مع باقي مكونات الوطن، لكنها تصر على المنهج الأبوي (البطريركي) بالاعتماد على الحاكم، غير ملتفتين إلى أن الحاكم يحافظ بالكاد الآن على بقائه وبقاء نظامه، في مواجهه تيارات التغيير من كل لون، وفي مواجهه وحش الإرهاب الرابض، والذي يكشر عن أنيابه بين الحين والآخر، كما حدث مؤخراً من جماعة الإخوان في جامعة الأزهر.
- تكرار وقائع وحكايات الشلح والعزل والإيقاف لكهنة وأساقفة، كل ذلك بأسلوب غامض، يشير بالاتهام لتكتلات شللية، ولطغيان الخلافات والنوازع الشخصية على معايير العدالة وحسن الإدارة، وما يصاحب هذا من تعدد حالات التذمر والاضطرابات الجماهيرية، وآخرها ما حدث في ثلاث كنائس في يوم واحد بنجع حمادي، وقبلها مظاهرات ومسيرات تأييد

الأنبا كيرلس مطران نجع حمادي، والذي مازالت قضيته معلقة، ويبدو أن الأمر مرتهن بالتوازن بين مركز القوة المعادي للرجل، وبين التأييد الشعبي له.

- ❖ يزداد الهمس عن التسيب في إدارة أموال الكنيسة (التي صارت بالملايين)، وتبديدها على كل المستويات من القاعدة إلى القمة، ليقال أن الأموال تأخذ طريقها من صناديق التبرعات إلى الجيوب والسيارات الفارهة والاستراحات، وفي أفضل الأحوال تهدر في هدم الكنائس وإعادة بنائها لتصبح قلاعاً خرسانية هائلة، تستفز عظمتها فقر الشعب الذي يئن اقتصادياً واجتماعياً، فيما سادته الإكليروس –الذين يحرضونه على أن لا يحب العالم ولا الأشياء التي في العالم- يعيشون معيشة الأباطرة!!
- ❖ تحول الأديرة من مراكز تقشف وتعبد لله، بعيداً عن مغريات العالم، إلى مزارات سياحية ومنتجعات، كما تحولت بالنسبة للطامعين إلى نقطة انطلاق للوثوب إلى مراكز قيادة الكنيسة والمجتمع القبطي، بالحصول على رتبة الأسقفية، قفزاً فوق كل معايير الترقي في العالم المدني، وأولها معايير السن والكفاءة الإدارية والجدارة الشخصية، إذ أن كل المطلوب للقفزة المرجوة هو مهارة الالتحاق بمركز القوة الرابح، والتوصل لإثبات الولاء للقائد الأعلى (البابا) أو من يمسك بيده مقاليد الأمور فعلياً، كل ذلك في غيبة الشفافية، وعدم وجود أي معايير أو قواعد واضحة لاختيار الأساقفة والمطارنة.
- ❖ أصبحت الكنيسة والمجتمع الكنسي المصدر الأساسي لترويج الفكر الخرافي وتغييب العقل في المجتمع المصري بعامة، فرفات القديسين المزعومة انتشرت في جميع الكنائس، ليتوسل بها المؤمنون، ملقين بخطابات التوسل داخلها، والصور التي تنضح بالزيت والظهورات هنا وهناك، والعائدون من زيارات الأديرة بقنينات الزيت المقدس، وبالتراب الذي يمزج بالماء فيشفي جميع الأمراض، ليلتقط أخوة الوطن من المسلمين

الأتقياء طرف الخيط، ليذهبوا بدورهم إلى أبعد مدى، في منافسة لتخريب العقل المصري.

❖ رفض قيادة الكنيسة الاستماع إلى أي رأي مخالف ومحاورته عقلانياً، والإصرار بكبرياء وعناد على الرأي الواحد والرجل الواحد، الذي يمسك بكل الأمور بقبضة حديدية، يقول أنها قبضة الحق، وهو المنهج الذي ينتج ما يعرف بمراكز القوى، حيث تشير جميع الأصابع بالاتهام إلى الرجل الثاني وجماعته، والتي يقال أنها جعلت من البابا مجرد واجهة تتستر خلفها، لتستبد كما تشاء، دون رادع من نظم أو قوانين، ودون اعتبار لرأي الشعب ومصالحه، كما يترتب على هذا المناخ استبعاد واضطهاد كل العناصر الجيدة والمخلصة في القيادة، والتزام البقية الصمت إيثاراً للسلامة، وهو مناخ بوليسي يليق بحزب نازي لا بكنيسة تقود مؤمنين إلى طريق السماء

لكل هذا نرى على مرمى البصر الفوضى قادمة، وإن كنا نعايش الآن فعلاً إرهاصاتها، بين انشقاق الأنبا مكسيموس وكنيسته التي يقول أنها شرق أوسطية، وانشقاقات في أقباط المهجر، والعديد من المطارنة المعزولين أو في طريقهم إلى العزل، فيما تغلي الدماء في عروق جماهير أبرشياتهم، وطوفان المهاترات والحروب على صفحات الشبكة الإلكترونية، وهذا هو الأنبا بفنوتيوس مطران سمالوط (الذي ترشحه الأقاويل لمحاكمة كنسية) يطالعنا بمشروع إصلاحي راديكالي سلفي، أشد قسوة وشمولية من الوضع الذي نرزح تحت نيره حالياً، ووسط هذا الخضم المضطرب تحاول جماعة العلمانيين السباحة، لتقدم نموذجاً علمياً مستنيراً وليبرالياً للإصلاح.

الفوضى إذن قائمة فعلاً، لكننا نتوقع أن تصل ذروتها فور انتقال قداسة البابا إلى الكنيسة المنتصرة في السماء، عندها سيعم الظلام، وسيختلط الحابل بالنابل كما يقولون، وعندما يدلهم الظلام فإن لنا أن نتوقع فجراً جديداً، فسوف تنبت ألف زهرة وزهرة، أو هذا على الأقل ما نتمناه**!!**

همسة في أذن الأقباط، وحركة كفاية:
الحل في الليبرالية، فهل توافقون؟!!

يا أهلي وناسي وآبائي وأخوتي الأقباط:
مشاكلنا مجرد جانب من مظاهر الخلل في حياة أمة بكاملها هي الأمة المصرية، والبحث عن حل منفرد لها عبث ما بعده عبث، في حين أن الطريق إلى الحل الأمثل واضح، أن نحمل جميعاً مشاعل الليبرالية، إذا أردنا أن نعيش في وطننا أحراراً أعزاء.

رائعة هي حالة الحراك في الشعب المصري حالياً.
رائع هو تجمع بضع عشرات أو مئات من المصريين في الشوارع، مطالبين بالتغيير.
رائع أن يرتفع الصوت القبطي بداخل الوطن وخارجه، يرفض العنصرية والتجاهل والتهميش والظلم.
رائع أيضاً أن نسمع شكاوى الشيعة والنوبيين.
إنها رياح الليبرالية التي بدأت تهب على شرقنا المتحجر، والغارق في سبات القرون.

لكن المحزن الذي يخفض سقف الآمال، ربما إلى درجة الصفر، هو حالة انعدام الرؤية المستقبلية، تقريباً لدى جميع تلك الفئات الرافضة أو الشاكية، فهم جميعاً يعرفون جيداً ما يرفضون، لكن الظن أن أغلبهم لا يعرفون ماذا يريدون، وإن عرفوا لا يعرفون كيف يتحقق لهم ما يطمحون إليه، بل والظاهر للعيان أن الكثيرين لا ينظرون لأبعد مما تحت أقدامهم، هم فقط يرفضون ثمار وإنتاج حقولنا ومصانعنا ونظمنا وعاداتنا وتقاليدنا وأفكارنا المتخلفة!!

الأقباط مثلاً يبدو الأمر وكأن أقصى ما يطمحون إليه هو عدد من القرارات الجمهورية والقوانين والقرارات الإدارية، تحقق لهم مطالبهم بين عشية وضحاها، في ظل نفس النظم والأفكار والثقافة البائدة، وفي ظل غيبوبة العقل التي تشمل المجتمع كله،

ومن خلال نفس المناخ الثقافي المعادي للحرية الفردية، مناخ قولبة الإنسان، ومعاداة كل من يتجرأ ويخرج عن الخطوط التي نظن أنها مستقيمة، لمجرد أننا سميناها ذاك الاسم، وتصور أنه يمكن أن تتحسن أحوال الأقباط وهم يعتنقون نفس المبادئ، التي ترى أن الماضي هو العصر الذهبي الذي علينا محاكاته في الحاضر والمستقبل، وأن أقوال الآباء هي ما يحدد لنا ما ينبغي وما لا ينبغي أن نفعل، وأن النصوص المقدسة هي الحاكمة لحياتنا، بنفس تفسيراتها ومفاهيمها القديمة والثابتة المقدسة.

أليس من الجدير بنا أن نضرب بأنفسنا مثلاً لأخوة الوطن، في شجاعة القراءة الحديثة والمعاصرة لتراثنا الديني، بدلاً من أن نرفض بعناد ما نطالب بمثله الآخرين؟!

ألم يسأل هؤلاء أنفسهم كيف تتحقق لهم المساواة التي يطلبونها، وكيف تنفذ القرارات التي ينشدونها عملياً على أرض الواقع، في مناخ غير ليبرالي، يستبعد الآخر ويخونه ويكفره؟! ألا يدركون أن بنداً واحداً مما يشتكون منه يرجع إلى قانون بحاجة لإلغاء أو تعديل، وهو ما عرف بالخط الهمايوني، وشروط العزبي باشا، المتعلقة ببناء الكنائس، وباقي ما يتضررون منه تجاوزات أفراد لا تستند إلى دستور أو قانون، وإنما هي ممارسات ورائها المناخ الثقافي غير الليبرالي، السائد في المجتمع كله، ولا تختص به طائفة دون الأخرى؟!

وإن قبلوا بالليبرالية على مضض لتحقيق ما ينشدون، فهل سيقبلون نتائجها في باقي مناحي الحياة، أم سيتوقفون عند هذا الحد، لتظل ريمة على عاداتها القديمة في باقي الميادين، محاكين أصحابنا المنادين بديموقراطية المرة الواحدة، بعدها يعود القهر بأقسى وأبشع مما كان؟!

هل ينتوي الأقباط مثلاً اتخاذ موقف ليبرالي متسامح مع الآخر، تجاه المسيحيين البروتستانت، ليتغير بالتزامن مع هذا موقف المسلمين السنة من الشيعة؟!

هل سيقبلون تغيير نظم إدارة الكنيسة لتصبح نظم ليبرالية، تتسم بالشفافية واحترام الإنسان الفرد، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي ورتبته الكنسية، ليكون الجميع كأسنان المشط، لا سيد

ولا مسود، ويتفرغ الكهنة لكلمة الله، والعلمانيون لخدمة الموائد، أي الإدارة وكافة شئون الطائفة؟!

هل سيتسع صدرهم للنقد من داخل الكنيسة وخارجها، وتصدر الكنيسة قرارات بتحريم التحريم للاختلاف في الرأي أو التفسير، وتحتمل معالجات وسائل الإعلام لمشاكل الأقباط، سواء أصابت من وجهة نظرنا أم أخطأت، أم سنصادر على الآراء والأعمال الفنية كما حدث مع فيلم بحب السيما؟!

هل سيوافق الأقباط على ترك الفرد حراً، يفهم ويفسر عقيدته كما يشاء، باعتبارها علاقة خاصة بينه وبين ربه، أم سيصرون على بقاء الحال على ما هو عليه، ليظل الإنسان القبطي أسير الكهنة، يحللون ويحرمون حسب رؤيتهم هم، متسلحين بآية خاطب بها السيد المسيح تلاميذه الأبرار (ما تحلونه على الأرض يكون محلولاً في السماء، وما تربطونه على الأرض يكون مربوطاً في السماء)، دون أن يشير إلى أن هذا ينسحب على تنظيمات كنسية مستقبلية بعد عشرين قرناً؟!

رغم أني لا أدعي لتصوراتي قيمة معيارية تقاس عليها الأمور، ذلك أنها مجرد أفكار ليبرالية، قد تصيب وقد تخطئ، إلا أنني أزعم أن رفض التطبيقات الليبرالية، معناه رفض المناخ الذي يكفل إزالة شكوى الأقباط، وعندها يكون من الأجدى الكف عن المطالبة بأي شيء:

- أولاً لأن تحقيقه مستحيل بدون سيادة مناخ ليبرالي يحترم الإنسان الفرد وحريته المقدسة.
- ثانياً لأنه من العدالة أن يشربوا من الكأس، التي لابد وأن تمتلئ من عصير ثمار الشمولية والعبودية التي يصرون على استزراعها.

يا أهلي وناسي وآبائي وأخوتي الأقباط:
مشاكلنا مجرد جانب من مظاهر الخلل في حياة أمة بكاملها هي الأمة المصرية، والبحث عن حل منفرد لها عبث ما بعده عبث، في حين أن الطريق إلى الحل الأمثل واضح، أن نحمل جميعاً مشاعل الليبرالية، إذا أردنا أن نعيش في وطننا أحراراً أعزاء.

(لا تعني كلماتي هذه نفي أن الكثيرين من مثقفي الأقباط يسيرون في النهج الصحيح).

أما الأعزاء أعضاء الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية):

فحالهم لا يختلف كثيراً أو قليلاً، فكلنا في الهم مصريون!!

فهم ينادون فيما يبدو بتغيير الأشخاص، ومن الواضح أن كلمة (كفاية) موجهة إلى شخص أو أشخاص بعينهم، أما النظام والأفكار التي أثمرت ما يرفضونه من مظاهر، فيبدو أنها مازالت خارج دائرة رفضهم، بل ومن الجلي أنهم ينطلقون منها في تصوراتهم لمطالبهم.

إذا كانت القضية هي قول (كفاية) للذين يحكموننا من ربع قرن، فعليهم أن يضمنوا لنا أن القادمين سيكونون أفضل أداء، وأنهم لن يستمروا في حكمنا نفس المدة وربما أطول، وأنهم لن يصابوا بالفساد، إن لم يكونوا فاسدين أصلاً، نقول هذا ليس يأساً من الإصلاح، أو دفاعاً عن الوضع الحالي، وإنما لأنهم ينطلقون من نفس منظومة الأفكار والقيم اليسارية والناصرية البائدة، ويرددون ذات شعاراتها، ويتبنون ذات أهدافها الحمقاء، ويتخذون من زمن الستينات -الذي يلقبونه بالجميل رغم هزائمه المرة- مرجعاً، بنهج أصولي وإن كان علمانياً، في إعادة عبثية لإنتاج الذات.

اللافتات التي ترفعها حركة كفاية، نموذج مستفز للجمود، والإصرار على تجربة المجرب، والعجز عن تحليل الواقع، للوصول إلى جذور حالة التردي التي نرزح فيها، إصرار عجيب على ذات الفكر الفاشي العروبي المعادي للآخر، وهتافات لمجابهة العالم، وتحدي القوى التي توفر لنا رغيف العيش، ومن هنا سر اتخاذ الجماهير موقف المتفرج من مسيرات هذه الحركة، فليس من قبيل السلبية وحدها، أن تقف الجماهير على الأرصفة مكتفية بالفرجة على مسيرات العشرات، ممن يطالبون بتحرير العراق وفلسطين، رغم أن الاثنتين حالياً تتقدمان الصفوف، باتجاه التحديث والليبرالية والديموقراطية، فيما نزحف نحن في القاع!!

أليس من الأفضل أن نطبق الديموقراطية التي نطالب بها على أنفسنا، ونترك أهل العراق وفلسطين يقررون مستقبلهم كما يحلو لهم، ونرفع عنهم وصايتنا غير الرشيدة، والتي لم تجلب لنا

ولهم طوال النصف قرن الماضي غير الهزائم والنكبات، والتدهور من سيئ إلى أسوأ؟!

أو أليس من الأجدى أن ترفع حركة "كفاية" شعار "مصر أولاً" ، على الأقل من منطلق أن الذي لا يقدر على تنظيم بيته، ليس له أن يتجاسر ويفكر ويوجه الآخرين؟!

سوف ترحل أمريكا وحلفاؤها يا أعزائي المناضلين الصناديد، متى توقفنا عن تفريخ الإرهابيين الذين يفجرون الأبراج وأنفاق المترو، ويذبحون الأبرياء بدم بارد، وهذا لن يحدث إلا إذا خرجنا من كهوفنا وشعاراتنا وأفكارنا العدوانية، وتوقفنا عن التكفير والتخوين، وألقينا بنظرية المؤامرة إلى البحر، غير مأسوف عليها، وتلحفنا بالعلم والتسامح، وبالواقعية التي نعتبرها الآن سبَّة.

وسوف تكون مصر مستقلة بحق، يوم تنتج بقدر ما تستهلك، وهذا يتأتى بقيم الإنتاج والإبداع، وليس بدعوات المقاطعة الحمقاء، والتي لا تجلب لنا إلا الازدراء.

هي الليبرالية إن أردتم، وإلا فعليكم بالصمت، أو ضرب رؤوسكم بصخور التخلف الأزلية!!

الصخرة الأرثوذكسية ورياح التغيير
(1)

أم الشهداء جميلـــة أم الشرفـاء نبيلـــة

عبرت بحـر الآلامــات حفظت بدماها الحق قويمـا

هي كنيسة مصر الأرثوذكسية، القلعة المصرية العتيقة، التي جسدت الهوية المصرية في مواجهة الإمبراطورية الرومانية، ثم رافقها الأزهر الشريف، ليقفا سوياً في وجه جحافل الغزاة التي توافدت على أرض مصر من كل حدب وصوب، لتظل مصر أرض الحضارة، أقوى من الزمن وصروفه.

هي بهذا أكبر من أن تكون مجرد مؤسسة دينية تخص أقلية من المصريين هم الأقباط، كانت كذلك دائماً، وعلى مدى عصور عمرها المديد، وهي بالأكثر اليوم، بعد ما حدث بالمجتمع من تغيرات، تعاظم خلالها الدور الاجتماعي والثقافي للمؤسسات الدينية المصرية، والتي امتد نشاطها ليغطي مناطق، تقع بكاملها في الدائرة الوطنية، وتستحق بل ويجب أن تكون محور اهتمام جميع المعنيين بشئون الوطن.

- في حضن الكنيسة تتربي الأجيال التي تمارس الحياة العامة على هدي خطاب الكنيسة، متأثرة بنظمها وطبيعة العلاقات السائدة فيها.
- وفق خطاب الكنيسة تتشكل عقول ملايين من المصريين، ترى الحياة وتتعامل مع العالم من منظورها، سواء الأقباط الذين تلقوا تلك التعاليم من الكنيسة مباشرة، أو باقي أخوة الوطن، الذين ينتقل إليهم ذلك التأثير بطريق غير مباشر، من خلال التعامل اليومي، والتأثير في المناخ الثقافي العام.
- تستقطب الكنيسة اهتمام جماهيرها ووقتهم، وهي ثروة وطنية يمكن تعظيم الاستفادة منها، ويمكن إهدارها كباقي ثروات مصر المهدرة.

كل هذا قديم ليس فيه جديد في الحقيقة، لكن الجديد والملح في هذه الحقبة الخطيرة التي تجتازها مصر والمنطقة، هي الدور السياسي الذي اضطرت الكنيسة لأدائه تمثيلاً للأقباط خلال

الخمسين عاماً الماضية، في غياب ومحاصرة التنظيمات والتجمعات الشعبية، سواء السياسية أم غيرها.

الدور السياسي المتصاعد الذي تلعبه قيادة الكنيسة هو الذي لفت الانتباه في عدة مواقف، ربما بداية من صراع البابا شنودة والسادات، والذي انتهى بنفي الأول واغتيال الثاني، مروراً بتصريحات البابا السياسية في كل المناسبات وبدون مناسبات، وتدخله بعكس الاتجاه المعلن للدولة في قضية التطبيع مع إسرائيل، واستخدامه لعقوبات كنسية عقيدية صرفة، للتحكم في تحركات الأقباط، التي يكفلها لهم الدستور، وتتيحها لهم أجهزة الدولة المعنية، ثم أخيراً وليس الآخر، ما أقدم عليه البابا من مبايعة للرئيس حسني مبارك في انتخابات الرئاسة التي تجري على أرض مصر لأول مرة في تاريخها، بما يهدد بإجهاض احتمالات نجاح التجربة الديموقراطية الوليدة، والتي أطلق شرارتها حسني مبارك نفسه!!

هذا الدور السياسي ليس هو كل الأمر فيما يتعلق بالكنيسة، بل هو الجزء اللافت للانتباه، أو الجزء الظاهر من جبل الجليد كما يقولون، فالأخطر هو نوعية الإنسان الذي يتربى في أحضان خطاب الكنيسة ونظمها، ومدى توافقه مع المواصفات المنشودة في جيل نسعى لانفتاحه على العالم، في أجواء منافسة شرسة وسوق مفتوح، لا يعرف رحمة بالضعفاء وعديمي الكفاءة، هل تنتج لنا إنساناً يقدس الحرية والاستقلالية ويؤمن بالعلم، أم تنتج للوطن كائنات ضعيفة مستضعفة، تستأنس العبودية والطاعة والخنوع للسادة الرعاة الكثيرين؟!

ترددت طويلاً قبل أن أقرر طرق هذا الباب الذي قد تأتي علي منه عظيم الرياح، وذلك لأسباب عديدة:

- عدم تعود الأقباط (شأنهم شأن كل أبناء الشرق) على المراجعة والنقد، خاصة فيما يتعلق بالخطاب أو التقاليد والعلاقات الدينية.
- حساسية الأقباط من مناقشة أمورهم في العلن، وقد علمتهم الأيام أن السلامة في التواري عن الأنظار، وتحاشي لفت الانتباه، الذي قد يجر عليهم ما لا يحبون.

- حالة الاسترخاء والرضى واليقين بين الشعب القبطي، بأنه كنسياً ليس في الإمكان أبدع مما هو كائن، تجعل نظرة الناس إلى الصوت المخالف أنه ليس أكثر من ابن ضال، حرضه عدو الخير إبليس، حتى يعكر علينا الهناء والسلام، وصلوات الكنيسة جاهزة لطلب الهداية أو الفناء لهؤلاء، بعد وصمهم بأنهم أعداء بيعتك يا رب (مثل كل زمان والآن، حل تعاظمهم، وعرفهم ضعفهم سريعاً، اجعلهم كلهم كلا شيء، بدد مشورتهم يا الله)، هذه النظرة تجعل الآذان والعقول مغلقة تماماً أمام كل صوت جديد، وكل محاولة لضخ دماء جديدة في عروق الصخرة الأرثوذكسية العتيقة.
- ما تتعرض له الكنيسة من ضغوط خارجية، وتتركز بالأساس في خطاب وممارسات جماعات التطرف الأصولي، يجعل ابن الكنيسة، وكذا المراقب المحايد، يلتزم اللياقة ويبتلع كلماته قبل ريقه، كي لا يضيف إلى الكنيسة أعباء فوق أعبائها، انتظاراً لتوقيت مناسب، عادة لا يأتي أبداً، على نمط شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة"، والمعارك لا تنتهي، لتظل دعوات الإصلاح ومحاولاته حبيسة الصدور أو الزنازين**!!**

كانت تلك العوامل كافية بالنسبة لي على الأقل، لأتجنب الخوض فيما أعتبره ملحُّ وخطير، لأكتفي باهتمامي الأساسي، الوطني والإنساني، متعللاً بأن التغيير سيتسرب حتماً وتلقائياً للكنيسة، مع التغيير في مصر والشرق بكامله، فالأقباط ليسوا كياناً خاصاً متقوقعاً في جيتو، بل هم موزعون كخيوط النسيج عبر الجسد المصري، وتسري عليهم ذات القوانين والتبدلات التي تعتري الثوب كله.

لكن هذا التعليل صحيح بدرجة جزئية ومحدودة، نتيجة خاصية التحوصل التي فرضتها على الكنيسة عصور الاضطهاد الطويلة، بما يعني أن الكنيسة ستكون المكون المصري الأقل تأثراً واستجابة لرياح التغيير وفعلها، بما يؤدي لأن تكون عبئاً أو عامل مقاومة للتغيير والإصلاح، في ذات الوقت المأمول منها أن تكون عامل أو قاطرة للتقدم لأبنائها وللمجتمع المصري ككل**!!**

كان هناك أيضاً أن المحبين لمصر والمصريين، سواء كانوا من مفكري الأقباط، أم من رفقاء الدرب والوطن، رموز الاستنارة من المسلمين، هؤلاء لا يجب أن يتقاعسوا عن مراجعة خطاب كنيسة مصر الأرثوذكسية، كركن من أركان الهوية المصرية، ليس في المسائل الدينية اللاهوتية البحتة، والتي هي أمر خاص في كل دين، وإنما فيما يؤثر ويحدد طبيعة العلاقات داخل دائرة المجتمع المصري ككل، وفيما ينعكس على أداء المواطن القبطي، ضمن منظومة علاقات المجتمع المتنوعة.

لكن الأهم في حيثيات قرار تناول خطاب كنيسة مصر الأرثوذكسية ونظمها، هو أن نظرة متأملة للعناصر التي أوردتها كمسببات أو مبررات للإحجام عن التناول، هذه العناصر هي نفسها أهم أعراض الداء الذي ينبغي على كل مخلص للكنيسة والوطن، البحث عن دواء له!!

فعدم تعود أبناء الكنيسة على النقد الذاتي، ناجم عن ذات النقص أو الداء اللعين، المتفشي في جميع مناحي حياتنا، وهو غياب آلية المراجعة والتصحيح، بما يكفل تدارك الأخطاء، والتطوير المستمر، وأظننا نعرف جميعاً أن الفارق الأساسي بين النظم الاشتراكية والشيوعية المنقرضة، وبين النظم الرأسمالية المنتصرة، كان هو افتقاد والأولى وامتلاك الأخيرة لآلية المراجعة والتصحيح المستمر، وعلينا كمصريين إذا أردنا ألا تتجاوزنا الحياة، وألا يفوتنا قطار الحضارة إلى الأبد، أن نزود أنفسنا ونظمنا باختلاف مجالاتها بآليات النقد والمراجعة المستمرة.

مثلها داء التستر والتكتم، أو ما نسميه "عدم نشر غسيلنا القذر على الملأ"، وعكسه الشفافية والمصارحة، بصفتها الوسيلة الوحيدة لكي يدخل نور الشمس إلى كل بقعة في حياتنا، واستبدال قيمة التستر بقيمة الشجاعة الأدبية في مواجهة الأخطاء والعيوب، لتشجيع أبناءنا على رفض الصمت خشية الفضيحة، حتى صارت الخطايا جزءاً أساسياً من مكونات حياتنا، وقد تأقلمنا على التعايش معها، بل المكاشفة والمجاهرة بالأخطاء، فلسنا ملائكة حتى لو ادعينا ذلك، وما دمنا بشر فإن الخطأ وارد، والتصحيح واجب!!

أول الخيط

من العجيب أن نجد أن نقطة القوة في بنيان الكنيسة الأرثوذكسية، هي ذاتها بؤرة الضعف التي نتج عنها ما نتصوره الخلل الرئيسي في بنيانها الفكري والتنظيمي، فالشطر الأخير من الترنيمة التي استهللنا بها تلك السطور يقول: حفظت بدماها الحق قويماً، وهذه العبارة هي فعلاً مفتاح شخصية الكنيسة المصرية، وكلمة أرثوذكسي تعني الرأي المستقيم، فأعظم خدمة قدمتها كنيسة الإسكندرية للمسيحية، هي أنها استطاعت الحفاظ على الإيمان المستقيم، ولولا دماء أبنائها، وبطولة بطاركتها العظام، وأشهرهم أثناسيوس الرسولي، ما استطاعت الكنسية العبور بالإيمان النقي خلال العشرين قرناً المنصرمة، ولكي تحقق الكنيسة رسالتها، كان لابد أن تتصف بصفة أساسية، هي التشبث بالأفكار والعقائد الأولى، التي أرساها تلاميذ المسيح والآباء الأوائل، ورفض أي تعديلات أو تخريجات، وهو ما اصطلحت الكنيسة على تسميته بالبدع، التي أصبحت في خطاب الكنيسة كلمة بغيضة، لما ارتبط بها من شطحات كانت بالفعل تهديداً للإيمان القويم.

لكن هذا كان يعني بالمقابل ثلاثة أمور في غاية الخطورة:

- الحجر التام على الأفكار، وغلق جميع المنافذ للتجديد والتطوير والمراجعة.
- الرأي الواحد وديكتاتورية النظام الكنسي، فما دامت الحقيقة ثابتة وواحدة، والقائد الأكبر هو الأمين عليها، فإن على جميع الأفواه أن تخرس، وعلى المؤمنين الطيبين أن يلتزموا بالطاعة لكي تحل عليهم البركة.
- التكتم وانعدام الشفافية أو المصارحة، فالكبار وحدهم هم الذين يعرفون كل الأسرار (السمائية والأرضية) وهم الذين يتدبرون أمور الكنيسة بحكمة من الروح القدس.

شجرة الطاعة

لا بأس بكل هذا، لو اقتصر الأمر على المسائل العقائدية الدينية، لكن المشكلة على الأقل كما نراها في صورتها المعاصرة، أن الملايين من الأقباط يتشكل تفكيرها ونظرتها

للحياة، وتتحدد نماذج علاقاتها، في رحم الأم الكنيسة، التي تتسلم الطفل قبل أن يتقن نطق الكلمات، لتصب في أذنه، أو تضخ في رأسه أناشيد الطاعة والخضوع، وعلى أبناء الطاعة تحل البركة، ويتعلم كيف يقبل يد "أبونا"، ويلتمس البركة من يده المقدسة، يعامل الطفل كمشروع لكائن ذليل، كأن الذل والاستضعاف من علامات التقوى، وعندما يصل المرحلة الابتدائية يحفظ حكاية شجرة الطاعة، وخلاصتها أن راهباً قديساً يدعى الأنبا "بموا" جاء إليه شخص ليتتلمذ على يديه اسمه "يوحنا القصير"، وقد رأى الأنبا "بموا" أن الطاعة هي أهم ما يعلمه لتلميذه، وأن أفضل طريقه لذلك هي أن يأمره بأخذ عكازه وزراعته على بعد عدة كيلومترات في الصحراء بعيداً عن مكان إقامتهما، وأن يذهب يومياً إليه حاملاً جرة من الماء ليرويه، وتقول القصة أن بعد عدة سنوات من التعب المضني أورقت العصا وصارت شجرة، وسميت شجرة الطاعة، والجدير بالتنويه أن هذه القصة لا تروى على أساس أنها مجرد قصة خيالية، بل يقول تاريخ الكنيسة أنها حقيقية، وعندما تذهب إلى أديرة وادي النطرون، ستجد من يدلك على جذع شجرة جاف، ويقول لك هذه بقايا شجرة الطاعة!!

هذه القصة ليست مجرد نموذج اخترناه تعسفياً من خطاب الكنيسة الأرثوذكسية، لندلل على رأي ما، لكنها نموذج معبر عن مجمل خطاب الكنيسة، والذي يترسخ في وعي ولا وعي القبطي ليصوغ شخصيته ونظرته للحياة، ونستطيع أن نرصد المعالم التالية لما ينتج عن مثل هذه التعاليم في ذهن الإنسان:

- الطاعة الصماء البكماء العمياء للمعلم أو القائد.
- إطفاء نور العقل أو استئصاله من جذوره، وعدم التفكير في المعقول وغير المعقول، إذ يكفي عقل المعلم أو القائد، فهو بالتأكيد يعلم الحكمة من أوامره، وليس من وظيفتي ولا يتفق مع إمكانياتي أن أبحث بنفسي عن الحكمة المخفية في أوامر القائد، حتى ولو كانت في مثل شذوذ أوامر الأنبا "بموا".

- زرع الإيمان بالخرافة واحتقار العلم، فالعكاز الجاف قد صار شجرة وارفة، ليس بناء على حقائق علمية، ولكن بفضل بركة الأنبا "بموا"، وبفضل الطاعة، التي هي القيمة العليا في الحياة، وهي ضمان النجاح والفلاح**!!**

التراكم العشوائي

العمود الفقري لنظام الكنيسة هو نظرية "التسليم والتسلم"، فلأن المهمة المقدسة للكنيسة هي الحفاظ على إيمان الآباء المستقيم، فإن آلية الفكر والممارسة تقوم على تسليم الجيل الأكبر للأجيال التالية نص ميراث الأجداد، دون حذف أو إضافة أو تعديل، سواء بالنسبة للعقائد أو الطقوس، أو الأعراف والتقاليد، هي حزمة مقدسة تسلم من يد إلى يد لتعبر الأجيال والعصور، كاملة غير منقوصة ولا مزيدة ولا محرفة.

هذا هو المفروض نظرياً، وما قلنا أنه قد ترتب عليه استئصال الإبداع وغياب المراجعة والفرز، لكن الواقع أمر آخر، فالإضافات مستمرة عبر الأجيال، بشرط أن تتم بهدوء وبلا استفزاز لأحد، وعلى الأخص أحد الكبار العارفين بكل حقائق الإيمان، وهذا بلا شك أمر جيد، لأنه يعتبر بمثابة المسام التي يدخل منها الهواء المتجدد للصخرة الأرثوذكسية المصمتة، لكن المشكلة أن هذا يجري في غياب لآلية الفرز والمراجعة، المجرَّمة في فلسفة الكنيسة، بل والمفتقدة أصلاً في ذهن الأجيال التي تربت في حضنها، لتكون النتيجة تسرب حقائق ممزوجة بالخرافات، لتكون ركاماً غير متناسق، يساهم في تغييب العقل القبطي، المطلوب أن يظل مخدراً وفي حالة بيات شتوي دائم، حتى يمكن تمرير كل هذا الركام دون اعتراض أو حتى تململ.

يحضرني هنا موقف من أيام الشباب، حين كنت أمضي بعض أيام الإجازة الصيفية في أحد الأديرة القريبة من مدينتي، وفيما أنا جالس بالمطبخ أنقي الفول من الحصى لتدميسه، مع راهب كان يطبع كتب عن معجزات البابا كيرلس، بادرني بالقول أنه نشر إعلاناً ليرسل إليه كل من حدثت معه معجزة للبابا كيرلس، لينشرها في كتابه القادم، فقلت له ببساطة وتلقائية: وكيف تفرز القصص الحقيقية من الملفقة؟ وكانت الإجابة المذهلة، التي لم أنسها بعد

أربعة عقود، قائلاً: أنا بأنشر على طول، فما كان مني إلا أن نفضت يدي من تنقية الفول من الحصى، وقلت له وأنا لن أنقي الفول، فالسيد الراهب الناشر حريص على أكل الفول المدمس خالي من الحصى، لكنه لا يهتم بتنقية الغذاء الفكري للآلاف وربما الملايين، مما قد يتسرب لهم من خرافات وأكاذيب، يجدر التنويه بأنني رصدت بعد ذلك بسنوات أكثر من خمسة عشر كتاباً عن معجزات البابا كيرلس، رغم أن معجزات السيد المسيح تشغل عدة صفحات**!!**

نكرر أن غياب آلية الفرز والمراجعة في فكر الكنيسة أدى إلى خلود أكوام من الخرافات في تراثها، دون أن يفكر أو يجرؤ أحد على مراجعتها وتنقيتها، وليس هنا مجال التحقيق العلمي الشامل، لكن على سبيل المثال كتاب تاريخ الكنيسة "السنكسار"، الذي يسجل الأحداث الهامة بالكنيسة عبر العصور، يذكر في أحد الأيام حادثة كسوف للشمس، على أنها غضب من الله على خطايا البشر، وأن الله قد أعاد نور الشمس مانحاً عبيده فرصة للتوبة، والآن الكنيسة وكل كهنتها وأساقفتها علماء يحملون أعلى الدرجات العلمية، ما الذي يمنعها من مراجعة مثل هذه الصفحات وتصحيحها أو حذفها، هل لأننا مازلنا نعتقد أن الكسوف إنذار من الله على خطايانا، أم هو غياب آلية المراجعة والتصحيح، أم هو غياب العقل أو ضموره من الأساس**؟!!**

لا ينبغي أن يتبادر إلى ذهن غير المضطلعين أننا نتصيد هفوات استثنائية، فالكتب الكنسية فعلاً مليئة بالأعاجيب التي تستعصي على الحصر، وتقود إلى نفس النتيجة التي خلصنا إليها، فهناك صلاة للمسافرين تدعو لهم بالسلامة، وتعدد وسائل السفر: بالبر والبحار والأنهار والينابيع، ولا يفكر قبطي واحد كيف يمكن أن يسافر أحد بالينابيع، ونحن في عصر مكوك الفضاء، وسوف أتوقف عن ذكر المزيد لأن الله حليم ستار**!!**

هنا نسأل سؤالاً بسيطاً، هل القبطي التقي الذي يتربى في أحضان الكنيسة ويتشبع بخطابها، هل هو بعد ذلك سيكون قادراً على التمييز بين الأفكار المتضاربة في الحياة، سياسية كانت أم اجتماعية، وهل سيخطر على باله أصلاً أن يقوم بعملية فرز، أم أنه سيلجأ كما هو حادث الآن إلى الآباء الكهنة وقداسة البابا ليستفتيهم

في كل صغيرة وكبيرة، فهذه هي مهمتهم، وكل ما عليه أن يجيد ابتلاع ما يقدمون له؟!

ازدهار العقلية الخرافية

من منطلق ذات نهج هذا الاستعراض لنتائج خطاب الكنيسة، المتمثل في بحث مواصفات وصفات القبطي المتشبع بتعاليم الكنيسة، وليس بحث الصحة العقائدية لهذا الخطاب، نأتي إلى الاعتقاد في "شفاعة القديسين"، وهو الاعتقاد الذي تؤيده نصوص الكتاب المقدس، لكن المشكلة في إساءة استخدامه من قبل الكنيسة، تحت سمع وبصر رعاتها، وفي معظم الأحيان بمبادرة أو تشجيع منهم، لتكون النتيجة ازدهار العقلية الخرافية، فنسمع عن عمليات جراحية أجراها القديسون قبيل ذهاب المريض إلى المستشفي لإجرائها، وهذا قبر قديس حفنة من ترابه، إذا ما أذيبت في الماء، فإنها تشفي الأمراض، ويوزع هذا التراب على زوار ذلك الدير، دون أي إحساس بالذنب أو تأنيب الضمير، عند من يفعل ذلك في السذج من المؤمنين، والذين أصبح كثير منهم يحمل شهادات الدكتوراه!!

قديس آخر شاله إذا ما وضع على مريض يبرأ، أو على صاحب أمنية تتحقق أمنيته، والأيقونات في الكنائس والبيوت تنضح بالزيت المقدس، وأخري تتحرك، ومياه في ماجور بكنيسة في دلتا مصر، مازالت كما هي لم تنقص منذ أن استخدمتها السيدة العذراء أيام زيارتها لمصر، وكان من الطبيعي أن تجمع تلك الكنيسة ألوفاً مؤلفة من أموال المؤمنين الفقراء، ليهرب بها الأسقف إلى بلاد لا تركب الأفيال، ومع ذلك فالنقود المسروقة لا تعنينا رغم ضخامتها، فالذي يعنينا هو تدمير العقل المصري، تحت سمع وبصر ومباركة سادتي الآباء الكهنة والأساقفة، فيما قداسة البابا المعظم مشغول بعودة القدس لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، كأن مجهودات السيد عمرو موسى وحماس والجهاد غير كافية لتحقيق المراد!!

سلبية وبلادة وطغيان

يتدرب القبطي في الكنيسة على المواظبة على حضور الطقوس الكثيرة الطويلة، الموروثة لنا من عصور الزراعة والفراغ، وليست تلك المشكلة، إنما في أن المؤمن يتدرب أن يقف بالساعات

الطوال والكاهن يصلي نيابة عنه، وحتى المقاطع في الصلوات المفروض أن يؤديها بنفسه، هناك من يقوم بذلك نيابة عنه، وهو كورس المرتلين وقائدهم (المعلم)، وكل ما على المؤمن التقي فعله، هو أن يقوم ويجلس مع الكورس، ويردد بين الحين والآخر "آمين"، ونظرياً على المؤمن خلال تلك الصلوات الطويلة أن يتأمل في رحمة الله ومحبته، وأن يحاول أن يتابع الصلوات مستعيناً بكتاب، ويفعل البعض هذا فعلاً ، لكن الأغلبية تتدرب على قول "آمين"، وعلى عدم الإحساس بالوقت، هو تدريب ناجح بامتياز، على البلادة والانقياد، وترديد "آمين"، وهي الكلمة الأكثر طلباً في جميع مؤسساتنا، بداية من المنزل حتى مجلس الوزراء!!

والانقياد الذي يتلقنه القبطي في الكنيسة ليس فقط للأحياء من الكهنة والأساقفة، لكن أيضاً للقديسين الذين رحلوا عن عالمنا، فهو يستشيرهم في الهام من أموره، وقد يتحدث إليهم مباشرة أمام أيقوناتهم الخاصة، أو يرسل لهم خطاب يدسه من زجاج الصناديق التي تحوي رفاتهم، والتي يوجد عدد منها في كل كنيسة الآن، وهذه الظاهرة انتشرت في الربع قرن الأخير، وهي الفترة المسجل عنها الردة والتدهور الحضاري في الفكر المصري بصفة عامة.

نعيد التأكيد أننا لا نعرض الأمر لنقرر صحته من الوجهة الدينية، فهذا الأمر متروك للقادرين عليه والمهتمين به، لكننا نتحدث من وجهة نظر علمانية محضة، عن تأثير تلك الأفكار والممارسات على أداء المواطن القبطي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعلمي، في عصر العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات، ولكي أكون واضحاً، أنا لا أحاول التشكيك في سلامة وصحة العقيدة القبطية الأرثوذكسية، لأنها عقيدتي وعقيدة أهلي، لكن هذا لا يمنع بل يدفع لمراجعة تأثير كل ذلك على عقل وأداء الإنسان المصري، المتعثر على عتبة التاريخ، والمهدد بالاستبعاد من ركب الإنسانية إلى الأبد!!

من الطبيعي وفق ما تقدم، من حرص الكنيسة على "التسليم والتسلم"، وما ترتب عليه من استبعاد الإبداع والمراجعة، أن تكتمل المنظومة شديدة المحافظة تلك بالطغيان، فالشعب قسمان، رعاة ورعية، والرعاة ينبغي أن يتقنوا دور الراعي، وهذا جيد

وجميل، لكن الرعية عليهم أيضاً أن يتقنوا دور الخراف المهذبة، التي تتوجه تلقائياً إلى حيث تشير عصا الراعي، ولغير المسيحيين أوضح أن الكلمتين راعي وخراف ليستا من عندي، إنما هما مستخدمتان وبإفراط في خطاب الكنيسة، بما يرسخ في ذهن القبطي فعلاً روح القطيع، وروح الانصياع لتعليمات الراعي، حتى لا يكون كالابن الضال، وقد تكون العلاقة بهذا الشكل هي الصحيحة دينياً، لكن ماذا عن تأثيرها على مجمل حياة الإنسان؟!!

أدت فلسفة الكنيسة ورؤيتها لدورها في الحفاظ على العقيدة أيضاً، إلى أن تصور الرعاة لدورهم أنهم في خدمة العقيدة، وليسوا في خدمة الرعية، ورغم أن السيد المسيح كان في خدمة الناس العاديين، خطاة وأبرار، ورغم أنه لم يكتب عقيدة ولم يملي على أحد وصايا، بل كان كما يقول الإنجيل "يجول يصنع خيراً"، والخير بالطبع هو خير للناس، إلا أن الرعاة الأرثوذكس معنيون بخدمة العقيدة، التي صكها الآباء الأوائل، ولا يعنيهم تخفيف معاناة الإنسان القبطي مع قوانين الزواج والطلاق الأرثوذكسية، وغير معنيين بالتأثيرات الاجتماعية المدمرة، بل وما تسببه في أحيان كثيرة من حالات تحول عن الدين، تضع البلاد على شفا فتنة طائفية!!

كم أحزنني كإنسان أولاً وكقبطي ثانياً، وأنا أشاهد برنامج تليفزيوني عن زواج الأقباط، ونيافة الأسقف وقد حاصرته المذيعة الجميلة اللامعة، ونصبت له فخاً وقع فيه، معلناً أن العقيدة تفرض هذه القوانين، لتجاوبه المذيعة بابتسامة دهشة واستهجان: والناس، ماذا يفعلون؟!!

هذه هي رؤية رعاة الأرثوذكسية لدورهم، وهم أكثر الناس حديثاً عن المحبة، التي من الواضح أنها محبة نظرية لتدبيج العظات وتأليف الكتب، أما عند الممارسة العملية، فإنهم يتجهون لما يرونه دورهم في الحفاظ على العقيدة وليس الحفاظ على المؤمنين، رغم أنهم يعرفون أن الكتاب يقول: "أريد رحمة لا ذبيحة"!!

أرجو أن يكون من الواضح أننا لا نتحدث عن أشخاص نوجه إليهم الاتهام، فلو كان الأمر كذلك لكان علاجه بسيطاً وفي متناول اليد، لكن المشكلة في النظام، في فلسفة الكنيسة وتقاليدها

الممتدة عبر العصور، تلك الفلسفة التي أعانتها على مهمتها المقدسة في حفظ الإيمان القويم، لكنها في المقابل أدت إلى ما نستعرض بعضاً منه.

خطاب الكنيسة والعظات التي لا يملون من تكرارها، وقلبها على كل وجه، تحريض سافر وغير منطقي على السلبية، وعلى الوقوف من العالم موقف المتفرج، مستخدمين بعض الآيات استخداماً شائهاً، بعد اقتطاعها من سياقها، مثل: "لا تحبوا العالم ولا الأشياء التي في العالم"، "ليس لنا هنا مدينة باقية، لكننا ننتظر العتيدة"، "الرب يحارب عنكم وأنتم تصمتون"، "لو كنتم من العالم لكان العالم يقبلكم، لكنكم لستم من العالم"، "ملقين كل همكم عليه، لأنه هو يعتني بكم"، "اطلبوا أولاً ملكوت الله وبره، وهذه كلها تزاد لكم".

كل هذه الآيات يمكن فهمها بطريقة مختلفة غير التي تقدم بها في خطاب الكنيسة، فقط لو كان لدينا الوعي بما يحتاج إليه الإنسان في عصرنا الراهن، أيضاً لو قرأنا كتابنا المقدس بطريقة مختلفة تكشف لنا عما نتجنبه من آيات تدفعنا لتعمير العالم، ولجعله مكاناً أفضل لنا ولأولادنا!!

لحسن الحظ فإن خطاب الكنيسة في هذا المجال لا يحدث تأثيراُ كاملاً، لأن اهتمام الناس بتدبير معيشتهم يتغلب على أناشيد الزهد والسلبية التي تصب في آذانهم خلال ساعات الصلوات والعظات التي لا نهاية لها، ومع ذلك من السذاجة تصور انعدام تأثيرها، فهناك فرق بين أن يكون الفكر عامل دفع للأمام، وبين أن يكون فرملة لاندفاع الإنسان لتحقيق ذاته، كما أن الموقف السلبي من الحياة يتبدى في مساهمة القبطي في الحياة العامة، السياسية والاجتماعية، وفي مساهمته المادية في إنشاء المدارس والمستشفيات مثلاً، بدلاً من السير على ذات نهج أجدادنا الأوائل الذين لم يخلفوا لنا غير المعابد والمقابر.

من الممكن أن يكون الإنسان سلبياً تجاه الحياة، وهو يعرف أنه مخطئ، وربما يعدل عن موقفه إذا ما أتيحت له الظروف المناسبة، لكن السلبية التي يتربى الإنسان عليها في الكنيسة ترتدي ثوب القداسة، ومدعمة بالنصوص بذات الطريقة التي تسيء القراءة

والتفسير، وبالتالي يكون الحض على الإيجابية مؤثماُ، باعتباره بمثابة إلهاء النظر عن الحياة الباقية السمائية!!

الشفافية المفتقدة

هي أيضاً كما سبق وأوضحنا، من لزوم ما يلزم للمنظومة الأرثوذكسية، فالتكتم جنة المحافظة والجمود والطغيان، ففيه تستتر أخطاء الكبار، ويتم التعتيم على أسباب الحرمان والقطع من الكنيسة، وتكون حسابات أموال الكنيسة بمنأى عن الرقابة المالية الحقيقية والجادة، ويكون الحديث عن الأخطاء، جريمة وخطية على مرتكبها أن يستغفر، وكعادة رجال الدين دائماً، يسهل استدعاء الآيات لتوظيفها لأغراض أبعد ما تكون عن معناها وغرضها الطبيعي، لكن من يتجاسر أو حتى يفكر في الصياح أو التمرد، وسيف الحرمان مسلط على الرؤوس، والقطيع مدرب جيداً على تقبل كل شيء، والأصح أنه غير مؤهل أصلاً لعملية النقد والفرز والمراجعة، لقد تم استئصال كل هذه الملكات الخبيثة من رأسه، ليصير رأساً مقدساً، مثل رأس "يوحنا القصير"، الذي سقى عصا معلمة حتى أورقت.

أثناء زيارته لأقباط سويسرا، سألوه هناك عما تكتبه بعض المجلات، عن سرقة أقاربه لأموال الكنيسة، فأجابهم: لماذا تقرأون مجلات وحشة؟! لن أقول لكم من الذي سألوه، تأدباً!!

المؤمن التقي الذي تأقلم مع التكتم في كنيسته، المفترض أنها بالنسبة له المدينة الفاضلة، هل نتوقع منه أن يناضل سياسياً من أجل الشفافية على المستوى الوطني؟!

هل نتوقع منه أن يرفض التعايش مع الفساد أو التغاضي عنه، ثم إذا كانت هذه هي قواعد اللعبة التي يعرفها الجميع، هل نتوقع بعد ذلك أن يكون الفساد المالي والإداري مجرماً اجتماعياً، أم أن الطبيعي أن يكون الأمر مستساغاً، رغم أناشيد الطهارة والأمانة التي نتقن عزفها في المناسبات!!

التغيير يا سادتي يبدأ من هنا، فالتخلف الذي نرزح تحت نيره صناعة محلية، نصنعها في البيوت والمعابد والمدارس، كما تصنعها لنا وسائل إعلامنا الموقرة.

لا تغيير حقيقي يبدأ من قمة الهرم، ولن يزول الطغاة قبل اختفاء صنف العبيد، فلنكف عن صناعة العبيد، ليرحل الطغاة طوعاً!!

(2)

إلى أهلي وناسي أخوة الوطن، من المسلمين الذين يرفضون النقد الذاتي ومراجعة الذات، ويجدون أنفسهم بمنطق القبيلة، يدافعون عن التطرف والإرهاب.
إلى أهلي وناسي الأقباط الذين يتخذون نفس الموقف، ويحرمون أنفسهم وكنيستهم من نعمة المراجعة والتصحيح والتطور.
إلى الذين لا يعرفون غير الاتهامات والسباب من الطرفين، ويطفئون نور العقل، ليغرقوا في غياهب العاطفة.
إلى كل هؤلاء أهدي هذه السطور.

استعرضنا في السطور السابقة ما تصورناه ملامح سلبية في خطاب ونظام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، بما ينعكس بالسلب على شخصية الإنسان المصري الذي ينشأ في حضن الكنيسة، بحيث يصبح غير قادر على مواكبة العصر، الذي أهم ما يميزه الاستقلال الفكري وإعمال العقل وتقديس الحرية.

لنقترب أكثر من التفصيلات العملية، والتي أدت لما نراه فشلاً للكنيسة في القيام بما تعتبره دورها في تنشئة الشباب، لمحاولة تلمس حلول عملية للمسألة، ولا ننسى أن نتوجه لقطاعات الرافضين لحديث الإصلاح، بحجة اشتداد الحرب على الكنيسة من الخارج، فنقول لهم إن هذا العذر بالأساس هو ما يدفعنا للسير بأسرع ما

يمكننا في طريق الإصلاح، فنحن جزء لا يتجزأ من الأمة المصرية، التي هي في مسيس الحاجة للتغيير والإصلاح في كل شئونها، فمن غير المنطقي مطالبة الآخرين بالتغير، ونحن متقوقعون متخشبون مكاننا، فهذا موقف هزلي يفتقد للنظرة العلمية والعملية.

الكنيسة وتضخم ذات الإكليروس

خطاب الكنيسة وقراءاتها وصلواتها، بالإضافة لنظام إدارتها، يضخم من ذوات الكهنة والأساقفة، فنحن نلقب المطران والأسقف بسيدنا، وإذا كان سيدنا فلابد أن نكون عبيده، رغم أن الكتاب المقدس يقول: "لا تدعوا لكم سيداً على الأرض"، وإذا كان المطران هو سيدنا الأكبر، الذي لا نراه إلا لماماً، فإن أسيادنا المقيمين معنا هم الآباء الكهنة، المعتبرون نواب السيد الأكبر، وهم لا يقصرون في أداء أو تقمص دورهم السيادي، ولا يكفون عن إقناعنا بأن "ما يحللونه على الأرض يكون محلولاً في السماء، وما يربطونه على الأرض يكون مربوطاً في السماء"، هم إذن ليسوا فقط أسيادنا، بل هم نواب السماء، آلهة صغار أو على الأقل ملائكة تعيش بين ظهرانينا، ولأن السادة بحاجة إلى عبيد، فإن خطاب الكنيسة لا يقصر في أداء هذا الدور وهو صناعة العبيد، فيركز على أن الإنسان ضعيف لا يملك من أمره شيئاً، وبأننا "كلنا في الموازين إلى فوق"، أي بلا تقوى ولا وزن إيماني، ما خلا سادتنا الكهنة بالطبع، الذين يجب أن نضرب لهم المطانيات (نوع من السجود) تقديراً لقداستهم، وهذا ما تفعله الرتب الكهنوتية الأقل للرتب الأعلى، وما دمنا نحن الشعب في أسفل السلم الكنسي، فمن التقوى أن نضرب المطانيات للجميع، علينا أيضاً أن نعترف بخطايانا للأب الكاهن، ونقر بتوبتنا لكي يعطينا حل من خطايانا، يقول أنه حل من عند الله وهو يمنحه لنا، وعلينا على ذات النهج أن نستشير الآباء الكهنة في كل أمورنا، لكي يدلونا على الطريق الصحيح، ووصل الأمر في هذه الاستشارات إلى توسعها إلى جميع نواحي الحياة، مثل الزواج ومشروعات العمل واختيار الكلية المناسبة لطالب الثانوية العامة، إلى أبسط الصغائر في حياة الفرد!!

المشكلة هنا ذات شقين، الأول متعلق بما ينتج عن تعملق ذوات الكهنة ورئاساتهم من سلبيات، والثاني ما ينتج عن ذلك من تضاؤل شخصية الملايين من الأقباط، وتحولها إلى شخصيات تابعة، لا تصلح إلا للسير في قطيع، سواء داخل الكنيسة أم خارجها:

<u>ما ينتج عن تعملق ذوات الكهنة:</u>

نعرف جميعاً أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، والكنيسة تلك المؤسسة ذات الإمكانيات المادية والبشرية الضخمة بكل المقاييس، تدار بالديكتاتورية المطلقة من الألف إلى الياء، فما يقوله السيد الأوحد (في كل مستوى من المستويات) هو كلمة الله المقدسة، وبالتالي لا مجال من الأساس للاعتراض عليها أو حتى تفحصها، وإلا عد من يتجاسر على ذلك خروف ضال (كما لا بد ويعتبر الكثيرون كاتب هذه الكلمات)، لا بد أن نتوقع إذن فساداً مالياً، وإثراء غير مشروع للكثيرين من السادة الكبار والصغار، وسيارات فارهة يركبها كهنة شباب، تمثل الجزء الطافي من جبل الجليد كما يقولون، ناهيك عمن تحولوا إلى مقاولين في الباطن أو العلن، وصاروا يمتلكون عمارات وأموال يعلم قدرها الله وحده**!!**

ينتج عن هذا أيضاً المبالغة في فخامة وضخامة عمارة الكنائس، التي من المفترض أن تكون أبنية بسيطة تفي بالغرض، بغير إفراط ولا إهدار للملايين من أموال شعب فقير، يحتاج بعضه لمجرد لقمة العيش، ويحتاج الملايين من شبابه لبناء مصانع أو مشروعات، توفر له فرصة عمل تقيه البطالة والتشرد، ونجد في مناطق شعبية عشوائية مبان خرافية العمارة، لتكون لوحة محزنة للمراقب، حين يقارن بين ضآلة وحقارة مساكن الأهالي، وبين العظمة المعمارية لكنيسة المسيح، الذي قال عن نفسه: "للثعالب أوجرة، ولطيور السماء أوكار، أما ابن الإنسان فليس له أين يسند رأسه"، بالطبع نقول هذا ونتحفظ على المتبع بمصر من وضع قيود معادية لحقوق الإنسان على بناء الكنائس، فدور العبادة مثلها مثل أي منشآت في الوطن، لا بد وأن تخضع لنفس الشروط والضوابط، دون مبالغة أو إعاقة، مصدرها التفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وإهدار حقوق الإنسان، بل وربما كانت القيود المفروضة على بناء الكنائس وترميمها، من عوامل اندفاع الأقباط في الاتجاه المضاد،

بالمبالغة في ضخامة الأبنية الكنسية، علاوة على أن بقاء هذا الأمر دون حسم، بمثابة الاحتفاظ بجذوة نار مشتعلة تحت رماد يبدو خامداً لبعض الوقت، ريثما يعاود الاشتعال!!

ينتج أيضاً عن تضخم ذوات الإكليروس، ركود التطور في الفكر الكنسي، وفي الوقت الذي تجدد فيه البشرية معارفها كاملة كل ثمانية عشر شهراً حالياً (وتتناقص تلك الفترة باستمرار)، تبقى الكنيسة الأرثوذكسية خارج الزمان، وتبقى صلواتها تدعو "للسلاطين الأعزاء"، وتسأل "أن يحنن الله علينا قلوب المتولين علينا"، وهو خطاب ينتمي إلى عصور مضت، والإصرار عليه يبقينا أسرى لروح الماضي الذليل.

حين تبدأ الذات في التضخم، فإنها لا تتوقف عند حد، خاصة إذا لم تجد أمامها مقاومة، بل عوامل متعددة مساعدة، أولها الانصياع المهين للشخصية المصرية، واستعداد الدولة لتعدي قيادات الكنيسة لدورها الديني، سواء نتيجة الخلل في النظام السياسي المصري، أو كاستمرار للحلف التقليدي غير المقدس بين الحاكم والكاهن، والذي يهدف لإحكام القبضة على الشعب، لإبقائه في صورة قطيع يساق إلى حيث يورده أسياده الكهنة والحكام والعسكر، ومن يشذ أو يتمرد ستوصد في وجهه أبواب الأرض والسماء، بدأ هذا الحلف في مصر منذ ما يزيد عن خمسة آلاف عام، وما زال فاعلاً في الألفية الثالثة، لذا كان من الطبيعي أن تتفاقم الأمور، وتقيم قيادات الكنيسة من نفسها وصياً على الشعب في المجال السياسي، تتحدث باسمهم، وتتخذ المواقف السياسية نيابة عنهم، وتصدر قرارات بعقوبات دينية على كل من يخالف تلك القرارات السياسية التي صارت مقدسة، لأن الذي أصدرها يتحدث بكلمة الله، وبإرشاد من الروح القدس، وليس أمامنا إلا أن نكون مسيحيين طيبين وأتقياء، ونسير معصوبي العيون، مغلقي العقول، خلف سادتنا الآباء الملهمين.

أخطر ما ينتج عن هذا هو شق الوطن إلى نصفين، يستحيل والاتجاه هكذا إعادة تجميعهم، فقد صار الأقباط في حزمة، والمسلمون في حزمة أخرى، الأحزاب السياسية تختلف في الرؤى من منطلقات مصلحية أرضية وعلمية، لكن التقسيم الديني سماوي

وحاسم، وأي محاولات للقاء على أرضية سياسية بمنطلقات وتصنيفات دينية، هي في أحسن الفروض قصيرة الأجل ومحدودة الفعالية، وفي أسوأها فتن طائفية متكررة، قد يكون أقلها ما حدث أخيراً في حي محرم بك بالإسكندرية، لا يفيد هنا (إلا قليلاً) النفاق والقبلات، فلقد أصبحنا حزبين مصمتين متناحرين، ينظر كل منا للآخر باستعلاء وتوجس، هو اتجاه مدمر لتراث وحاضر التعايش اليومي المتلاحم للأمة المصرية الواحدة.

خطير أيضاً في هذا النهج أنه يعطي المجال والمبرر للتيارات الأصولية المتطرفة، الخارجة من عباءة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، والمتحالفة معها، والتي تستبدل الولاء الوطني بالولاء الديني، الذي يجعل الأقباط أهل ذمة، وبدلاً من أن يكون الأقباط في طليعة قوى الاستنارة المصرية، لرفض شق الوطن وإلغاء المواطنة، نجد قياداتهم تدخلهم فعلاً في حظيرة أهل الذمة، حين تحاصرهم داخل الكنيسة، فتنعدم مشاركتهم وتأثيرهم في الساحة السياسية، فلا يتبقى لهم غير ممالأة قياداتهم للحاكم فيرضى عنهم، مانحاً إياهم بعض التسهيلات والمميزات، تخفف عنهم الضغط لبعض الوقت، لقد جعلنا من أنفسنا أهل ذمة، قبل أن ينجح الآخرون في إدخالنا إلى حظيرتها!!

ما ينتج عن ذلك من تضاؤل شخصية الملايين من الأقباط

لا نزعم أن كل أقباط مصر يطالهم التأثير السلبي لخطاب الكنيسة ونظامها بنفس الدرجة، فهم غير متساوين في الاستعدادات الشخصية، من حيث الانقياد أو إلغاء دور العقل واعتناق الخرافات، وهم يختلفون كذلك في درجة ارتباطهم بالكنيسة، وبالتالي مدى تأثرهم بخطابها، وانعزالهم عن مجالات النشاط الوطني المختلفة، لذا فإن نقدنا يستهدف الاتجاه العام الذي تدفع إلية الكنيسة.

أول الصفات السلبية هو سهولة الانقياد، والتي تمتد مع القبطي إلى خارج الكنيسة، في سائر شئون حياته، فقد تعلم في الكنيسة أن الطاعة هي أول الفضائل وأعظمها، وأن قول السوء في الحاكم من الخطايا، وأن النقد من قبيل الدينونة التي نهانا عنها الرب، والأخطر من هذا أن القبطي يتعود في الكنيسة أن هناك شخصاً واحداً يقرر وليس لأحد مراجعته، فيكون بالتالي غير مؤهل

نفسياً أو فكرياً للانضمام لحزب معارض مثلاً، فقد تعود على الانضواء في حضن السيد الأوحد، القادر على إرشاده للطريق الصحيح.

الثانية هي تمكن الشعور بالأمان داخل الكنيسة، وانجذابه كلياً إليها، وتتركز اهتماماته في الصلوات وأنشطة الكنيسة، فينسحب من المجتمع، ليتولد لديه شعور بالخوف والعجز عن الاندماج بالأنشطة خارج الكنيسة، فتهدر مواهبه الفطرية، وتصاب بالعقم، ويخلي بالتالي مواقعه بالوطن، فيصبح وكأنه غير موجود، عندها يكون من الطبيعي أن ينسى الآخرون وجوده، ولا مانع بعد ذلك في المناسبات أن نتحدث ونشكو من تجاهل الأقباط، ففي مجال رياضة كرة القدم مثلاً اختفاء شبه تام للأقباط، ومن السهل أن نعزو ذلك ببساطة لتعصب في الأندية الرياضية ضد الأقباط، لكن المراقب المنصف لا يستطيع أن يقتنع بهذا التبرير، فمن الواضح أن العامل الأهم هو انعزال الأقباط داخل الكنيسة، والإحجام عن الاختلاط بالمجتمع، وما يستتبعه من عقم المواهب الرياضية بين الشباب القبطي، ومما يزيد الأمر سوءاً في مثل هذه المجالات، أن غياب غالبية الأقباط يصعب مهمة تقبل من يغامر منهم على اختراق الحصار، وإن كنا لا نعدم أمثلة لمن أصر ووصل للنجومية.

نقطة خطيرة هي أن الناس أعداء ما يجهلون، وتقوقع الأقباط داخل الكنيسة، وضمور علاقاتهم الاجتماعية مع باقي أبناء الوطن، يؤدي إلى تخوف الآخرين منهم ونسج الخرافات عما يجري داخل الكنيسة، رغم أن الوعي المناسب يحتم على الأقباط مضاعفة أنشطتهم الاجتماعية والسياسية العامة، لتعويض النقص العددي، لا أن ينغلقوا على أنفسهم فيزيدون مشاكلهم تفاقماً.

التواكل والعقلية الخرافية تهمتان يصعب على القبطي الفكاك منهما، فبدلا من شجاعة مواجهة المجتمع بالانخراط فيه، لمغالبة الشعور بضعف الأقلية، بالتغلغل داخل الأغلبية، والارتباط بها مصلحياً، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يلجأ قطاع لا يستهان به من الأقباط، وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة، للانكفاء على الذات داخل الكنيسة، واجترار أناشيد الصبر والطاعة وتأدية الطقوس الطويلة بلا نهاية، كنوع من المخدر أكيد المفعول، وتأليف

وترديد العشرات والمئات من معجزات القديسين، استيلاداً لشعور كاذب بالقوة، يعوض به شعور العجز والضعف المتولد لدية برؤية وضعه كأقلية مهيضة الجناح، فإذا كنت أنا ضعيف فمارجرجس قوي قادر أن ينقذ من يلجأ إليه، وإن كنت لا أجد ثمن الدواء أو تكلفة العملية الجراحية، فالبابا كيرلس قادر على القيام بها، علاوة على أن هذه المعجزات الكثيرة خير دليل على صحة عقيدتي، في مواجهة من ينعتوننا ليلاً ونهاراً بالكفر!!

لا ينبغي بالطبع أن نتجاهل تأثير الوضع السائد سياسياً في مصر في الخمسين عاماً الماضية، منذ ثورة يوليو، وما أدى إليه من انكفاء المجتمع المصري كله على ذاته، وليس الأقباط وحدهم، وهو ذات التوقيت الذي صعدت فيه تيارات التأسلم السياسي من ضغطها على الأقباط، لكننا هنا نعالج ما يرجع من الأسباب إلى الكنيسة وخطابها ونظمها، ولا نحصر الأمر من جميع جوانبه.

العسكرتارية الرهبانية والكنيسة (1)

يلزم في البداية أن ننوه إلى أن طرحنا هذا لا نقدمه بوصفه حلاً جاهزاً أو حقيقة مطلقة نبشر بها ونروج لها، فهذا النهج الوعظي هو أهم ما نعاديه، لأنه وليد ثقافة الشمولية وأحادية الفكر، فنحن ندعو لمنهج النقاش الموضوعي العلمي الهادئ، والذي يبدأ دائماً بتحديد هدف، ثم التقدم بعدة مقترحات لتحقيقه، يدور حولها النقاش والتقييم، وقد يثبت فساد بعضها، فيما نجد للبعض الآخر مزايا وعيوباً، عندها نستطيع التحليل والمقارنة واختيار أفضل البدائل، حيث الأفضل هو الأكثر مزايا والأقل مساوئ، أما الخير المطلق والشر المطلق فلا وجود لها إلا

في أذهان الحالمين والواهمين، بهذا النهج فقط وبالتحديد يمكن أن نجد حلولاً لمشاكلنا، التي تراكمت عبر عشرات القرون.

نبتت البذرة الأولى للرهبنة المسيحية في مصر، ومنها انتشرت إلى جميع أنحاء العالم المسيحي، ورغم أن الأمر الإلهي للبشرية حسب ما جاء في سفر التكوين يقول: "أثمروا واكثروا واملأوا الأرض وأخضعوها" تك 1 : 28، وهو الذي يشكل القاعدة العامة لحياة الإنسان المسيحي، وهي ما يتطابق مع تكوين الإنسان البيولوجي والفسيولوجي، الذي قادة بالفطرة عبر مسيرته الطويلة، قبل تعرفه على الأديان بآلاف السنين، إلا أن فكرة الرهبنة بصورتها المصرية الأصيلة كما أسسها الرواد الأوائل أنبا بولا وأنبا أنطونيوس مع بدايات القرن الرابع الميلادي، بصفتها هجر كامل للحياة الدنيا (أو موت عنها) والتفرغ لعبادة الله في مغائر الصحراء، هذه الفكرة لا تعدم أساساً إنجيلياً، بصفتها خياراً شخصياً لمن يستطيع ويريد، ومن يختارها يكون قد اختار نصيباً صالحاً، بالتوقف عن الانشغال بالعالم الفاني، والتفرغ لتأسيس علاقة روحية مع السماء، وهذا لا يستدعي منا أو من أي أحد مناقشة أو جدال، نظراً لأن المسيحية لم تحدد قالباً واحداً بتفصيلات دقيقة، تحشر فيه جميع المؤمنين، وتلزمهم جبرياً بكافة معالمه، وإنما توقفت المسيحية عند التوجهات العامة، التي تنحو للسمو الأخلاقي والتسامح والمحبة، ليتحقق للإنسان الوضع الأمثل، الذي خُلق عليه الإنسان في البداية "فخلق الله الإنسان على صورته. على صورة الله خلقه" تك 1 : 27، ليس في الطبيعة الإلهية، وإنما في كمال الأخلاق المتمثلة في مفهوم "الله محبة"، فبالحب خلق الله الكون وما فيه من كائنات، وبالحب وحده يصل الإنسان بممارساته إلى الصورة التي أوجده عليها الخالق في البدء، بحيث يمكن تلخيص المسيحية في عبارة واحدة، وكل ما عداها تفصيلات اجتهادية يجوز عليها النقاش والقياس، لتقدير مدى تطابقها مع القاعدة المسيحية الواحدة الوحيدة وهي: "أن كل ما يصدر عن المحبة ويؤدي إلى المحبة هو من الله، وكل ما يصدر عن غير المحبة ولا يؤدي إلى محبة هو من الشيطان".

لسنا هنا في معرض السرد والتحليل التاريخي لبدايات الرهبنة المصرية وأسباب نشأتها ورواجها في القرن الرابع الميلادي وما تلاه، وإن كان المؤرخون قد أرجعوا هذا الرواج إلى عوامل شتى بالإضافة إلى العامل الروحي الديني، مثل الهروب من الاضطهاد الديني بعصوره المتعاقبة، وما ذهب إليه البعض من عصر جدب جنسي ساد في مصر في بعض الفترات، ربما نتيجة شدة وطأة الفقر، المهم أن الرهبنة المصرية أخذت في صورتها الأولى شكل الانعزال الفردي (أو الموت) عن العالم للتفرغ للعبادة، ثم أخذت على يد الأنبا باخوميوس أب الشركة (292- 348م) شكل الحياة الجماعية وفق قواعد وقوانين صارمة، أخذت مع الوقت تزداد كماً وصرامة، تحت مظلة الطاعة العمياء غير المشروطة من التلميذ لأبيه الروحي أو معلمه أو رئيس الجماعة (الدير)، وهذا أيضاً لا يستدعي منا نقاشاً أو جدلاً، طالما أن الانضمام لسلك الرهبنة قائم على الاختيار الحر، مع إمكانية ارتداد الفرد عنه، دون أن تترتب عليه بناء على ذلك آثاراً سلبية تذكر.

لكن الأمر لم يقتصر في يوم من الأيام في الماضي البعيد أو القريب أو الحاضر على ما ذكرنا، فانقطاع الرهبان (أو موتهم) عن العالم، رغم أنه الأساس لحياتهم وتكوينهم وتربيتهم النفسية، إلا أن هذا المبدأ لم يتم احترامه بصرامة يوماً ما، فقد كانت قيادات الرهبان دائماً على اتصال بقيادات الكنيسة وشعبها، وكانوا يخرجون حين يتم استدعاؤهم، أو يروا هم وجوب ذلك، للتدخل في الصراعات الدائرة في العالم (الذي ماتوا عنه) لينصروا هذا الطرف على ذاك، وهذا يختلف بالطبع جذرياً عن الرهبنة الخادمة التي عرفها الغرب المسيحي، والتي نذر فيها الرهبان أنفسهم لخدمة البشر باعتبارها هي العنصر الأساسي في عبادة الإله، فانتشر الرهبان الكاثوليك في أنحاء العالم يحملون مشاعل العلم والعلاج والغوث للمنكوبين والضعفاء في مجاهل المعمورة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبالتالي لم تكن فلسفتهم الانقطاع أو الموت عن العالم، وإنما تكرس حياتهم لخدمة هذا العالم، فكانوا ومازالوا جزءاً منه، ولنقل أنه الجزء الخير والمنير، وبالتالي كانت ثقافتهم وتكوينهم النفسي يتسق مع رسالتهم، أما رهبان مصر فكانوا أشبه

بميليشيات عسكرية غير مسلحة، لكنها بأعدادها وبقدرتها على حشد الجماهير ذات وزن لا يستهان به في الصراعات الداخلية بين المصريين، والتي لم تنقطع طوال الحكم الروماني، وقد فعلوا هذا بقيادة الأنبا أنطونيوس لمؤازرة أثناسيوس في صراعه مع آريوس، وتكرر هذا عبر مراحل التاريخ القبطي الحافل بالصراعات التي أخذت شكل الخلافات العقائدية أو اللاهوتية، ورغم أن الاستدلال بحوادث التاريخ لإسقاطها على الحاضر ليس دائماً عملاً منصفاً وعلمياً، لأن السياق يختلف جذرياً بين الماضي والحاضر، إلا أن حادثة مأساوية تلح علينا لاسترجاعها وتدبرها رغم مرور ستة عشر قرناً على حدوثها، فهي تدلنا وإن بفجاجة عن ثقافة الانغلاق والتعصب التي يمكن أن تترعرع في ظل الانعزال في الصحراء، وفي ظل نظم وتعاليم شمولية تدعي امتلاك الحقيقة المطلقة، حتى لو كانت في عباءة المسيحية التي هي بالحق محبة خالصة.

هي قصة "هيباشيا" فيلسوفة الإسكندرية الجميلة، تلقت "هيباشيا" مبادئ العلوم عن والدها "ثيون" الذي كان يقوم بتدريس الرياضيات والفلك في المتحف، ثم دخلت عالم الفلسفة علي مذهب مدرسة الأفلاطونية الحديثة التي نشأت في الإسكندرية، وتصف دائرة المعارف البريطانية "هيباشيا" بأنها فيلسوفة مصرية وعالمة في الرياضيات، واجتمعت لها الفصاحة والتواضع والجمال مع قدراتها العقلية الممتازة، فجذبت عدداً هائلاً من المعجبين بها، وبلغ من رباطة جأشها، ودماثة أخلاقها الناشئين عن عقلها المثقف أن كانت تقف أمام قضاة المدينة وحكامها، دون أن تفقد وهي في حضرة الرجال مسلكها المتواضع المهيب الذي امتازت به عن غيرها، والذي اكسبها احترام الناس جميعاً.

أول مارس سنة 415 م، أيام الصوم الكبير والطريق مظلم أشد الإظلام، الصحراء المصرية بالقرب من صحراء النطرون، عربة يجرها حصانان يعترضها جمع من الرهبان المنتظر على الطريق منذ فترة طويلة ويخفيهم ظلام الليل وملابسهم السوداء، وفجأة يهجمون على العربة وبقسوة ووحشية يفتحون بابها، ويجذبون امرأة بارعة الجمال، رشيقة القوام، ذكية العينين، ساحرة الوجه، ويجرونها جراً ويذهبون إلى كنيسة قيصرون، حيث

تقدمت مجموعة منهم وقاموا بنزع ثيابها حتى تصبح عارية كما ولدتها أمها، ثم تقدم أحد الرهبان، بطرس قارئ الصلوات، وبمساعدة بعض الرهبان الذين أمسكوا الجسد العاري تماماً وشلوا حركته، وبسكين حاد النصل وبيد لا ترتعش ذبحها بطرس ذبح الشاة، ولم يكتف الرهبان بذلك، بل عكفوا على مهمة بالغة الغرابة وغير مسبوقة، بتقطيع الجسد إلى أشلاء مستمتعين ومنتشين بما يفعلون، ثم أمسكت كل مجموعة شلواً بعد شلو، وراحت تكشط اللحم عن العظم بمحار حاد الأطراف، وفى شارع سينارون، أوقدوا ناراً متأججة وقذفوا بأعضاء جسدها وهى ترتعش بالحياة، هكذا كانت نهاية الفليسوفة المصرية العظيمة "هيباشيا".
هذه القصة متواترة في كتب التاريخ، لكن لا يوجد إجماع على تفاصيلها، وطبيعة الجريمة وزمان حدوثها يجعلها تفتقد للوثائق الدامغة التي نحتاجها ولاشك، لكنها قد حدثت بخطوطها العامة، وليس عيباً وإنما فضيلة أن نتعرف على تاريخنا، لنستخلص منه العبر، وذلك حتى لا يعيد التاريخ نفسه، فالأمم التي تعيد إنتاج نفسها بصورة أو بأخرى محكوم عليها بالفشل ثم التخلف ثم الاضمحلال.

لا نريد أن نلمح من هذه القصة إلى وصف رهبان اليوم بما اتصفت به تلك الزمرة التي ارتكبت تلك الجريمة في بدايات القرن الخامس، فالبون شاسع بين العصرين زمانياً وثقافياً، لكن ما نريد إلقاء الضوء عليه هنا، من حيث تأثير تدخل قوة الرهبان في مجريات الأمور الدنيوية، هو طبيعة هذه القوة الخاصة، فهي ليست مكون طبيعي من مكونات المجتمع، تختلف في هذا الملمح أو ذاك لكنها ضمن دائرة الحياة المدنية، كحالة رهبان الخدمة الغربيين، إنما هي قوات خاصة، تحيا حياة جافة أشبه بالحياة العسكرية، ومبرمجة ثقافياً على فكر أحادي صارم يزعم لنفسه امتلاك الحقيقة المطلقة، ويقوم على مبدأ الطاعة العمياء التي لا تعرف المناقشة أو المراجعة، وهو ما قد يعده البعض ضرورة لانتظام الحياة الرهبانية، لكنها في معرض الفكر المسيحي لحياة المؤمنين العاديين أمر استثنائي وخارج عن السياق، وبالتالي يكون التدخل الرهباني في أمور العالم ليس فقط خلطاً للأوراق الدينية والدنيوية، لكنه بمثابة غزو عسكري صحراوي، ليس فقط لمصر الخضراء، ولكن

أيضاً لفلسفة الحياة المسيحية، القائمة بالأساس على الحرية المتمثلة في ثلاثة مبادئ:

- "كل الأشياء تحل لي ولكن ليس كل الأشياء توافق" 1كو 6 : 12.
- "كل الأشياء تحل لي ولكن ليس كل الأشياء تبني" 1كو 10 : 23.
- "كل الأشياء تحل لي لكن لا يتسلط علي شيء" 1كو 6 : 12

هذه الحرية هي ما يسميها الكتاب "حرية مجد أولاد الله"، فهي حرية الإبداع والبناء وتعمير العالم، وهي النقيض لحياة العزلة وفرض الرأي الواحد والرجل الواحد، الذي يتحكم في مصير شعب يعيش في العالم، ويستمد منه خبراته المادية والروحية، التي تختلف تماماً عن روحانيات النساك في الصحارى ومغائر الجبال، ومن هنا علينا أن نعيد النظر في القرن الواحد والعشرين في النتائج التي تترتب على قيادة الرهبان لمختلف أنشطة كنيسة توسعت صلاحياتها وأنشطتها كثيراً عن الكنيسة الأولى، وتعقدت احتياجات شعبها المادية والحضارية، والقصد بالطبع ليس استهداف أشخاص الرهبان، وإنما الثقافة التي حكمتهم فترة طويلة وخطيرة في حياتهم، والتي شبهناها بالثقافة العسكرية، وإذا كنا جميعاً نتحدث في ضرورة وضع نهاية لحكم مصر سياسياً بواسطة العسكريين، فإن مسألة حكم الكنيسة من قبل الرهبان جديرة بالبحث، فربما هذا هو المدخل لحل مشكلة الزواج والطلاق في الكنيسة الأرثوذكسية، بالإضافة إلى مشكلة ثقافة الانعزال وأحادية الرأي والخضوع والديكتاتورية، تلك المشاكل التي إن تغاضينا عنها اليوم فلن يحتملها الغد.

(2)

يستحق منا الأمر توضيح بعض ما ورد، فبالإضافة إلى حساسية الأمر لدى الأقباط الأرثوذكس، هو فالموضوع واسع ومتداخل عبر الزمان والمكان، ولاشك أن تناوله في عجالة يسبب الكثير من الخلط والاختلاط، وهو ما لسنا في حاجة إلى المزيد منه، في منطقتنا العامرة بالفوضى غير الخلاقة.

لا يرى كاتب هذه السطور لنفسه دوراً فيما يمكن تسميته "بالإصلاح الديني" من منظور عقائدي يهدف لصلاح الإيمان، ضماناً للوصول إلى ملكوت السماوات أو الجنة، فقد يتصدى لهذه الرسالة المقدسة آخرون، ربما أكثر قدرة عليها، وبالتأكيد أكثر اهتماماً بما بعد هذه الحياة الدنيا، التي نذرنا أنفسنا بالكامل لها، سعياً لأن نجعل الأرض مكاناً أفضل، تعيش فيه أجيال الإنسان، لكننا مضطرون لأن نعنى بالإصلاح الديني من منظور تأثير الدين على ثقافة الإنسان ورؤيته للحياة وحقائقها المادية، ومن ثم تأثيره على الممارسات العملية للإنسان الشرقي عموماً والمصري بالأخص، فمن المفترض أن السير في الأرض بهدي تعاليم السماء يؤدي إلى تعمير الأرض وسعادة الإنسان وتفجير ملكاته الإبداعية التي خلقها فيه الإله، أما إذا أدى تطبيق فهم أو تفسير معين لهذه التعاليم إلى خراب الأرض وشقاء الإنسان وتخلفه، فإن هذا يعني أن المشكلة بين أمرين لا ثالث لهما، فإما أن تكون المشكلة في تعاليم السماء ذاتها، وهذا ما يستبعده ويرفضه (على الأقل) المؤمنون، وإما أن تكون المشكلة في فهم وتفسير تلك التعاليم وفي تطبيقاتها الأرضية، وهنا يكون الأمر مرتهناً بقابلية وقدرة رجال الدين على تصحيح مفاهيمهم وتفسيراتهم، إن لم يكن حرصاً منهم على ازدهار الحياة التي نحن منغمسون فيها، فعلى الأقل درءاً لجلب الاتهام لتعاليم السماء ذاتها من قبل غير المؤمنين، بل وقد يمتد ذلك الاتهام ليصدر من الجماهير المتضررة، وهنا تكون الردة التي لا يسعى إليها ولا يرحب بها أحد!!

من هنا كانت مقاربتنا لقضية تحكم الرهبان في توجيه وقيادة الكنيسة، وانفرادهم بها محاصرين العلمانيين والكهنة

(المتزوجين والمنغمسين معنا في الحياة) في دور التابع المطيع، الذي لا يملك من أمره إلا هامشاً محدوداً بخطوط حمراء، تصعق من يتجاسر على تجاوزها، لكن لماذا بالأساس نتساءل عن حكم الكنيسة وتوجهاتها، وهو ما يبدو للبعض أمراً دينياً مسيحياً خاصاً، لا يليق التعرض له علانية، وفي هذه الأزمنة الصعبة بالتحديد، زمن تصاعد الهجمات المتعصبة المتأسلمة على الكنيسة وشعبها؟

الأمر ببساطة أن المنطقة (ومصر التي تعنينا بالأساس) تعاني من حالة تخلف اقتصادي واجتماعي وسياسي وصل إلى حافة الانفجار، ويرى البعض (ومنهم كاتب هذه السطور) أن الخروج من هذه الحالة لا يتأتى بالصراخ والعويل، ومطالبة الحاكم أن "يضرب الأرض تطلع بطيخ"، كما لن يتأتى بمجرد تغيير الحكام ربما بمن هم أسوأ منهم، فالأمر في نظرنا (الليبراليون الجدد على الأقل) يحتاج إلى تغيير شامل للثقافة باتجاه الليبرالية والانفتاح على العالم، وإطلاق الحرية للإنسان الفرد، ليعمل ويبدع بلا قيود أو حجر أو وصاية، بما يترتب عليه تغيير النظم التي تحكم كافة مؤسسات المجتمع، وفي هذا السعي للتغيير الشامل لا يمكن استثناء مؤسسة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، فهي ليست مجرد دار عبادة وكفى، لكنها مؤسسة مصرية عريقة، يتربى في حضنها ووفق خطابها الملايين من أبناء مصر، الذين يؤثرون ويتأثرون بباقي أخوة الوطن، ثم هناك أيضاً مشاكل الأقباط الطائفية الخاصة التي يعانون منها، ويصرخون ويتصايحون ليل نهار ونشاركهم صراخهم، لكن هذا الأمر أيضاً لا يتأتى بالصراخ والمطالبة وحدها، وإنما بأن يتقدم الأقباط كرجال ومواطنين أحرار، ليندمجوا ويشاركوا في الحراك المجتمعي الدائر في مصر الآن، ويضعوا أياديهم في أيدي إخوانهم في الوطن من المستنيرين، لصد طوفان الظلام والكراهية والعنف الزاحف على بلادنا، عن طريق جماعة الإخوان المحظورة، والتي هي الجماعة الأم والحاضنة لكل جماعات التطرف والإرهاب المحلية والعالمية.

السؤال هو: هل الأقباط مهيأون لأداء الدور الذي يتحتم عليهم أدائه، إنقاذاً لأنفسهم ولوطنهم؟

أقول (ومعي الكثيرون) لا، فهم أسرى أسوار الكنيسة المادية والفكرية، هم مرتعبون منكمشون سلبيون متواكلون خانعون ومنغلقون، هم عبيد لقيادات الكنيسة وأسرى خطابها الشمولي، الذي يعمق فيهم روح الخنوع والطاعة والاستسلام للمقادير بانتظار معجزات، وهذه الحالة المؤسفة يسأل عنها الجميع، وأول الجهات الدولة وتيارات التعصب، التي همشت الأقباط إلى ما يقترب من حدود الطرد من المجتمع، لكن الكنيسة أيضاً شعباً وقيادة مسئولة، فالتمييز ضد الأقباط لم ينجح مثلاً في طردهم من المجال الاقتصادي، الذي صالوا فيه وجالوا، لأنهم ببساطة كانوا مصرين على التواجد حفاظاً على لقمة العيش، وهذا ما يدينهم إذا ما تعللوا بالتمييز في غيابهم عن الساحة الاجتماعية والسياسية والرياضية والنقابية.

هنا يأتي دور الكنيسة في مراجعة نفسها: أمامنا الشعب الذي استمرأ خطاب الطاعة والخنوع والتوقف عن التفكير سعياً لاستفتاء الكهنة في أدق أمور الحياة الخاصة، الشعب الذي بالغ في الانعزال داخل الكنيسة جبناً من مواجهة الحياة في الخارج، كان عامل ضغط على قيادات الكنيسة للتوسع في أنشطتها، حتى صارت تشمل جميع مناحي الحياة، هو الشعب أيضاً الذي يلهث خلف المعجزات ويختلقها، عجزاً عن مواجهة الحياة بقوانينها الطبيعية كما خلقها الله، كأنما يهرب من هذه القوانين بكسرها بالمعجزات، التي تأتي له بالمن والسلوى والعلاج وهو جالس القرفصاء، أو وهو غافل في صحن الكنيسة يستمع لطقوسها الطويلة كيوم الأبدية.

أخيراً نأتي إلى أهم الأدوار وهو دور قيادات الكنيسة، فهم القابضون على زمام الأمور، سواء في التوجيه الفكري والعقيدي، أو في إدارة شئون الكنيسة وأنشطتها، التي امتدت أخيراً لإنشاء قرية سياحية في الساحل الشمالي بمساحة 8 أفدنة.

هذه الرؤية حول طبيعة ثقافة قادة الكنيسة باعتبارهم جميعاً من الرهبان، ولا يعني هذا بأي حال انتقاصاً من قيمة الرهبنة والرهبان، الذين نكن لهم كل تقدير واحترام، ومنهم قديسون ليست الأرض بمستحقة أن تحملهم، وليس آخرهم المتنيح أبونا متى المسكين، فبراري مصر تغص بأولاد الله القديسين، وإنما محل

التساؤل هو مدى مناسبة الثقافة الرهبانية لقيادة الشعب القبطي في الفترة القادمة، والتي نرجو لها أن تكون عصر الليبرالية، التي تختلف جذرياً عن قوانين الرهبنة القبطية.

لقد شبهنا قيادة الرهبان للكنيسة بسيطرة العسكريين على حكم البلاد منذ يوليو 1952، وهناك الآن إجماع من أبناء مصر عسكريين ومدنيين، على وجوب إنهاء هذه المرحلة، ليقتصر دور العسكريين على حماية البلاد، ويتقبل العسكريون ذلك دون اعتباره من قبيل الاحتقار أو التقليل من شأنهم، فكل منا يجب أن يقتصر دوره على ما تخصص فيه ونذر نفسه له، وهناك في الكنيسة المتبتلون والكهنة (المتزوجون) الذين نذروا أنفسهم لخدمة الناس والكنيسة في هذا العالم، وهم الأقرب لاكتساب الخبرات والثقافة المناسبة لإدارة شئون الكنيسة، فالإشكالية الجديرة بالانتباه هي قضية اختلاط القيم وتداخلها ومن ثم تعارضها، فلكل دائرة نشاط إنسانية قيمها الخاصة والمناسبة لطبيعتها، علاوة على القيم العامة التي تجمع أبناء الوطن بل والإنسانية ككل، وهناك دوائر كبرى تجمع دوائر أصغر، كدائرة الحياة المدنية، والتي تختلف جذرياً عن الدائرة العسكرية ودائرة الرهبنة، فالرهبنة تحتاج مثلاً إلى الرأي الواحد والقيادة الواحدة القوية لضبط إيقاع الحياة في الصحراء، كذا توحيد الفكر من الأمور التي قد تكون ذات مردود إيجابي، أما في الحياة المدنية والسياسية، فقد أدى بنا مثل هذا الفكر خلال النصف قرن الماضي إلى ما يقترب من توصيف كارثة.

تقوم الرهبنة على التعبد أناء الليل وأطراف النهار، فتحتاج إلى طقوس فخمة وطويلة ولا بأس أن تكون صعبة ومعقدة، أما في حياتنا المدنية، وبعد تقلص العمل الزراعي ونظام ري الحياض، الذي كان يبقي الفلاحين بلا عمل جزءاً كبيراً من العام، وانتقالنا إلى عصر الصناعة، فالأمر يقتضي طقوساً أقصر وأبسط، يترافق معها زيادة تركيز المصلي في الصلوات، وعمق تأملاته الروحية، وهو الأمر الذي يتضاءل حتماً بطول الطقوس.

تفرض الرهبنة قيم الزهد والتقشف في الحياة والتطلع للحياة الآخرة، وهي القيم السائدة فعلاً في خطاب الكنيسة بقيادة الرهبان، رغم أن الممارسات العملية في الاتجاه المضاد تماماً،

سواء من الشعب أم الكهنة أم كبار القيادات، رغم أنه بالنسبة للأخيرين يبدو الأمر متناقضاً وربما مثيراً للدهشة والاستهجان، وهذا الوضع يخلق نوعاً من إدمان النفاق وازدواجية الفكر والممارسة، وهو الأمر المدمر نفسياً وثقافياً.

ثقافة انعزال الراهب داخل صومعته وديره تنعكس على خطاب الكنيسة وممارسات الشعب، في الانعزال عن العمل العام، والتخندق داخل الكنيسة، وهو ما يفقد الأقباط مواقعهم داخل الوطن، ويحرم الوطن من مجهودات قطاع عريض من أبنائه، خاصة في المجالات الاجتماعية والسياسية والنقابية.

كتب الرهبنة التي تطبع وتباع بالكنائس، وتصور حياة الرهبنة كجنة أرضية، وتصف الرهبان بأنهم ملائكة أرضيون أو بشر سمائيون، والرحلات المستديمة التي تقوم بها الكنائس للأديرة طوال العام، كل هذا يرسخ في أذهان الشباب والناس نموذجية حياة الرهبنة والتوحد والانعزال بالصحراء.

أظن أن هذه بعض ملاحظات جديرة بالدراسة والاعتبار، إذا ما توفرت النية الخالصة لتحريك السكون الطويل في نظم وفكر كنيستنا، وإذا ما أردنا للشعب القبطي دوراً أكثر فاعلية في بناء هذا الوطن، الذي لا نملك سواه، ذلك عوضاً عما نحن مضطرون لفعله حالياً، وهو هجرة أرض الآباء والأجداد، والبحث عن وطن بديل، نجد لنا فيه موطئ قدم.

لا أظن أن الأمر يحتاج إلى تأكيد أن هذه كلمات بدافع المحبة لوطني ولأهلي أقباط مصر، ولكنيستي الأرثوذكسية الخالدة، ولقادتها آبائي وإخواني المكرمين، فاختلاف الرؤى حين يولد خصومة أو عداء، فإن هذا يعني أن هناك خللاً خطيراً في البناء الثقافي والتكوين النفسي، وحين يتولد عن الخلاف الفكري مراجعة علمية هادئة مخلصة، فإننا نكون عندها على بداية طريق التقدم والإصلاح.

الأقباط ومصيدة الفاشية

كمال غبريال

إذا كنا قد اتفقنا جميعاً أن الأقباط مكون أصيل من مكونات مصر الوطن، فلا ينبغي لنا أن نتوقع إلا أن تتمثل فيهم معظم صفات مواطنيه وملامحهم الثقافية، وإذا كنا نستطيع أن نقرر أو نعترف بقدر كبير من اليقين أن الثقافة السائدة في مصر الآن هي ثقافة فاشية، تستبعد الآخر وتصدر عليه حكماً أدبياً بالإعدام، وتتحزب للقبيلة أو الطائفة، دون أن تكترث بالفكرة أو الموقف العملي، وتنهج نهجاً أبوياً سلطوياً مهيمناً، وأحادية فكر لا تسمح بهامش للتفرد والحرية الإنسانية، معتبرة مجرد اعتناق غير ما هو شائع كفر وخيانة وخروج على الجماعة وتهديد خطير لوجودها، كل هذه ملامح الخطاب الزاعق السائد في الساحة المصرية، والذي قد يأخذ شكل الخطاب العروبجي الناصري واليساري، أو شكل الخطاب الأصولي المتأسلم، والأقباط رغم عزلتهم الاختيارية أو الإجبارية ليسوا بمنأى عن هذا الخطاب، بحكم المعيشة المشتركة، والتعرض لذات وسائل الإعلام والنظام التعليمي، أما الخطاب القبطي فهو مخفي في صدور أصحابه المتقوقعين بدورهم داخل الكنائس، ويأخذ شكل الخطاب المسالم، الذي يرفع راية المحبة القولية أو الكلامية، ليس خداعاً للآخر، وإنما بالأساس خداعاً

لأصحابه، الذين توقفوا عند ترديد الشعارات والآيات، وعجزوا لأسباب كثيرة عن تحويلها إلى ممارسات حياتيه، بالإضافة بالطبع إلى ما يحتويه صلب خطاب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية من نزعة أرثوذكسية متصلبة ومتكلسة، تكاد تنزع صفة المسيحية عن كل الطوائف الأخرى، وهو ما سبق أن فصلناه في مناسبات عديدة.

يفترض الكثير من المستنيرين المسلمين أن الأقباط دعاة حرية وتسامح وليبرالية، على أساس أنهم أكثر مكونات المجتمع المصري تضرراً من سيادة الفاشية بالمجتمع، فما يئنون منه من تضييق وتهميش ولا مساواة، كلها ليست أكثر من أعراض الفاشية التي يتضرر منها الجميع، وينال منها الأقباط نصيباً إضافياً، بحكم انتمائهم لدين يختلف عن دين الأغلبية، والمتصور أن يكون رد فعل الأقباط على ذلك هو اعتناقهم الليبرالية، وهذا متحقق بلا شك لدى قطاع من الأقباط، لا يتيسر لنا تحديد حجمه أو نسبته المئوية، لكن قطاعاً أخر كان رد الفعل لديه على الممارسات الفاشية الموجهة ضده سلبياً، إذ ولدت الفاشية لدية فاشية مضادة، فواجه التهميش بالانعزال، وواجه التكفير بتكفير مضاد، وواجه التخوين والتغريب داخل الوطن، واعتباره ضيفاً ثقيلاً مطلوب التضييق عليه وليس مواطناً على قدم المساواة مع الجميع، وفي أحسن الأحوال اعتباره ذمي يحرم من الخدمة العسكرية، ويتحتم عليه دفع الجزية عن يد وهو صاغر، وأن يتم إلزامه أضيق الطريق، ولا يبادر بالسلام، واجه البعض كل هذا برد فعل من نفس النوع، وإن لم يكن بنفس القوة والعنف المادي باختلاف صوره، فحاصر نفسه في الخطاب الديني، آبياً أن يبارحه ولو ليلحق به خطابات أخرى إنسانية ووطنية، واعتبر بالمقابل أنه وحده صاحب هذه البلاد الأصيل، وأن من عداه غزاة فرضوا أنفسهم عليه بحد السيف، وسمعنا همساً يقول "عودي يا مصر مسيحية"، في مقابل الخطاب الزاعق والعلني المحتقن، والذي يرفع رايات "عودي يا مصر إسلامية".

وكما رأينا متطرفي الأصولية الإسلامية يطاردون المفكرين والأدباء والأعمال الفنية، بالتكفير والقتل والملاحقة القضائية، كان على القبيلة القبطية أن تثبت أنها ليست أقل فاشية من

شقيقتها المتأسلمة، وإن لم تصل إلى مرحلة التصفية الجسدية للمخالفين، وتوقفت عند التصفية الأدبية والملاحقة القضائية.

على هذا النحو رأينا القطاع الفاشي من الأقباط يشن حملات شعواء على العديد من المفكرين المسلمين المستنيرين، والذين يدافعون ببسالة عن مصر والمصريين وفي طليعتهم المكون الأكثر تضرراً وهو الأقباط، ذلك لمجرد أنهم تجرءوا وتحدثوا عن الأقباط بصفتهم بشر، وليس ملائكة منزهين عن الخطأ، ورأيناهم يشنون ذات الحملات وبسعار أشد ضد من يتهور من الأقباط وينتقد قيادات الكنيسة، أو يتحدث عن حاجة للإصلاح، وسمعنا من قادة الكنيسة تصريحات مضحكة مبكية، تستنكر أن تكون الكنيسة بحاجة إلى إصلاح، وكأنها كيان سماوي من نور، يضم بين جنباته ملائكة مطهرين، وليست مؤسسة وطنية دينية، يقوم على شؤونها بشر من لحم ودم.

نعم قد يكون رد الفعل وراء تلك النزعة لدى الأقباط ولو بصورة جزئية، لكن بالقطع هناك عوامل أصيلة للفاشية في صميم الخطاب القبطي الأرثوذكسي، والقول برد الفعل لا يعطي هذا القطاع من الأقباط صك براءة من اعتناق الفاشية، فهو رد فعل سلبي، لن يؤدي لحل مشاكلهم، أو مشاكل المجتمع المصري عموماً، والتي تكاد تتفرع جميعها من جذع شجرة الفاشية العتيدة، بل سيؤدي رد الفعل هذا إلى تفاقم المشاكل، وربما الوصول بها إلى نقطة الانفجار، والتي سيكون الأقباط أول شحنة وقود لها، كما يتوعدهم برنامج الإخوان المحظورين السياسي.

أستطيع أن أقول أو أعترف آسفاً، أن قطاعاً من الأقباط قد وقع في شرك الفاشية، وصار أسيراً لها، فاتجه بقضيته نحو الصدام، وهو الذي كان من المفترض أن يكون ساعياً إلى المصالحة، وتقوقع في شرنقة التعصب، سواء في مواجهة الآخر أو في مواجهة بعض من أبنائه أصحاب الرؤى المنفتحة، والذين اتهمهم بنفاق الأغلبية، وبالخيانة والمتاجرة على حساب الأقباط.

إذا كان إنصاف الأقلية مرتهناً دائماً ولدى جميع الشعوب على اقتناع الأغلبية، وعلى رغبتها في حياة جديدة مؤسسة على المحبة والتسامح.

وإذا كان الصوت القبطي المنادي بالمراجعة والإصلاح الثقافي والإداري داخل الكنيسة والمجتمع القبطي، هو صوت الحداثة التي بدونها لن يتقدم الأقباط ولا مصر خطوة واحدة للأمام. وإذا كان التسامح والليبرالية الدينية والاجتماعية والسياسية، هي الطريق الوحيد إلى مستقبل زاهر، جدير بأن نورثه لأبنائنا وأحفادنا.
إذا كان كل ذلك كذلك، فإن ذلك القطاع من الأقباط يظلم نفسه ويظلم الأقباط والوطن كله، إذا لم يجد سريعاً طريقة تنقذه من مصيدة الفاشية.

حالة تخلف مستعصية
مشكلة أسلمة القبطيات

الصورة البنورامية واضحة لا لبس فيها، مجتمع تسوده الثقافة البدوية الذكورية القبلية، لا ينظر للمرأة باعتبارها كياناً إنسانياً له إرادته الخاصة، ويمتلك ذاته المستقلة، لكنه يعتبرها مجرد الأنثى التي يمتلكها الذكر، وتمتلكها القبيلة، باعتبارها متاع يتحول إلى غنيمة في حالة الغزو – المشروعة في الثقافة البدوية- فيسبيها المنتصر، ويوزعها مع باقي الغنائم المنهوبة، من أبقار وإبل وذهب إن وجد!!

جدل دائر الآن في الشارع المصري والقنوات التليفزيونية، وعلى صفحات الإنترنت الافتراضية، حول أسلمة فتيات من أقباط مصر، يتلخص في أن بعضاً أو كثيراً من الأقباط يوصفون القضية بأنها "خطف للفتيات الأقباط وإجبارهن على دخول الإسلام"، والبعض الآخر منهم يقول "إغوائهن بالجنس والمال"، فيما يقول بعض من المسلمين "أن الأمر اعتناق طوعي وحر لهن، وأن

ومحاولة منعهن من اعتناق الإسلام بمثابة اعتداء على الإسلام والمسلمين"، وبين الطرفين المتناقضين المتنازعين يقف البعض ممن يحاولون إعمال العقل، في مجتمع لم يعرف العقلانية في أي فترة من تاريخه السحيق في القدم!!

لا ندعي ولا نكشف سراً أن المجتمع المصري محشور - ومنذ عقود على الأقل- في نفق مظلم، يعاني من تهالك جميع جوانب حياته، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أننا لا ندعي ولا نكشف سراً أيضاً أن الجماهير تكتفي إزاء تلك الحالة المتردية حضارياً بالأنين والتذمر السلبي، بل والتأقلم مع نوعية الحياة التي تحياها، والقبول بها كقدر أحمق الخطى كما يقول الشاعر، لكنها في موضوعنا هذا تنتفض من سلبيتها لتتنمر وتستأسد، وتتظاهر وتدمر، بما يدفعنا للتساؤل: هل هذا دليل صحة وصحوة، أم هو مظهر من مظاهر التردي الثقافي والحضاري الذي نرزح فيه؟!

لا نرى أن الأمر بكامله دليل صحوة، كما لا نراه مجرد عرض من أعراض حياتنا الممروضة، ذلك أنه في رأينا يشكل افتضاحاً لداء وبيل من الأدواء التي تضرب جذور الشجرة العامرة بالحشرات والأمراض، لتثمر بعد ذلك أعراضاً شتى، منها ما نحن بصدده الآن.

الصورة البنورامية واضحة لا لبس فيها، مجتمع تسوده الثقافة البدوية الذكورية القبلية، لا ينظر للمرأة باعتبارها كياناً إنسانياً له إرادته الخاصة، ويمتلك ذاته المستقلة، لكنه يعتبرها مجرد الأنثى التي يمتلكها الذكر، وتمتلكها القبيلة، باعتبارها متاع يتحول إلى غنيمة في حالة الغزو – المشروعة في الثقافة البدوية- فيسبيها المنتصر، ويوزعها مع باقي الغنائم المنهوبة، من أبقار وإبل وذهب إن وجد!!

القبيلة المسلمة –في نظر هؤلاء وأولئك- تقوم بغزوات للقبيلة المسيحية، مستعينة بالقوة في الخطف، أو بالجنس والمال في الإغواء، الأمر سيان لأن النتيجة واحدة هي سبي بعض الإناث، وفي هذا اعتداء وهزيمة للقبيلة المسيحية كلها، وليس فقط من يعنيهم الأمر، من أولي أمرها أو أمرهن، ومما يزيد الطين بلة –في نظر

القبيلة المسيحية- أن القوانين في مصر تسمح بالغزو في اتجاه واحد، ولا تسمح بالعكس، لهذا لا نعدم مطالبات من الطرف المسيحي بتشريع الانتقال من الإسلام للمسيحية، لتتاح لهم شن غزوات عكسية، يسبون فيها إناثاً من القبيلة المسلمة، فهم لا ينطلقون في دعوتهم من حقوق الإنسان وحرية العقيدة، وإلا لما انزعجوا بالأساس من ممارسة المرأة المسيحية لحرية العقيدة، علاوة على أن المطالبة بحرية المسلم في الانتقال إلى أي عقيدة يشاء أمر لا يخص الأقباط ليطالبون به، فواقع حال هؤلاء المطالبين أنهم يفضلون تعديل التشريعات لتساوي في تحريم حرية تغيير العقيدة بين المسلمين والمسيحيين، وهي بحق عدالة مفتقدة، ولو من باب "المساواة في الظلم عدل".

أما تفصيلات الصورة فتفضح أكثر وأكثر الداء وأعراضه، فحادثة السيدة وفاء قسطنطين الشهيرة، والتي كادت تشعل في مصر فتنة مدمرة، تروي لنا قصة سيدة تحولت حياتها الزوجية إلى جحيم لا يطاق، وفشلت الكنيسة ممثلة في أعلى رموزها من أساقفة ومطارنة، في الاكتراث بهذه السيدة وحل مشكلتها الإنسانية، فكان أن لجأت لتغيير حياتها جذرياً، بالانتقال إلى دين آخر وجماعة أخرى، ربما تكون أرحم عليها، وأكثر اهتماماً بها من جماعتها وكنيستها ورجالها، الذين لا يملون من الحديث عن الرحمة، فيما تخلوا تصرفاتهم -في هذا السياق بالذات- من أي تطبيق عملي لها.

كيف نظرت الجماعة القبطية لهذه الحالة الإنسانية؟

هل احترموا حرية إرادتها في حل مشكلتها بالطريقة الوحيدة التي رأتها متاحة أمامها؟

هل توجهوا باللوم لمن أحال حياتها الأسرية إلى جحيم، ولمن لم يكترثوا بمعاناتها من أساقفة ومطارنة أجلاء ومقدسين؟

أم أنهم نظروا إليها كمجرد أنثى تم سبيها بواسطة القبيلة المنافسة؟

ما هو رد فعل الجماعة المسيحية بعد انتهاء الأحداث، ووضوح وثبوت الكذب على أساقفة وكهنة، حين حرضوا الجماهير بدعوى أن السيدة تم اختطافها لإجبارها على الإسلام، هل قامت الكنيسة أو

الجموع بمحاسبة هؤلاء الكذبة، وهل فعلت الدولة الحاضرة الغائبة ذلك؟

السيدة وفاء قسطنطين الآن سجينة في أحد الأديرة، لا هي بالمسيحية، ولا هي بالمسلمة، ولا هي حتى بإنسانة، بل مجرد أنثى تعرضت للسبي وتم استعادتها وحبسها رهن الإقامة الجبرية، بوصفها عاراً ينبغي إحكام الرتاج عليه!!

السيدة وفاء قسطنطين شهيدة حية، لمجتمع ذكوري قبائلي متخلف، وشهيدة دولة قوية في الاستبداد، ضعيفة في إقرار العدالة وحكم القانون، شهيدة مجتمع تجرد من الإنسانية بكل وأبسط معانيها!!

ملامح أخرى ربما أشد قبحاً، نراها في القصة الأخيرة للفتاتين القاصرتين ماريان وكريستين، اللتين تم اختفاؤهما من عامين ونصف، وتدور عليهما الآن معارك القبيلتين التعيستين:

- فتاتان مصريتان قاصرتان أبلغت والدتهما عن اختفائهما، ولم تحرك أجهزة الدولة ساكناً للعثور عليهما، هذا في أحسن الافتراضات وأكثرها حسن نية، أما في أسوأها فإن الأجهزة الأمنية تعرف عنهما كل شيء، أو تعرف عنهما الكثير، لكنها تؤدي دورها وفق ذات الثقافة الذكورية العشائرية المتخلفة، فكان أن انحازت لأحد الطرفين (القبيلة المسلمة)، أيضاً ربما بتأثير اختراقات لتلك الأجهزة من قبل جماعة زرع التعصب والفتنة في مصر، هذا ما يتداوله الناس، في غيبة الشفافية والمصارحة.
- أصوات قبطية تفشل في معالجة الأمر بصدق وعقلانية، وتلجأ إلى الزعيق بدعوات الخطف والإجبار على تغيير العقيدة، هو هاجس الغزو والسبي البدوي، وليس الدفاع عن إنسانية الإنسان، وحقوق أم فجعت باختفاء ابنتيها، وفشل أجهزة أمنية عاتية في أداء واجبها، بل وفشل الدولة في إقرار سيادة القانون، وتنفيذ العقد الاجتماعي الذي تهرأ ووجب اتخاذ عقد جديد، يحمي إنسانية الإنسان وحريته.
- جماعة متخلفة متعصبة، تمتد أذرعها الأخطبوطية في المجتمع المصري ومؤسساته، تشجع بالمال وبالحماية من يقومون بالغزوات على إناث القبيلة المسيحية، وتقوم بإذكاء الفتنة

بتوزيع CD يدعي إسلام الفتاتين القاصرتين وزواجهما، وهو الأمر الذي يخرج عن إمكانية الشابين الأميين الذين قاما بالغزو، لو كان الأمر قصة غرام وعشق طبيعية، في مجتمع يعجز خريجو الجامعة فيه عن إقامة أسرة، وهذان الشابان المفترض أنهما مطاردان يقيمان حياتهما، وينفقان الألوف على طباعة CD، وتوزيعه لإشعال الفتنة.

- ليس من قبيل القفز في الفراغ أن نتهم جماعة متعصبة بعينها، فها هو أسلوب إشعال الفتنة عبر توزيع الشرائط المدمجة، على نمط ما حدث في موضوع مسرحية كنيسة محرم بك بالإسكندرية، وهو ما يشير إلى أمرين، أولهما أن ما يحدث ليس أمراً طبيعياً أو عفوياً، ولكنه مصنوع ومدبر، والثاني أن اليد المحركة للأحداث يد قوية وقادرة مادياً وبشرياً وتنظيمياً.

لم أكتب تلك السطور اهتماماً بموضوع أسلمة بعض الفتيات في حد ذاته، فليس من الصحيح أنه قد تحول إلى ظاهرة ينبغي التعامل معها، فهي حتى الآن على الأقل في نطاق الحوادث الفردية رغم الضجيج الإعلامي، وليس فقط خوفاً على مصر من الفتن والقلاقل، لكن الأهم لأن ما يحدث نموذج فاضح لحالة التردي الحضاري الشامل الذي تعيشه مصرنا، وحالة اللاعقلانية في التعامل ومعالجة المشاكل، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، ونعيد إجمال أهم ملامح المأساة الحضارية فيما يلي:

- سيادة ثقافة القبيلة والتمركز حول الانتماء الديني، على حساب الانتماء الوطني والإنساني.
- الانشغال بالأنثى وقضايا الجنس، على حساب كافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- غياب العقلانية والصدق والمكاشفة في تناول المشاكل، سواء على المستوى الشعبي أو المؤسساتي.
- استفحال خطر جماعة غير شرعية، تعيث فساداً بين الجماهير، وداخل مؤسسات الدولة بالذات الإعلامية والتعليمية، وربما داخل مؤسسات أكثر خطورة.

- عجز الدولة عن إقرار سيادة القانون، وعن المواجهة القوية والشجاعة، في أغلب إن لم يكن كل ما يعترضنا من مشاكل، ولجوئها إلى سياسة المسكنات، ومنهج إطفاء ما يشب من حرائق، دون معالجة أسباب اشتعالها جذرياً.
- فشل الصفوة وجماعات المعارضة في العثور على بديل ثقافي جذري، يطرح طرقاً وآفاقاً جديدة، تخرج بالبلاد من حالة التردي الشامل على كل الأصعدة، لوقوعها في أسر أحلام الماضي ومفاهيمه التي تجاوزها الزمن، وإصرارها على مقارعة طواحين الهواء، وقد افتقدت هي الأخرى لشجاعة مواجهة الذات وللإخلاص، مستسهلة ومفضلة الشهرة والرواج الجماهيري، على مهمة استقراء حقائق الوضع العالمي والمحلي، لاكتشاف الممكن العملي، بدلاً من التعلق بالشعارات المستحيلة.
- عجز الجماهير نتيجة الأمية والسلبية عن القيام بدور الدافع والملهم لقوى الاستنارة والتحديث، بل وقيامها في أغلب الأحيان بدور عكسي، انجراراً خلف دعوات ظلامية، تزيد حالة البلاد المتردية صعوبة.

مع ذلك لا ينبغي لنا أن نتجاهل إيجابية المناقشة العلنية لأخطر المسائل المصرية حساسية، وفي جميع المجالات، ومنها ما تعرضنا له في هذه السطور، فالظروف العالمية والمحلية لم تعد تسمح باستمرار الأوضاع على ما هي عليه، ولقد بدأنا بإرادتنا أو رغماً عنا، نستجيب للحراك على جميع الأصعدة، ومن الطوباوية أن نتصور أن تأتي خطواتنا الأولى كاملة الرشاد، فمن الطبيعي أن نتخبط ونتعثر، حتى نتعلم المشي على أقدام ثابتة وقوية، لنتقدم بعدها في خط مستقيم، نحو حياة أفضل.

الكنيسة والوطن. . إعادة ترتيب الأوراق

هو التغيير الشامل إذن، في الثقافة ونظم الدولة ومؤسساتها الحكومية والمدنية، بما فيها مؤسسة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، فالقضية أعقد مما يتصورها البعض، وكأنها عبارة عن طرف مظلوم وطرف ظالم، تحل بمجرد أن يتوقف المظلوم عن الظلم، ونرى أن التغيير المطلوب فيما يتعلق بالكنيسة من شقين، الأول يتعلق بعلاقة الدولة بالكنيسة، والثاني داخلي في الكنيسة ذاتها.

أتصور –ومعي الكثيرون- أنه قد آن الأوان للعلاج الجذري للخلل المزمن في العلاقة بين أقباط ومسلمي الوطن الواحد، كما أنه قد آن الأوان أيضاً لأن نعالج كمصريين كافة قضايانا الوطنية، بإرادة خالصة مخلصة، وبنهج علمي يضع الأمور في نصابها، وأن نقلع عن هوايتنا ونهجنا الكئيب المدمر، بإسناد

كافة مشاكلنا إلى مؤامرات خارجية، أو التفضل والتنازل بنسبتها إلى "فئة ضئيلة ضالة"، وأن كل ماعدا ذلك على خير ما يرام!

في هذه القضية -كما في غيرها- نوعان من العلاج، ما يمكن تسميته بالعلاج الموضعي العاجل، وأغلبه متضمن في تقرير لجنة مجلس الشعب برئاسة د. جمال العطيفي عام 1972، والذي دخل الأدراج ولم يعد من يومها، ولا يمنعنا من الأخذ به إلا عدم توفر صدق النية، وافتقاد ثقافة مواجهة المشاكل جذرياً، وليس الالتفاف حولها، والتغطية عليها، أما العلاج الشامل للقضية فمرتبط بقضية الإصلاح (التغيير) لأحوال الوطن ككل.

فقضية انعزال الأقباط داخل الكنيسة، وإحجامهم عن المشاركة في الحياة الوطنية العامة، لا يمكن عزلها عن درجة الحرية السياسية المتاحة لأبناء الوطن كافة، وشكوى الأقباط من تحيز وسائل الإعلام، بما تبثه من برامج وأحاديث تزرع الفرقة والكراهية من جانب، والشعور بالغبن من الجانب الآخر، هذه لا يمكن معالجتها إلا بتحرير وسائل الإعلام ذاتها، وتنقيتها من تغلغل واختراقات العناصر الأصولية التي تريد إرجاع عجلة الزمن، وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل الوضعية الحالية لوسائل الإعلام الموجهة من الدولة، ويسيطر عليها موظفون حكوميون، نعرف جميعاً مدى الثقة في فاعلية أدائهم في جميع المجالات المماثلة.

وسائر مظاهر التعصب الديني في المعاملات، وهي أهم ما يتضرر منه الأقباط، لا حل لها إلا بزيادة الوعي بحقوق الإنسان، وقيمة الإنسان الفرد في حد ذاته، بغض النظر عن لونه أو عرقه أو دينه، وبشيوع مناخ ليبرالي يقبل بالاختلاف، بحيث يصير عامل ثراء للوطن، لا مصدر للمشاكل والأزمات، ومطلب حذف خانة الديانة من بطاقات الهوية، الذي يلح الأقباط على المطالبة به، لا يمكن تنفيذه، إلا في ظل قانون موحد للأحوال الشخصية، وهو الأمر المرفوض من الجميع في ظل الثقافة الراهنة، وإن كان من الممكن والمطلوب حذف خانة الديانة من أي بيانات أخرى تطلبها المؤسسات والهيئات، في مجالات لا علاقة لها بقوانين الأحوال الشخصية.

هو التغيير الشامل إذن، في الثقافة ونظم الدولة ومؤسساتها الحكومية والمدنية، بما فيها مؤسسة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، فالقضية أعقد مما يتصورها البعض، وكأنها عبارة عن طرف مظلوم وطرف ظالم، تحل بمجرد أن يتوقف المظلوم عن الظلم، ونرى أن التغيير المطلوب فيما يتعلق بالكنيسة من شقين، الأول يتعلق بعلاقة الدولة بالكنيسة، والثاني داخلي في الكنيسة ذاتها.

أولاً علاقة الدولة بالكنيسة

تمثل مؤسسات الدولة جميع المصريين على أساس حق المواطنة، وجميع الأفراد أمامها سواء، وحين تقصر مؤسسات الدولة المدنية عن احتواء الجميع، باختلاف مصالحهم وظروفهم، فإن هذا يعني أن هناك خللاً في هذه المؤسسات ينبغي تداركه، ورجال الدين مثلهم مثل رجال الجيش، تخصصوا في مجال محدد، يخرج عن نطاق مؤسسات الدولة المدنية، ولا يجوز بالتالي أن تتخذ الدولة من قادة الجيش أو القادة الدينيين، ممثلين لأفراد القوات المسلحة أو لأتباع ديانة ما، فيما يتعلق باحتياجات الأفراد والجماعات في المجالات الاجتماعية والسياسية، لأن هذا يشق الوطن شقاً يستحيل بعد ذلك إصلاحه، ولأنه مخالف للأساس الدستوري الذي تقوم عليه مؤسسات الدولة، من حيث الانتماء للوطن خارج كل التصنيفات العنصرية، وأخيراً لأن القادة الدينيين – ومثلهم العسكريين- قد تخصصوا في مجال محدد ومحدود خارج النطاق المدني، وغير مؤهلين لمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية، والتي تحتاج في عصرنا الراهن إلى التخصص العلمي والخبرة العملية.

لهذا ينبغي أن تكف الدولة عن التعامل مع قيادة الكنيسة على أنها الممثلة للأقباط فيما يتعلق بشئون الوطن، ويتضمن هذا التوقف عن دعوة رأس الكنيسة لحضور المناسبات والاحتفالات السياسية والقومية، فهي إن كانت تفعل هذا من قبيل التباهي بأنها تجمع شطري الأمة، إلا أنها في ذات الوقت تكون قد شطرت وحدتها بالفعل، فالتصنيف الديني تصنيف نهائي عنصري لا رجعة فيه، وأي محاولة للتوحيد من خلاله بعد ذلك ضرب من المستحيل، فحين يقف الأقباط خلف قيادتهم الدينية، يقفون للصلاة، ولا يقف

معهم بقية أبناء والوطن، والمسلمون كذلك، لكننا نتوحد في سائر مناحي الحياة بعد ذلك، ولكل مجال قادته وممثليه، سواء كانت تجمعات حزبية سياسية، أم تجمعات مهنية أو غيرها.

خطوة هامة وحاسمة إذن، أن تتوقف الدولة عن اعتبار شيخ الجامع الأزهر وبطريرك الكنيسة ممثلين لشطري الأمة، ورمزاً لوحدتها الوطنية، لأنهما على العكس –دون جميع القادة في المجالات الأخرى- رمز لتفرقنا إلى فريقين، الحدود بينهما حاسمة ومقدسة.

وحين تحتاج الدولة بعد ذلك لمن تتحدث معه عن مشاكل الأقباط ولا تجد إلا رجال الدين، فإن هذا يعني أن هناك قصور وفراغ في مؤسسات الدولة الرسمية والمدنية، ينبغي معالجته وتداركه، سواء في الوزارات المختصة، أو أجهزة الحكم المحلي أو مجلس الشعب، أو الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية، ثم آخر الجميع يمكن أن تستعين برموز مدنية، على مستوى مناسب من الكفاءة والتخصص، تمثل الأقباط فيما يتعلق بمؤسسة الكنيسة ذاتها، في جانبها المدني، وليس جانبها الروحي، لكن ليس فيما يتعلق بحقوق الأقباط كمواطنين.

لنا في حادثة الفتنة الدينية في حي محرم بك بالإسكندرية خير مثال، فهناك احتجاج على مسرحية مثلت داخل كنيسة، واعتبرها المسلمون مهينة للإسلام، وبالتالي انصب غضبهم على الكنيسة والأقباط، فاشتعلت النيران في المدينة والوطن، لكن لنتخيل السيناريو فيما لو كانت الحياة المدنية المصرية تستوعب الأقباط، وتتيح لهم لتعبير عن أفكارهم وهمومهم من خلال القنوات المدنية المناسبة، أي لو مثلت المسرحية مثلاً ضمن أنشطة قصور الثقافة، أو أي منظمة أهلية تجمع كل فئات الوطن، ومن الطبيعي أن يشارك في تأليفها وإخراجها وتمثيلها عناصر من مختلف مكونات المجتمع، من المتوقع في هذه الحالة أن يتم تهذيب أي غلو أو تطرف فيها، إن كانت فعلاً تتسم بغلو، وأن يكون استقبالها من قبل الجميع أقل حدة، وأقل إثارة للحساسية والنعرة الطائفية، ولو افترضنا وقامت ضدها مظاهرات واحتجاجات، كتلك التي تقوم في مواجهة بعض الأعمال الفنية والأدبية، فإنها في هذه الحالة لن تأخذ شكل العداء ضد بيت

من بيوت الله، وضد المصلين فيه، وضد الأقباط إجمالاً، ويؤيد هذه الرؤية قبول الناس لنقد شديد لجماعات التطرف الديني، يتم في وسائل الإعلام والسينما، ولم يتم أخذ الأمر بحساسية، كما حدث عندما صدر النقد من كنيسة، خرجت عن حدود دورها كمكان للعبادة، لتمارس أنشطة اجتماعية وثقافية وفنية، هي من اختصاص جهات أخرى.

إن أخطر ما نعاني منه منذ السبعينات (الحقبة الساداتية) هو اختلاط الأوراق، والتوسع العشوائي لأنشطة ونفوذ المؤسسات الدينية وقادتها، فصاروا يفتون في كل شيء، في الاقتصاد وقوانين الضرائب ونظم البنوك، وفي الفنون والثقافة والسياسة، وفي قضية فلسطين والعراق وأمريكا والإمبريالية، صاروا المرجع في كل الأمور، وتوارى العلماء والخبراء إلى الدرجة الثانية في أحسن الأحوال، أو التجاهل التام في أسوأها، والنتيجة هي الفشل المهين في كل نواحي حياتنا!!

دور منظمات المجتمع المدني

ما نحن بصدده ليس هماً حكومياً أو قبطياً فقط، إذ ينبغي أن يكون محور اهتمام الشعب المصري كله، وبالأساس منظمات المجتمع المدني، أحزاب ونقابات وجمعيات أهلية، مهمة مقدسة أن تولي هذه الهيئات أهمية لاستيعاب الأقباط داخلها، وتشجيعهم على الالتحاق بها، كذلك تبني قضاياهم، وحل ما يؤرقهم من مشاكل، لتكون هي الواسطة بينهم وبين الدولة إذا اقتضى الأمر، ففي هذا تقوية لتلك الهيئات، وتقويم لنشاطها ليتركز حول مهمتها الأساسية، وهي رعاية مصالح منتسبيها، بدلاً من إهمال وظيفتها الأساسية، والجري وراء كوسوفو وأفغانستان والعراق، في مهزلة اختلاط الأوراق والأدوار، المصرية بامتياز.

لا نريد الحديث في هذا المجال عن ضرورة سن قوانين مرحلية، تحتم على تلك الهيئات ضم نسبة محددة من الأقباط إليها، وإلى مجالس إداراتها وهيئاتها العليا، لأننا نعتقد أن مثل هذه الشروط تضر أكثر مما تفيد، وتكرس التفرقة بين المصريين، الذين نسعى لتوحيدهم فعلياً لا مظهرياً، ونفضل أن نترك الأمر لنشاط الأقباط وهمتهم في الالتحاق بنشاط المجتمع الأهلي، وبوعي

إخوانهم في الوطن بضرورة الأخذ بيدهم وتشجيعهم، على الأقل في البداية.

ثانياً دور الكنيسة في التغيير

المطلوب هو أن يعيد الأقباط تنظيم الكنيسة، بما يتيح للدولة والمجتمع إعادة تنظيم الحياة المصرية، بالصورة التي تجعل المجتمع المصري نسيجاً واحداً بالفعل، وليس بأناشيد التمويه والمغالطة، ونتصور أن يهدف إعادة التنظيم لتحقيق ما يلي:

- تحجيم دور رجال الدين باختلاف درجاتهم الكهنوتية، لتتحصر في دورهم، الذي تصدوا له واختاروه لأنفسهم، وهو هداية الناس إلى طريق السماء، والقيام بمهام العبادة والطقوس الكنسية.
- تولي العلمانيين إدارة الكنائس كمؤسسات جماهيرية، بنفس المبدأ الذي أرساه رسل السيد المسيح: "فدعا الإثنا عشر جمهور التلاميذ وقالوا لا يرضي أن نترك نحن كلمة الله ونخدم موائد. فانتخبوا أيها الأخوة سبعة رجال منكم مشهوداً لهم ومملوءين من الروح القدس وحكمة فنقيمهم على هذه الحاجة. وأما نحن فنواظب على الصلاة وخدمة الكلمة"(أع 6 :2 -4)، فهذا هو النظام الأساسي لكنيسة المسيح، وهذا هو المطلوب علمانياً ووطنياً لصلاح الأحوال.
- تفعيل دور المجالس الملية، وإعادة النظر في قوانين تشكيلها ومهامها، لتكون مجالس مستقلة قادرة بما تضمه من عناصر على أعلى المستويات العلمية والفكرية، على أداء مهامها في إدارة الكنيسة من القمة للقاعدة.
- توقف الكنيسة عن تنظيم أي أنشطة تخرج عن نطاق العبادة، لدفع الشباب للخروج إلى المجتمع والاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية الوطنية، مع سائر أبناء الوطن، وتمنع الكنائس منعاً باتاً من تقديم أي خدمات غير دينية للأقباط وحدهم، فالخدمات التي تقدمها أي مؤسسة مصرية لابد وأن تشمل جميع المواطنين بلا تمييز، وهذا يحدث فعلاً الآن في تقديم الخدمات الطبية.

- إنشاء جمعيات أهلية تتبع وزارة الشئون الاجتماعية، لتتولى إدارة الأنشطة المقامة بواسطة الكنائس حالياً، مثل الخدمات الطبية والتعليمية (مجموعات التقوية الدراسية) ودور الحضانة ورعاية المسنين وغيرها، لتكون متاحة بلا حساسية لجميع المواطنين المصريين، لتحقيق الالتحام بين مكونات المجتمع المصري، ولتحقيق شفافية ميزانيات تلك الأنشطة، لإحكام الرقابة عليها، من قبل مجالس إدارة تلك الجمعيات، بالإضافة إلى رقابة الأجهزة المختصة بالدولة.
- يقوم العلمانيون (بالمجلس الملي) بوضع خطط بناء الكنائس حسب الحاجة الفعلية، وتحديد حجم الإنفاق على عمارتها وتوفير الاعتمادات اللازمة، حرصاً على رشاد وعدالة التوزيع، وللحد من بذخ الإنفاق والمبالغة في ضخامة عمارة الكنائس، التي من المفترض أم تكون أبنية بسيطة تفي بالغرض بغير إفراط ولا إهدار للملايين، من أموال شعب فقير، يحتاج بعضه لمجرد لقمة العيش، ويحتاج الملايين من شبابه لبناء مصانع أو مشروعات، توفر له فرصة عمل تقيه البطالة والتشرد، إذ نجد في مناطق شعبية عشوائية مبان خرافية العمارة، لتكون لوحة محزنة للمراقب، حين يقارن بين ضآلة وحقارة مساكن الأهالي، وبين العظمة المعمارية لكنيسة المسيح، الذي قال عن نفسه: "للثعالب أوجرة، ولطيور السماء أوكار، أما ابن الإنسان فليس له أين يسند رأسه".
- تقوم المجالس الملية ولجان الكنائس بإحكام الرقابة على ميزانيات الكنائس والتبرعات والمصروفات، عن طريق استخدام النظم المحاسبية الصحيحة، واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه أي انحرافات، وإعلان الميزانيات السنوية، لتكون متاحة للاضطلاع عليها من قبل الجميع.
- عمل حصر بالذمة المالية لجميع العاملين بالكنائس، من إكليروس وعلمانيين، أي تطبيق القانون المعروف بـ "من أين لك هذا؟"، وإعادة الأموال الغير محدد مصدرها إلى الكنيسة،

كمرحلة أولى انتقالية، وبعد ذلك تأخذ الأمور وضعها الصحيح والقانوني إزاء المخالفين.

- يقوم الكهنة والمجمع المقدس والأراخنة بمراجعة شاملة لكتب وقراءات الكنيسة، لتنقيتها مما لحق بها من شوائب عبر القرون، للعودة إلى الإيمان الأرثوذكسي القويم، واستئصال أي تعاليم أو اتجاهات لا تواكب العصر، وتتنافى مع التطور المطلوب في فهم النصوص الدينية، فهذا في صالح الأقباط، وفي صالح الكنيسة في ذات الوقت، فهو يساعد الأقباط على أن يتواءموا مع العصر، ويساعد الكنيسة أن يكون خطابها أكثر قبولاً، خاصة لدى الشباب، الذي نرصد ميل أعداد كبيرة منه إلى خطاب كنائس أخرى، غير الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وكذا مراجعة العلاقة بين الإكليروس والشعب، وبين الدرجات الكهنوتية وبعضها البعض، للتخلص من صيغة نرصدها، تأخذ شكل السيد والمسود، لتصحيحها إلى العلاقة المسيحية الطبيعية، وهي علاقة البنوة والأبوة، خالية من الهيمنة والاستعلاء، ومن وهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

كيف يمكن لهذه الأحلام أن تتحقق؟

لا أظن أن قيادات الكنيسة التقليدية يمكن أن تتحرك من تلقاء نفسها، نحو التغيير الجذري.

ولا نظن أن الدولة تفعل من تلقاء نفسها.

أتوجه إذن بخطابي إلى مثقفي الأقباط.

إلى العلماء وأستاذة الجامعات والكتاب والمفكرين.

هي دعوة لعقد مؤتمر وطني لمناقشة الرؤية المعروضة في هذه السطور، وأمثالها من إسهامات تحاول العثور على آفاق وطنية جديدة، وأن يتوصل المؤتمر لتشكيل آلية تدفع الدولة والكنيسة والمجتمع، لتبني خطة التغيير التي سيتم التوصل إليها من خلال مناقشات المؤتمر.

أتعشم أن تكون تلك السطور خطوة في رحلة الألف ميل.

الأقباط والخيار الحتمي

الأمر فعلاً لا يستدعي دهشة، فالأقباط مكون أصيل من مكونات الوطن المصري، وبالتالي فالنفور من الليبرالية من قبل الأقباط جزء من النفور المصري منها، ولا يكفي أن تكون الليبرالية هي طوق النجاة الوحيد للأقباط في مواجهة موجات التعصب الديني العاتية، لكي يغير الأقباط من عقليتهم وخطاب كنيستهم المتحجر عبر القرون الطويلة.

هنالك عوامل كثيرة في الحالة الثقافية والسياسية في مصر الآن تدعو لتصور البعض، ربما كافتراض منطقي لطبيعة الأمور، أن الأقباط في مصر هم ظهير الليبرالية القوي، وأن مشاركتهم في الحياة السياسية كفيل بقلب موازين القوى الحالية، لترجيح كفة التيار الليبرالي، الذي يصارع رموزه الآن ضد التيار، دون مساندة جماهيرية تذكر، ويقع في هذا التصور الشرك كثير من رواد التنوير المسلمين، والذين تلجمهم الحيرة، متى اكتشفوا ما يتناقض مع ما تصوروه بديهية لا تحتاج إلى نقاش، وأتذكر على سبيل المثال خالد الفكر د. فرج فودة، وهو يشكو لي بحسرة صدمته مما تناقلته الجرائد والمجلات حينها، عن بيان مشترك للشيخ الشعراوي والبابا شنودة، يعلن أنهما معاً ضد العلمانية، في الوقت الذي كان فيه د. فرج فودة يقف وحده في مواجهة طوفان الإرهاب الكاسح، وفي مواجهة السلفية الدينية التي تستبعد الآخر وتكفره مهدرة دمه، أذكر أنني قلت له يومها أن الأمر أحزنني وأغضبني، لكنه لم يدهشني كما أدهشه، فهؤلاء هم الأقباط وهذه هي كنيستهم الأرثوذكسية!!

الأمر فعلاً لا يستدعي دهشة، فالأقباط مكون أصيل من مكونات الوطن المصري، وبالتالي فالنفور من الليبرالية من قبل الأقباط جزء من النفور المصري منها، ولا يكفي أن تكون الليبرالية هي طوق النجاة الوحيد للأقباط في مواجهة موجات التعصب الديني العاتية، لكي يغير الأقباط من عقليتهم وخطاب كنيستهم المتحجر

عبر القرون الطويلة، ليسارعوا بالمناداة بالإخاء الإنساني الليبرالي، وأذكر في ذات الحديث في أول التسعينات مع د. فرج فودة أنني قلت له: لو كان الأقباط أغلبية في هذا الوطن، وتنادوا بأن المسيحية هي الحل، لوقفت أنا وقفتك، ولناشدت المصريين جميعاً مغادرة محطة التخلف التي أسرتهم لقرون ممتدة، ليركبوا قطار الإنسانية والحداثة، قبل أن تسحقهم عجلات التاريخ، ورغم مرور خمسة عشر عاماً على هذا الحديث، إلا أننا مازلنا عند ذات النقطة، مازالت ذئاب الكراهية تمارس العواء والعقر في جسد شعبنا، ومازال الأقباط يئنون ويتوجعون مما ينالهم جراء تفشي الأفكار المنغلقة على الذات، ويصرخون مستغيثين من آثارها، دون أن يفكروا في الحل الكفيل بخلاص الجميع، سواء فيما يتعلق بمشاكل الوطن الداخلية باختلاف مجالاتها، أو ما يتعلق بمشاكلنا مع العالم المتحضر كله.

ليس المتأسلمون وحدهم هم الذين يعادون الفنون والآداب، فلقد رأينا موقف الأقباط من فيلم "بحب السيما"، وكيف رفعوا القضايا عليه أمام المحاكم، رغم جودة الفيلم ورسالته الإنسانية الرفيعة، ولم يكترثوا أو ينتبهوا أنه يعيد الاعتبار المفقود للأقباط، بالاهتمام بهم كبشر يعيشون على هذه الأرض ولهم قضايا إنسانية ينبغي مناقشتها، كما تناقش قضايا أخوتهم المسلمين، والتي تناقشها الأفلام بجرأة كبيرة، ولقد كان موقف الأقباط من الفيلم عاماً، ولم يقتصر فقط على من رفعوا القضايا وبعض مشايعيهم، فالجميع أسرى خطاب الكنيسة الذي يحرض على الانعزال والاستعلاء على الآخر، ويعتبر النقد من الخارج حرب من عدو الله إبليس، والنقد من الداخل مروق وابتداع وهرطقة تقتضي الاستتابة أو الحرمان من رحمة الكنيسة.

إن انعزال الأقباط وتقوقعهم داخل الكنيسة لا يرجع فقط للتضييق على الممارسة السياسية في الوطن عموماً، رغم أن هذا عامل مهم في الأمر، ولا إلى الطرد المجتمعي للأقباط نتيجة لرواج فكر جماعة الإخوان المسلمين، رغم خطورة تأثير هذا الفكر، لكن بالأساس لأن خطاب الكنيسة يشكل الأقباط على هذا المنحى

الانعزالي الاستعلائي، وإن كان يساق مغلفاً بعبارات عن المحبة والسلام.

حديث المحبة في خطاب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية لا يأتي في سياق السماحية Tolerance ، لكنه يأتي في سياق آية: "أحبوا أعداءكم"، والآية في حد ذاتها رائعة، وهي خاصة بالتعامل مع الأعداء، لكن فكر الكنيسة الأرثوذكسية المنغلق والرافض للآخر يدرج الجميع ضمن تصنيف الأعداء، بالطبع هو لا يدعو إلى قتالهم، لكنه يضع حاجزاً سميكاً بين الإنسان الأرثوذكسي والآخرين، بداية من البروتستانت والكاثوليك، وحتى أتباع الكنائس الأرثوذكسية الأخرى، كالروم الأرثوذكس وغيرهم، بهذا تكون المحبة التي تتحدث عنها الكنيسة مجرد طلاء براق، يخفي تحته الجمود التعصب.

خطاب الكنيسة فعلاً يدعو إلى التسامح Forgiveness، بعد أن يضع الأخر في تصنيف الأعداء، لكنه لا يعرف السماحية Tolerance، التي تؤمن بتنوع الأفكار والرؤى بين البشر، وأن اعتقادي فيما هو حق لا يعني أن الآخرين على ضلال، وليس لهم إلا موقع الأعداء الذين ينالون مسامحتي لكرم أخلاقي، فالتسامح هنا يكون مظهرياً وهشاً وموقوتاً، والتاريخ يؤكد لنا ذلك، سواء في الحروب الدينية ومحاكم التفتيش في أوروبا، أو في الحروب العقائدية داخل الكنيسة الأرثوذكسية المصرية في العصر القبطي.

خطاب الكنيسة أيضاً يدعو إلى الانفصال عن العالم، ويلح على ذلك مستخدماً العديد من آيات الكتاب المقدس بطريقة غير صحيحة، لأن كلمة العالم من الممكن تفسيرها على أساس المجاز، باعتبارها تشير إلى الأمور الشريرة، وليس إلى الحياة الأرضية بصفة عامة، لكن على العكس نجد خطاب الكنيسة يلح على أن هدف المسيحي ليس هذه الحياة الفانية الشريرة، وإنما الحياة الأبدية في السماء، وأن العالم مليء بالشرور، وأن الكنيسة هي السماء على الأرض، وبالتالي على المؤمنين أن يلتصقوا بالكنيسة ليحتموا بها من شرور العالم!!

يحقق هذا الخطاب خوف القبطي بصفته (ابن الله) من الآخر، وتحاشي الاندماج معه باعتباره (ابن العالم)، كما يؤدي إلى

تجنب القبطي لأي أنشطة سياسية أو اجتماعية في النطاق الوطني، ليقتصر نشاطه على الكنيسة، بصفتها المكان الوحيد في هذا العالم المبرأ من الشرور.
موقف الكنيسة أيضاً من قضية الطلاق والزواج معاد لحرية الفرد وحقه في تقرير مصيره، فهو يضع القبطي في قفص حديدي لا فكاك منه إلا بالموت، ويستند المتربعون على السدة إلى تفسير لآيات الكتاب المقدس يخدم أغراضهم في الإمساك بمصائر الناس بين أيديهم، فكلما اشتدت وكثرت الموانع والممنوعات كلما تعاظم سلطانهم، وكلما تصاغر الناس أمامهم، وصاروا كالحملان الوديعة، لا يتجهون إلا حيث تشير عصا الراعي.
مسألة تداول السلطة التي هي من صميم الفكر الليبرالي لا وجود لها في الكنيسة القبطية، فالقادة الذين هم من رتب الإكليروس مؤبدون في مواقعهم، وتدعو صلوات الكنيسة لهم بإلحاح بدوام جلوسهم على كراسيهم سنيناً طويلة وأزمنة هادئة مديدة، كما تدعو صلوات الكنيسة أيضاً للملوك والرؤساء بطول العمر، وأن يحنن قلوبهم علينا، وهي بهذا تربي القبطي على التصاغر والضعة، وانتظار أن يتحنن قلب الحاكم عليه، ومن الطبيعي أن تعادي الكنيسة الثقافة الليبرالية، مادامت تنشر بين أبنائها ثقافة الخراف.
معاداة الليبرالية إذن أصيلة في فكر وخطاب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، فإذا ما أضيف إليها معاداة الليبرالية في الثقافة الوطنية المصرية عموماً، يكون أقباط مصر هم الأشد عداء لليبرالية، وإذا كان المصريون عموماً الآن في مأزق ثقافي مصيري، يتمثل في أن الليبرالية هي الحل الوحيد لمأزقهم الحضاري، في حين أنهم حتى الآن يستغربونها ويستنكرون ما يتلمسون من معالمها، فإن الأقباط مأزقهم أشد، وفكر الإخوان المسلمين يستشري طارداً إياهم من الساحة السياسية، ربما تمهيداً لاقتلاعهم من وطنهم الذي أمضوا فيه فقط سبعة آلاف عام!!
سوف ينقذ المسلمون المصريون إخوانهم الأقباط مما تدبره جماعة الإخوان المسلمون للوطن كله.
لكن من ينقذ الأقباط من أنفسهم؟!!

قداستي وقداسة البابا

عندما تقوم الدولة بتهميش الأقباط والضغط عليهم، بالتنسيق المباشر أو غير المباشر مع تيار الإخوان المحظور اسماً، والمفوض فعلاً ليعيث بالوطن فساداً كما يشاء، يكون من غير المتوقع من الأقباط أن يلقوا بأنفسهم في البحر الأبيض أو الأحمر، وإنما سينسحبون إلى داخل الكنيسة، يتحصنون بين جدرانها العتيقة طلباً للحماية والأمان، لتكون الدولة هي المسئول الأول، وإن لم يكن الوحيد، عما يحدث بعد ذلك من تداعيات سلبية، تطول بآثارها ليس الأقباط فقط، وإنما سائر الجسد المصري الواحد، وتكون ما تناقشه السطور التالية جزءاً من كل يصعب الإحاطة به دفعة واحدة.

يبدو وكأن الخلاف بين شخصي المتواضع وبين قداسة البابا شنوده الثالث هو على حيازة لقب صاحب القداسة، فالبابا شنوده الثالث (نظير جيد سابقاً) يرى أنه صاحب القداسة الأوحد، ولتأكيد هذا الادعاء وترسيخه في أذهان الملايين من رعاياه، تضيف الكنيسة لاسمه فوق لقب القداسة ألقاباً أخرى فخمة وعظيمة،

يسمعها مثلي ويتحسر على قلة حظه من الدنيا وربما من الآخرة أيضاً، فهو البابا المعظم، أب الآباء وراعي الرعاة، ورئيس أساقفة المدينة العظمى الإسكندرية والكرازة المرقسية والخمس مدن الغربية وسائر أفريقيا وبلاد المهجر، وفي معية قداسة البابا أو في بلاطه المقدس قافلة من أصحاب النيافة الأساقفة والمطارنة، ورغم جهلي بالأصل اللغوي لكلمة "نيافة" هذه، إلا أنها تشير إلى درجة من القداسة أقل من التي للبابا، وأعلى من درجة القداسة التي تمنح لجيش جرار من الكهنة، بناء على لقب آخر هو قدس أبونا، وأبقى أنا وأمثالي من الرعايا بلا ألقاب وبلا قداسة ولو من الدرجة العاشرة، فكل المتاح أمامنا هو التمسح بقداسة المقدسين، نمارس السجود أمامهم تحت تسمية رشيقة مقدسة هي "مطانيات"، ونقبل أياديهم تلمساً لما تيسر من البركة، ونجلس أمامهم صاغرين صامتين، نختزن كل ما تقوله شفاههم المقدسة من كلمات وتعاليم، ليس باعتبارها كلمات ووجهة نظر بشر مثلنا، ولكن باعتبارها كلمات الله التي يضعها على ألسنة مختاريه المقدسين، ويأبى أن يضعها على فم أمثالي من فئة الرعايا عديمي الألقاب المقدسة، إلا إذا كانت من قبيل الترديد الببغائي لما يتفوه به قداسة المقدسون.

هذا الحشد من الألقاب - وما يترتب عليه في الواقع العملي، من توجيه لأسلوب وشكل العلاقة بين الشعب القبطي وقياداته الدينية – لفت نظري منذ الصغر، لكنني في مرحلة لاحقة من عمري فسرته بأنه تكريم ليس لأشخاص الكهنة، وإنما لروح الله وللدين ذاته، وارتحت جزئياً لهذا التبرير، وبقيت ملحوظة أخرى تؤرقني، فالسيد المسيح –الذي نؤمن كمسيحيين أنه الله- لا نسبق اسمه إلا بلقب "سيد"، وهو اللقب الذي صار متاحاً لنا جميعاً بعد انقلاب يوليو 1952، الذي ألغى جميع الألقاب، فيما عدا ألقاب أصحاب القداسة المتحصنين بجدران الكنيسة العتيدة والعتيقة.

أعتقد شخصياً كمسيحي أن لقب السيد المسيح كاف جداً، فهو الذي قال "تعلموا مني لأني وديع ومتواضع القلب" مت 11 : 29، لكن السؤال المزعج هو: إذا كنا نحن الرعايا قد تعلمنا من السيد المسيح حسب الوصية، واكتفينا بلقب سيد، أو حتى بدونه،

فلماذا لم يتعلم قادتنا الدينيين التواضع ذاته، رغم أنهم أولى بمحاكاة السيد المسيح واتباع وصاياه؟

لماذا يصرون على عزف أناشيد التواضع، ليشنفوا بها آذاننا نحن المؤمنين الصاغرين الجالسين أمامهم كجثث هامدة، دون أن يفكروا لحظة واحدة في تطبيقها على أنفسهم؟

النقطة المفصلية في هذا اللغز القبطي الأرثوذكسي بامتياز هو ملحوظة أخرى، تبدو للوهلة الأولى هامشية، وإن كنت أراها حاسمة في تفسير مهزلة الألقاب هذه، فقد درج الأقباط في أحاديثهم أن يذكروا اسم المسيح أو يسوع مجرداً من أي لقب، لكن لا يحدث أبداً أن يأتي على لسان أحدهم اسم شنوده أو بيشوي مثلاً دون ألقاب، والأدهى من ذلك أن صلوات الكنيسة ذاتها غالباً ما تذكر اسم المسيح ويسوع مجرداً دون ألقاب، لكنها أبداً لا تذكر أسماء البطاركة والأساقفة دون ألقاب التفخيم والتعظيم!!

بالطبع لا ننتقد صلوات الكنيسة لذكر اسم المسيح دون ألقاب، لأن التخفف من الألقاب يرجع بالأساس إلى أن السيد المسيح قد أسقط الحاجز المتوسط بيننا وبين الله، وهو من قال: " لا أعود أسميكم عبيداً لان العبد لا يعلم ما يعمل سيده.لكني قد سميتكم أحباء " يو 15 : 15، لكن الأمر المستهجن هو تخصيص الألقاب للكهنة، الذين ما هم إلا خدام المسيح وخدام الشعب، وهم الذين علمهم الرب ممثلين في تلاميذه أن يتواضعوا إلى درجة غسل أرجل بعضهم البعض، وليس السجود (المطانيات)، وهي حكمة فرغتها الكنيسة من مضمونها، وحولتها إلى طقس لتقديس المياه لمغفرة الخطايا، ليحملها الناس في زجاجات إلى بيوتهم للتبرك بها، وهو ما لا اعتراض لنا عليه، وينحصر الاعتراض في تلاشي المضمون الأساسي لما علمه الرب للتلاميذ ولنا جميعاً!!

المسألة فعلاً أخطر مما تبدو للوهلة الأولى، فالحالة ذات عناصر متعددة متكاملة، أولها تعاظم ألقاب القادة الدينيين مقابل بساطة أو انعدام ألقاب السيد المسيح، وثانيها طريقة تعامل الأقباط مع أشخاص الكهنة بمختلف رتبهم، من سجود وتقبيل أياد، ثالثها ما نسجله –ولا ينكره إلا المكابرين- من انصراف الأقباط الأرثوذكس عن دراسة الكتاب المقدس باعتباره كلمة الله، والاكتفاء بالاستماع

إلى أقوال الكهنة وتعاليمهم، واستقبالها على أنها كلمات الله ذاتها، وليست مجرد فهم وتفسير بشري لكلمة الله، الرابعة النظر إلى الكهنة كما لو كانوا معصومين من الخطأ، والنظر إلى من يتجرأ على نقدهم كأنه خارج على الدين، وكأنه (حاشا) يهاجم السيد المسيح ذاته، وتجد من يذكره بأنه صعب عليه أن يرفس مناخس، إشارة إلى وحي الرب لشاول الطرسوسي حين كان يحارب الكنيسة قبل إيمانه، خامسة الأثافي توسع الأقباط في العصر الحالي في مساحة سر الاعتراف بدرجة مزعجة لكل صاحب ضمير، ولكل حريص على حاضر الأقباط ومستقبلهم، فعلاقة الأقباط لم تعد تواصلاً مع "فاحص القلوب والكلى الله البار" مز 7 : 9، وإنما مع الكهنة الذين صاروا يحددون للقبطي كل صغيرة وكبيرة في حياته، بما فيها خصوصيات الحياة الزوجية بين الرجل والمرأة، رغم أن سر الاعتراف في مفهومه الأرثوذكسي السليم هو مجرد اعتراف الفرد بالخطايا التي لا يستطيع الفكاك منها أمام الله، وإقراره بها أمام الكاهن، ليطلب له الحل من رباطات خطاياه من الله، حسب السلطان الذي منحه الرب لتلاميذه، وانتقل إلى الكهنة حسب العقيدة الأرثوذكسية التي نؤمن بها جميعاً، أما ما يحدث حالياً في سر الاعتراف فلا علاقة له بذلك السر الكنسي الأرثوذكسي، الذي تسلمته الكنيسة من الآباء!!

النقاط الخمس السابقة معاً تشير إلى أمر واحد، هو أن الأقباط قد تحولوا من عبادة الإله الواحد، إلى عبادة رجال الدين من الإكليروس باختلاف رتبهم، سواء الأحياء منهم، أو من انتقلوا إلى السماء، ومازلنا نشرب مزيج الماء وتراب قبورهم لنوال البركة والشفاء، وسائر قائمة التبرك والمعجزات التي لا ينضب معينها، والتي تفرغ الكهنة للترويج لها، جلباً للأموال والسلطان، ولو على حساب تغييب وتدمير العقل القبطي والمصري بعامة، حقاً انطبق علينا قول الكتاب المقدس: " لأن شعبي عمل شرين.تركوني أنا ينبوع المياه الحية لينقروا لأنفسهم آباراً آباراً مشققة لا تضبط ماء" أر 2 : 13 !!

ترجع هذه الحالة المأساوية للأقباط الأرثوذكس إلى أمرين تحالفا معاً حلفاً غير مقدس، أولهما وأساس البلاء هو حالة الكسل أو

العجز العقلي والسلبية وانعدام الثقة بالنفس، التي تسود الشعب المصري بعامة، وفي القلب منه الأقباط الأرثوذكس، وثانيها استمراء القادة الدينيين لحب العظمة والمال والسلطان، فانتفخوا (ليس جميعهم) بكبرياء تتعاظم مع الوقت، فيما يرتلون بلا ملل أناشيد التواضع.

يتبقى في هذه المداخلة بضع سطور أتحدث فيها عن نفسي، عن قداستي الشخصية المهدرة، فأنا أزعم بل أجزم أنني المقدس الوحيد في هذا الكون، فأنا بكل فخر وبدون تواضع زائف "إنسان"، والإنسان هو درة هذا الوجود وتاج خليقة الله، من أجلي خلق الله الكون وكل ما فيه، ومن أجلي أرسل الرسل والأنبياء، وأخيراً وفي ملء الزمان "أحب الله العالم حتى بذل ابنه الوحيد لكي لا يهلك كل من يؤمن به بل تكون له الحياة الأبدية" يو 3 : 16، ألا يكفي كل هذا لأكون أنا المقدس الحقيقي والأصيل، وليس المقدس بالادعاء؟!!

أنا صاحب قداسة نعم وبالتأكيد، لكن لأنني إنسان ولست إلهاً فأنا معرض للخطأ، كما أنا قادر على الصواب، وروح الله يرشدنا بالعقل الذي أودعه فينا إلى الصواب، لكن كل منا يستجيب بقدر إمكانياته وإرادته، فلا مهرب لنا من إنسانيتنا القابلة للخطأ والزلل، مهما مُسحنا كهنة أو أساقفة أو بطاركة، فالإنسان يبقى إنسان، وإلا لما قال الكتاب: " لأن الصدّيق يسقط سبع مرات ويقوم.أما الأشرار فيعثرون بالشر" أم 24 : 16، وقال: "حينئذ تقدم إليه بطرس وقال يا رب كم مرة يخطئ إلى أخي وأنا اغفر له.هل إلى سبع مرات. قال له يسوع لا أقول لك إلى سبع مرات بل إلي سبعين مرة سبع مرات" مت 18 : 21-22، هذه هي الطبيعة البشرية، فلماذا يصر الأقباط على وضع رؤسائهم الدينيين فوق مستوى البشر؟

قصدت بكلماتي هذه أن تكون صرخة ونداء، إلى كنيستي القبطية شعباً وقيادة، نداء للعودة إلى جذورنا القبطية الأرثوذكسية الآبائية الأصيلة فيما يتعلق بعقائدنا الإيمانية، وإلى العلاقات المسيحية الصحيحة بين الأبناء والآباء، والتي صارت الآن بين سادة وعبيد، أو بين آلهة وعبَّادهم.

نتعشم أن يكون ثمة آذان لتسمع، وعقول لتفهم، وضمائر لتستيقظ قبل فوات الأوان، وقبل أن ننزلق إلى كارثة، إن لم نكن فعلاً بين أحضانها.

يوميات علماني قبطي (2)

اليوم الأول: حرية مجد أولاد الله

إذا ما امتلكت الثقة في نفسك، فلن تحتاج إلى المفتي، ليحدد لك الحرام والحلال، ولن تحتاج إلى مرشد روحي، سرعان ما يتحول إلى مرشد لكل صغيرة وكبيرة في حياتك، لأنك ستجد ما يكفي من

الشجاعة لتشق طريقك في الحياة بنفسك، وستجد أنك قادر على تصحيح أخطائك، في سعي دائم نحو الكمال المنشود.
إذا ما استشعرت الاعتزاز بذاتك وبكرامتك كإنسان حر وراشد، فلن تتقمص شخصية عبد، وتبدأ في البحث عمن تجعل منه سيداً لك، وسوف تقرر أن تكون سيد ذاتك، عندها لن نجد في أي مكان من يغامر بأن يدعي أنه سيد للآخرين.
إذا ما انتبهت أنك تمتلك عقلاً قادراً على التفكير والإبداع متى تعهدته بالرعاية والتدريب، فإنك ستكتشف أنك قادر على تحقيق كل ما تصبو إليه من آمال، دون انتظار لمعجزات تهبط عليك من السماء، وستجد عندها أنك قوي في ذاتك، ولا تحتاج لتسول القوة من رفات الموتى، ولا من تراب قبورهم، ولن ترسم صورة تعلقها على جدار، وتظل تحملق فيها حتى تخالها تنضح بزيت مقدس، وستكتشف أن القداسة بداخلك، وليست في أي شيء خارج عنك، ما دمت هيكل الله، وروح الله يسكن فيك.
إذا تحقق لك بعض أو كل ما سبق، فسوف تكتشف أغوار مفهوم: حرية مجد أولاد الله.

اليوم الثاني: حكاية الثور الأجرب والماء السلسبيل

يعرف الأقباط بالطبع مَثَل الثور الأجرب الذي يدير ساقية تخرج ماء نقياً، وهو المثل الذي حشره في عقولنا سادتنا الآباء المقدسين، لكي نصم آذاننا ونغمض عيوننا عن أخطائهم وخطاياهم، بدعوى أن لا شأن لنا بالثور الأجرب، مادام يخرج لنا ماء سلسبيلاً، بهذا يظلون متربعين على سدة القداسة، ونظل نقف أمامهم في خشوع لنوال البركة من أياديهم، وروجوا مع هذا المثل مقولة "اسمعوا كلامهم ولا تعملوا بأعمالهم"، ويردد الناس هذا الكلام وكأنه من قبيل التقوى، رغم أن السيد المسيح قال مثل ذلك على اليهود من الفريسيين، الذين وبخهم توبيخاً شديداً لريائهم، ويعضدون ذات النهج باستخدام مغلوط لآية "لا تدينوا لكي لا تدانوا"، لتكون

النتيجة أن يصبح الأقباط أمة تسمح لرأسها أن يفسد، وهي ساكنة في خشوع، انتظاراً للبركات التي تتدفق من رأس يضرب فيه الصديد.

مجرد بضعة تساؤلات يلزم الإجابة عليها:

ألا يجد الله ثيراناً سليمة لتخرج لنا المياه، حتى يحتفظ بعمله للثيران الجرباء؟

من منا يقبل أن يقدم لضيوفه شراباً في إناء قذر من الخارج، حتى لو كان نظيفاً من الداخل، ومن منا يقبل الشرب من مثل هذا الإناء إذا قدم له؟

إذا كان السيد المسيح قد قال: "ليرى الناس أعمالكم الصالحة فيمجدوا أباكم الذي في السموات"، أي أن يصير المؤمن عظة حية بأفعاله وليس بكلماته، فكيف يقبل الله أن تكون كلماته على فم شخص بأفعاله هو عظة ضد لله ولتعاليمه؟

إذا كان الأمر يمكن أن يستمر كما يصورون لنا، فلماذا ينذر سفر الرؤيا ملاك كنيسة قائلاً له: أنظر من أين سقطت وتب لئلا آتي وأزلزل منارتك؟

هل بقاء مثل هؤلاء الكهنة هو امتثال لإرادة الله، أم هو خلط بين إرادة الله وسماح الله؟ فالله يسمح بكل ما في العالم، سواء الشر أو الخير، لكن الشر هو إرادة الأشرار، والخير هو إرادة الأخيار الممتثلين لإرادة الله، ويقول الكتاب: لا يقل أحد إذا جرب إني أجرب من قبل الله، لأن الله غير مجرب بالشرور، أما إرادة الله فهي أن جميع الناس يخلصون، وإلى معرفة الحق يقبلون، وبالتالي لا يمكن أن يكون بقاء كاهن أو رئيس كهنة غير سوي التصرفات في موقعه من قبل الخضوع لإرادة الله.

وصية الرب التي تقول انزعوا الخبيث من وسطكم، ألا تنطبق بالدرجة الأولي على غير الأسوياء من الإكليروس، أم أننا قصرنا استخدام هذه الوصية على ضرب كل من يرفع صوته ضد الفساد والمفسدين؟!!

على ذات نهج التضليل والخداع علمونا قصة أخرى عن كاهن زان، عندما يقف لصلاة القداس يأتي ملاك ليصلي القداس بدلاً منه، بعد أن ينحيه جانباً.

إذا كانت هذه القصة صحيحة (وأشك في ذلك) أليس من الجدير أن نفهم منها أن الله لا يقبل صلوات القداس من فم كاهن خاطئ، وأن علينا كشعب أن نبادر إلى تنحية هذا الكاهن، ولا ننتظر الملاك لينزل كل يوم، ليصلح ما تقاعسنا عن إصلاحه؟!
أم أننا كشعب مرتاحون لهذا التواطؤ المتبادل؟
بمعنى أن نقبل نحن من بعض الكهنة أن يتكلموا بكلام الرب، فيما أفعالهم شيطانية، لنكتفي نحن أيضاً بترديد كلمات وعبارات التقوى المظهرية، فيما حياتنا وتصرفاتنا أبعد ما تكون عن إرادة الله؟!!

اليوم الثالث: مسألة المعجزات عند الأقباط الأرثوذكس

سوف أستعرض مسألة المعجزات من وجهة نظر دينية وليست علمانية، فالعلم لاشك يغلق الموضوع منذ البداية، ولما كانت المعجزات شأن إيماني، فإن المنطق يحتم علينا مناقشتها على أساس ديني.
المعجزة في تعريفها فعل خارق لقوانين الطبيعة السارية في الكون، ولما كانت هذه القوانين من خلق الله، فإن لنا أن نستنتج أن المعجزة لا يمكن أن تكون أمراً مستحباً لدى الله، وبالتالي لابد أن يكون حدوثها استثنائي جداً وفي أضيق الحدود، فالبشر وخاصة غير المحترمين منهم هم الذين يضعون القوانين وسرعان ما يخرقونها أو يبدلونها، وحاشا أن يفعل الله ذلك، فقوانينه أبدية ومطلقة الصحة والفاعلية، بمعنى أنها صالحة تماماً لتسيير الكون، كما هي صالحة لتدبير حياة الإنسان على الأرض، دون ما حاجة لكسرها بالمعجزات،بمعنى أن الكون مرتب لمكافأة المؤمن التقي في الحياة عبر قوانين الكون العادية، دون حاجة لمعجزة، كذا الأمر بالنسبة لمعاقبة المسيء.
حالة إرسال الله للرسل والأنبياء حالة استثنائية ولاشك، وبالتالي يؤيدهم الله بالمعجزات لتكون سلاحاً إضافياً معيناً لهم، لكنها ليست سلاحاً أساسياً لنشر دعوتهم، لذلك لم يستخدم السيد المسيح المعجزات لإقناع الناس، بل كان يصنعها من قبيل التحنن على البشر، بدليل أن الآلاف الذين عاينوا معجزاته لم ينضموا تلقائياً للمؤمنين به، وهذا ما يخبرنا به الكتاب، بل كان السيد حين يطلبون

منه معجزة لاستعراض قدراته كان يرفض، ويقول لهمجيل فاسق وشرير يطلب آية ولا تعطى له آية.
أعطيت المعجزات لتلاميذ المسيح لأنهم خرجوا للبشارة بلا قوة ولا مال ولا حتى ثقافة رفيعة عند أغلبهم، فكانت المعجزات بتأييد الروح القدس أبسط سلاح في أيديهم، لكن تاريخ الكنيسة مع ذلك لا يقول لنا أن المسيحية انتشرت في العالم بسبب المعجزات.
في عصرنا الحالي لا توجد حالات استثنائية تستدعي كسر قوانين الله بالمعجزات، والإصرار على استجلاب المعجزات يعني الإصرار على أن قوانين الله في الكون غير صالحة لتطبيقها على علاقة الله بأبنائه المؤمنين المخلصين، وهذا ادعاء يصنف ككفر وليس كإيمان بالله.
حتى مع وجود بعض المعجزات كحالات استثنائية خاصة جداً، فإن هذا لا يعني أن تحتل في نفوس المؤمنين وفكرهم موقعاً مركزياً، كما لو كانت قاعدة للتعامل مع الله، وليس استثناء نادراً.
مما سبق يمكن أن نستنتج أن الاهتمام المبالغ فيه هذه الأيام بالمعجزات، والذي يمكن وصفه بحالة هوس جماعي، يرجع إلى أمور أخرى غير الإيمان، بل يرجع إلى عدم إيمان، أو إلى إيمان أدت ظروف متعددة لتشويهه، بما يفسد العلاقة الروحية بين الفرد وربه، كما يفسد أمور حياتنا الدنيوية، بتخاذلنا عن استخدام قوانين الكون الإلهية لتسيير أمورنا، انتظاراً وتسولاً للمعجزات.
من أسباب تفشي حالة الهوس بالمعجزات حالياً:
حالة الضعف والاستضعاف الموجود فيها الأقباط بمصر حالياً، نتيجة سيادة فكر التعصب والكراهية.
حالة غياب العقل المصري عموماً، بل وتخريبه بواسطة نظام تعليمي هو الأسوأ عالمياً، بالإضافة إلى دور رجال الدين مسلمين ومسيحين في هذا التخريب للعقل.
الدور السلبي لرجال الدين المسيحي في ترويج وتلفيق الأكاذيب عن المعجزات، بهدف جمع المال أولاً، ولتجميع الناس حولهم ثانياً.
استمرار حالة الهوس المرضي بالمعجزات سيؤدي إلى تخريب الدين والدنيا.

اليوم الرابع: النقد والدينونة في الفكر المسيحي

يبدو أن الخلط بين النقد والدينونة في فكر الإنسان المسيحي بحاجة إلى توضيح لفك الاشتباك أو إزالة الالتباس، وهذا بالطبع من قبيل افتراض حسن النية، والذي يتمتع به بلا شك الملايين من الأقباط الأتقياء الأنقياء، رغم أن الكثيرين من أصحاب المصالح في استمرار الفساد يوظفون هذا الخلط، بل ويعمقونه، تحقيقاً لأغراضهم.

سنحاول أن نضع مفاهيم لكل من الدينونة والنقد، يمكن أن نتفق أو نختلف عليها، ثم نختبر صحة مفاهيمنا بأمثلة عملية، تتضمن أقوال وأفعال رب المجد يسوع.

الدينونة: هي أن يتدخل إنسان في حياة إنسان آخر الخاصة بالنقد والتقييم، وبالتحديد في الأمور التي تخص هذا الإنسان وحده، ولا تنعكس إيجاباً ولا سلباً على آخرين.

الدينونة بهذا انتهاك لحرية الفرد الخاصة بمفاهيمنا الحديثة، كانتقاد الملابس والتصرفات الخاصة، والذي يرتكب الدينونة إما أن يكون من هواة التقليل من شأن الآخرين لشعور داخلي بالنقص، أو أن يكون من ذوي الفكر الشمولي، الذين يريدون أن يصبوا الناس في قالب واحد خانق.

بهذا تكون الدينونة خطيئة دينية، وأيضاً جريمة في حق الليبرالية وحقوق الإنسان.

النقد: هو رصد الخطأ في تصرفات الآخرين في المجالات التي لا تخص هؤلاء الآخرين وحدهم، وإنما تنعكس على المجتمع كله، ويدخل ضمن هذه الدائرة ما قد يصدر عن أي فرد من تصرفات شخصية تنعكس آثارها سلباً على آخرين، كما تتضمن أداء أي شخصية عامة لمهام وظيفتها المؤثرة على المجتمع.

أمثلة عملية للنقد:

انتقاد من يرمي بالقاذورات في الشوارع.

انتقاد من يتلفظ بألفاظ بذيئة في مكان عام.

انتقاد من يرفع صوته بأي وسيلة فيسبب إزعاجاً للآخرين.

انتقاد أداء أي قائم بعمل عام في أي مجال من مجالات العمل العام، سواء كان رجل دولة أو رجل دين، وساء كان شخصاً عاديا بسيطاً، أو قائداً أو رئيساً.
محاسبة كل مكلف بمهام عامة، سواء كان رجل دولة أو دين، على ما حققه من نتائج إيجابية، وما قصر في تحقيقه، سواء عن عجز أو إهمال أو تفريط في أمانة.
موقف السيد المسيح من الفريسيين ونهجهم في التعليم، وفي موقفهم من وصايا الناموس.
موقف السيد المسيح من الباعة والصيارفة في الهيكل.
أمثلة عملية للدينونة:
إدانة التصرفات الخاصة مثل الملابس أو شرب الخمور أو ما شابه.
إدانة من لا يلتزم بأداء الطقوس الدينية كالصوم والصلاة وما شابه.
إدانة أسلوب حياة مختلف.
موقف الفريسي الذي ذكره السيد المسيح أنه وقف لصلي، فزكى نفسه، وأدان التصرفات الشخصية للعشار.
ملحوظة (1):
نكتب تلك الكلمات بمناسبة من يهاجمون الآراء الإصلاحية باعتبارها دينونة، في حين أن كثيرين ممن يتعللون بهذه الحجة لكتم صوت الإصلاح، هم في الحقيقة لا يتذكرون النهي عن الدينونة إلا في الدفاع عن الفساد، في حين أنهم يمضون أغلب نهارهم في ارتكاب خطيئة الدينونة، بالتدخل فيما لا يعنيهم من أمور الآخرين الخاصة.
ملحوظة (2):
بدون النقد الدائم والواعي تتجمد المجتمعات، وتتهاوى المؤسسات والهيئات المكلفة بخدمة الجماهير، ومن يقفون ضد النقد هم حجر عثرة في طريق الحضارة، بل في طريق الحياة.
اليوم الخامس: انحرافات الإكليروس
ما يتسرب من أخبار عن انحرافات الإكليروس الأخلاقية، سواء المالية أو الجنسية، يكاد ينقسم الأقباط إزاءه إلى فريقين:
فريق يتكتم وينكر ويستنكر أي خوض في الموضوع.
وفريق يستنكر الانحراف، ويهتاج متصوراً أن القيامة قد قامت.

كلا الفريقين برأيي ينطلق من ذات المنطلق، وهو تصور أن الإكليروس أشباه آلهة، وبالتالي فمن المفترض أنهم غير معرضين للخطأ، وهذا التصور أبعد ما يكون عن الصواب أو الاتزان، فالإكليروس بشر مثلنا، ورغم أنهم ينتقون بالأساس من أفضل العناصر، إلا أن الطبيعة البشرية تحتم بقاء احتمالات الخطأ أو الانحراف واردة، والكتاب المقدس بعهديه وبصدقه المطلق صور لنا هذه الحقيقة عبر جميع رجال الله، منذ آدم وحتى تلاميذ السيد المسيح، فلم يكن رجال الله أبداً في عصمة من الخطأ، وداود النبي، الذي قال عنه الكتاب: عاينت داود ابن يسى فوجدته إنساناً حسب قلبي، هذا النبي والملك نستطيع أن نقرأ عبر الكتاب الكثير من الملاحظات الخطيرة على سلوكه.
المشكلة إذن بالأساس في تصورات الأقباط عن الإكليروس، وليس في الإكليروس ذاتهم، فهم بشر يا ناس، بشر. . بشر. . بشر. . علينا أن نعاملهم على أنهم بشر: نراجعهم . . نراقبهم . . لا نحملهم فوق ما يطيقون . . نحاكم من يخطئ منهم، بعدالة وشفافية . . لا نتهاون ولا نستحي من إعلان أخطائهم، ليكونوا عبرة للجميع، وليدرك الجميع أن لا أحد فوق المحاسبة وفوق القانون.
فبهذا فقط نستطيع أن نؤسس علاقة جديدة صحيحة وصحية بيننا وبين آبائنا الكهنة، بغير إفراط في التقديس والتأليه، وبغير إفراط في الدهشة أو الفجيعة حين نكتشف لهم أخطاء.

اليوم السادس: تخريب العقل القبطي

وصلني أخيراً كيس تراب قبر أبونا يسى، ومع أن هذا الموضوع يقلقني بالفعل منذ فترة طويلة، وكتبت عنه مراراً، ضمن سائر مظاهر تردي العقل القبطي (إن صح التعبير)، إلا أنني عندما أمسكت بالكيس في يدي وأطبقتها عليه، تملكني إحساس قوي ومادي بالمأساة، لم يعد الأمر مجرد أفكار تدور برأسي، فالكارثة أصبحت جسداً حقيقياً في قبضتي، التي تقبض الآن على ثمار عمل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في الشعب، هذا هو الإيمان الذي قادت الكنيسة الشعب إليه، هذا هو السر الكنسي الثامن الذي أضافه العصر الحالي إلى أسرار الكنيسة السبعة، ليقف إلى جانب سر

المعمودية ومسحة المرضى وسر الميرون، الآن وبفضل مجهودات آبائنا المقدسين والمنوفين (نسبة إلى نيافة)، أصبح لدينا سراً جديداً، هو سر تراب قبر أبونا يسى، ويبدو أنه جرياً على نهج الحداثة التي تنحو إلى تبسيط الطقوس، فإن السر الجديد لا يحتاج أكثر من أن تضع بعضاً من التراب المقدس في كوب ماء، وترج الخليط جيداً، ثم تتجرعه دفعة واحدة، والأفضل على دفعات، بعدها يأتيك الشفاء من كافة أمراضك، وتغفر لك خطاياك، التي فعلتها بمعرفة، والتي فعلتها بغير معرفة، الخفية والظاهرة، والتي فعلتها بإرادتك والتي فعلتها بغير إرادتك!!

أتوجه الآن إلى من يعتبرون كتاباتي من قبيل الخروج على الكنيسة، ومن يعز عليهم التشكيك في شفاعة القديسين، أو التشكيك في استمرار المعجزات في عصرنا الحالي.

أقول لجميع المؤمنين والمؤمنات.

المتعلمين والمتعلمات.

حتى الجاهلين والجاهلات

المتعصبين والمتعصبات.

المغيبين لعقولهم والمغيبات.

من فضلكم جميعاً يا سادة اعملوا عقولكم لبضعة ثوان لا أكثر.

تساءلوا بينكم وبين أنفسكم:

أليس ما وصلنا إليه هو الحضيض بعينه؟!!

أليس هذا الكيس المقدس وحده دليل على أن الكنيسة القبطية قد دفعت شعبها فعلاً إلى كارثة غياب العقل وفساد الإيمان؟!!

اليوم السابع: العائشون في الخيال

يختلف الإنسان عن الحيوان بأن الحيوان لا يعرف سوى حقائق الواقع الذي يتلامس معه، بينما الإنسان الذي يتمتع بملكة الخيال فهو يستطيع أن يضيف إلى الواقع عناصر أخرى من وحي خياله، يستمدها من المختزن في ذاكرته من مشاهد سبق له أن عاينها في الواقع، بعد أن يعيد ترتيب العلاقات فيما بينها، لتكون كما لو حقائق جديدة، رغم أنها لا وجود لها إلا في خياله الخصب، فحين يختزن الإنسان صورة أسد مثلاً، وبجانبها صورة نسر مجنح، فإنه يستطيع أن يشكل حقيقة جديدة توجد داخل خياله فقط، تتمثل في

صورة أسد ذي جناحين، ويستطيع أيضاً أن ينسج حوله قصصاً جديدة، تتوارثها الأجيال مدرجة إياها ضمن حقائق الواقع، كما لو كانت بالفعل جزءاً منها.

هكذا أيضاً يتصور الشعب القبطي أن ثمة آباء له من كهنة وأساقفة وبطاركة، وأنهم صاروا فور سيامتهم من نوعية أخرى غير البشر المعرضين للخطأ كما هم قابلون للصواب، ومزجوا في خيالهم صورة البشر بصورة ومواصفات الملائكة، تماماً كأسطورة الأسد المجنح، هكذا آبائنا الكهنة والأساقفة ملائكة لا يخطئون، وما علينا إلا أن نسلم لهم كل أمور حياتنا.

أما حين يهمس أحد بأن هذا الكاهن أو ذاك الأسقف قد أخطأ مثل باقي البشر، فإن هذا سيكون بالنسبة لنا كارثة كبرى، لأنها تهدم البناء الخيالي الذي بنيناه، لذلك فالأجدر بنا أن نتكتم الأمر، حتى لو كان ذلك على حساب استشراء الفساد، فمضار الفساد أهون علينا من أن نعترف بأسطورية ووهم ما بيناه من تخيلات وكائنات ملائكية لا تخطئ.

يفضل الكثيرون أن يعشوا في ظل الأوهام والخرافات الجميلة، عن أن يواجهوا الواقع بمرارته.

أما هؤلاء الذين يتجاسرون على إعلان الحقائق، ويدعوننا لمواجهتها فهم أعداء لنا، وأعداء للكنيسة الوهمية التي لا وجود لها إلا في خيالنا، وعلينا أن نخرسهم إلى الأبد.

سيظل الكثيرون يفضلون الخيال الجميل، وليذهب الواقع إلى الجحيم.

وسيظل القلة يرفضون الخيال، ويصرخون لإنقاذ الواقع من التردي إلى هاوية لا قرار لها.

اليوم الثامن: البابا وصحبة الكرام

مشكلة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ليست أبداً في أشخاص، إنها في فكر سائد ونظم مستقرة منذ مئات السنين، مشكلة الكنيسة أساساً في الفكر الأبوي الشمولي، الذي يحرض الأبناء أن يظلوا أسرى الآباء والأجداد، في حكم الرجل الواحد المقدس والملهم، والافتقاد إلى المؤسسات، إلى عمل وفكر المجموع،

المشكلة أيضاً في الافتقاد إلى آلية التصحيح والمراجعة، وتصور أن كلمة إصلاح سبة وإهانة، بهذا نسير كالقذيفة في ذات الاتجاه مهما كانت نتائجه وبيلة، ومهما تغير الزمن من حولنا، فلا شأن لنا به لأننا في ملكوت آخر.

حين كان نظير جيد -على الهامش- في صفوف الجماهير، كان إصلاحياً وراديكالياً، ولم يكن على شاكلة من يقذفون المصلحين الآن بأقذع الشتائم بدعوى الدفاع عن الكنيسة، بل لابد أنه كان حينها في مرمى أحجار الأتقياء الشتامين، لكنه حين صار قداسة البابا المعظم شنوده الثالث، دخل النظام وتربع على قمته، فسار بوعي أو بدون وعي سيرة أسلافه، ليصل به الحال إلى أن يقول باطمئنان "أنا الكنيسة والكنيسة أنا"، وإلى أن يتصور أو يدعي أنه "قبضة الحق"، ليذكرني بغريمه الراحل الرئيس المؤمن، الذي أراد أن يقود أمة ودولة حديثة بمفهوم "كبير العيلة"، وأن يتصدى للمعارضين "بمفرمة الديموقراطية"!!

اليوم التاسع: عجيب أمر هذا الشعب

تلك العشرات من الرسائل الإلكترونية والمكالمات التليفونية اليومية، ذلك الكم الهائل من عبارات التأييد لما أكتب عن الكنيسة القبطية كعلماني قبطي، كلها من أشخاص إما مصرين على انتحال اسم مستعار، أو يهمسون باسمهم الحقيقي، بعد أخذ الضمانات والتأكيدات بأن يظل طي الكتمان!!

ترى لو أن هذا العدد الهائل من الأقباط قد قرروا فجأة أن يعلنوا أسماءهم . . أن يقولوا ما عندهم دفعة واحدة، هم متفقون جميعاً على أمر واحد: أن الكنيسة لا تحتمل أن تبقى على حالها هذا طويلاً وإلى الأبد، لكنهم متفقون أيضاً على أن لا يتقدم أحد منهم، ليقول ما ينبغي عليه أن يقوله، ويفعل ما يتحتم عليه أن يفعله، ومتفقون على أن يتوجسوا وينافقوا بعضهم البعض، ربما في انتظار معجزة، فهذا شأن الأقباط!!

ربما يحتاجون إلى مجرد دفعة هينة، بضع حصوات تضرب المياه الراكدة، تتدافع المويجات وتتداخل، ليبدأوا البوح والمصارحة، عندها سوف يكتشف الجميع أن الثقة التي يتحدث بها

البابا وأعوانه في المجمع المقدس ثقة لا محل لها من الإعراب، وسيتضح أمام قداسة البابا ما كان يعرفه ويصر على تجاهله، من أن القطاع الأكبر من المجمع المقدس ومئات الكهنة يتوقون هم أيضاً للإصلاح.

أمر عجيب أن نظل سجناء الخوف من بعضنا البعض.

أمر عجيب أن يتصرف الإصلاحيون كأقلية مرتعدة، رغم أنهم الأغلبية الكاسحة.

أمر عجيب أن نتوقف عند شعرة دقيقة، أن يقرر كل منا أن يحدث الآخر بما في قلبه وعقله، دون خوف أو تحسب.

ربما هي دفعة صغيرة، بعدها يمكن أن تشرق شمس الحداثة على كنيستنا القديمة قدم الزمن!!

اليوم العاشر: نظرية التفويض الإلهي

في القرون الوسطى كان الملوك يحكمون أوروبا بما يسمى الحق الإلهي، بدعوى أن الله أقامهم على ملك البلاد، وليس من حق أحد أن يحاسبهم أو يخلعهم من موقعهم، وقد كان بداية انطلاق أوروبا لعصر الحداثة هو تحطيم هذه الأسطورة بفكر جديد، يقول بأن الشعب هو الذي ينصب حكامه ومن ثم له أن يحاسبهم أو يعزلهم.

الآن في شرقنا متحفي الأفكار والقيم نردد أن **الكهنة والأساقفة والبطاركة قد اختارهم الله**، وليس لنا اعتراض على هذا القول، إذا كان لا يعني أكثر من أن كل من هو في منصب يعتبر مجازياً أن الله اختاره له، بما يؤدي إلى أنه سيحاسب من قبل الله على صالح أو طالح أدائه، وهذا فكر جيد لتطبيقه على الجميع، الصغير والكبير، لكن نرى من تعبيرات الكثير من الأقباط، في معرض نقدنا لأحوال الكنيسة وأداء قياداتها، أنهم يتصورون أن الكهنة والأساقفة معينون من قبل الله، وبالتالي فلا حساب لهم إلا أمام الله، وهذه هي **نظرية التفويض الإلهي الساذجة والبغيضة**.

يبدو أن هناك خلطاً في مفهوم إرادة الله، فكل ما في الكون وفق إرادة الله، لكن هذه الإرادة ذات شقين: شق يمكن تسميته سماح الله، فلا يوجد في الكون ما لا يسمح به الله، فحتى عمل الشيطان في العالم هو بسماح من الله إلى حين، أما الشق الثاني

والذي يمكن تسميته بالشق الإيجابي فيتضمن مشيئة الله، التي هي خير كلها، وكل خير في العالم هو وفق مشيئة أو إرادة الله، لكن ليس كل الأشياء وفق إرادته بمفهومها الإيجابي، وإلا لما صلينا له قائلين "لتكن مشيئتك كما في السماء كذلك على الأرض"، ولو كل شيء بمشيئة الله لما كان هناك مبرر لمحاسبة المخطئ، لأنه لن يكون في هذه الحالة إلا منفذاً لمشيئة الله وإرادته، ونحن إن قلنا ذلك فإننا نسند إلى الله كل فشلنا وخطايانا، وليس هذا الفكر بغريب على الشعب المصري، الذي يبحث دائماً عن مبرر لتكاسله وتخاذله، وعن شماعة يعلق عليها أخطاءه وخطاياه.

القادة السياسيين والدينيين موجودون في مواقعهم بسماح من الله، لكي يرعوا شعبه خير رعاية، وسوف يحاسبهم على أدائهم يوم الحساب، لكن من وضعهم في أماكنهم ليس الله وإنما نحن من وضعناهم، وسمح الله بذلك، ليعطينا ويعطيهم فرصة العمل والإجادة، لأن إرادة الله أن جميع الناس يخلصون وإلى معرفة الحق يقبلون، فإن أجاد هؤلاء القادة فلهم التقدير منا والثواب من الله، أما إن أساءوا فإننا مسؤولون عن تقويمهم، وفق حرية الإرادة والمسئولية التي حملنا الله إياها، وإلا كنا مقصرين مثلهم تماماً، وحق علينا العقاب الإلهي معهم يوم الدينونة، بهذا يكون فشلنا أو نجاحنا عائداً إلى سوء أو حسن تدبيرنا، أما إرادة الله فهي الخير كل الخير لنا، أما الشر فمن سوء أنفسنا ومن تقصيرنا ومن سوء فهمنا لأقوال الكتاب، وقد قال الرسول: لا يقل أحد إذا جرب أني أجرب من قبل الله، لأن الله غير مجرب بالشرور.

تعالوا يا أخواني وأخواتي نحاسب قادتنا السياسيين والدينيين، بكل الحب والاحترام، لكن أيضاً بكل الحزم والوعي.

فبهذا وحده نتحول من أمة من الفاشلين إلى أمة ناجحة، فالله لم يعطنا روح الفشل بل روح النجاح.

اليوم الحادي عشر: إلى المجمع المقدس، توسل ونداء

سادتي أصحاب النيافة أعضاء المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية:

على سبيل الاستثناء وليس كقاعدة، أقبل أياديكم المقدسة الطاهرة، وأسجد قدام كل منكم، حتى تلامس جبهتي السجادة الوثيرة، التي تخطو شخوصكم الملائكية فوقها . . وبعد.

تعلمون يا سادتي أن الوقت خطير، خطير بالنسبة للأقباط ومنصب الكرسي البابوي، وخطير بالنسبة إليكم كأشخاص وكمسؤولين عن أمانة، يفترض أنكم جديرون بها، ولهذا بالتحديد أتوسل إليكم إلى حد تقبيل أياد لا تختلف عن يدي، وأسجد أمام بشر ليسوا بأي حال أفضل مني.

هناك أكثر من طريق أتوقع أن تسلكونه لاختيار خليفة للكرسي المرقسي، بعد قداسة البابا شنوده، شفاه الرب وأطال لنا عمره، لكنه بشر مصيره كمصيرهم، وليس من اللائق أن يطلع علينا بين الحين والآخر أسقف يقول لنا أنه لا يتخيل الكنيسة بدون البابا شنوده، فنحن لا نتخيل الكنيسة بدون المسيح، وأي كلام غير هذا لا يدخل في دائرة الوفاء للبابا، وإنما يدخل في نطاق آخر نستحي من قبيل الأدب التصريح به!!

<u>الطريق الأول لاختيار البابا القادم:</u>

هو أن يكثف كل منكم اتصالاته وتربيطاته، سواء مع الأعوان والمأجورين داخل دائرة الكنيسة، أو مع الجهات المهتمة داخل أجهزة الدولة ومراكز القوى وكواليس الإدارة، وأن يجتهد كل منكم في بذل الوعود والعهود، وإغداق الأموال الطائلة، التي لابد وأن كل منكم يحتفظ بكمية لا بأس بها منها لهذا اليوم الموعود . . إذا جرى الأمر هكذا سيطول الأخذ والرد، ويتدخل في الأمر كل من هب ودب . والوطن كله ينتظر، والأقباط المساكين برعايتكم المقدسة منتظرون، حتى يؤول الأمر في النهاية لأكثركم قدرة على المراوغة وبناء شبكة جهنمية من العلاقات والتربيطات.

<u>الطريق الثاني لاختيار البابا القادم:</u>

هو أن تتصوروا أنفسكم كياناً علوياً مقدساً بحق، وأنكم فوق الأقباط وفوق الوطن، فتجمعوا أمركم على تصفية خلافاتكم وتناحركم، ليكون لكم رأي واحد وهدف واحد، هو أن تظلوا مهيمنين على مصير الأقباط، وتظلوا متحكمين في الملايين من أموال التبرعات والعشور، ويكون لكم كما كان في الماضي الحاضر، إدعاء تمثيل الأقباط سياسياً، فيظل الأقباط أسراكم، ويظلوا داخل الكنيسة خائفين مرتعدين، بمعزل عن باقي إخوانهم بالوطن . . وفقاً لهذا النهج ستقومون باختيار أفضلكم للقيام بهذه المهمة، الذي قد يكون أقواكم نفوذاً وأوسعكم اتصالات، أو تختارون أضعفكم، لتعملوا من خلفه كل ما تعملونه الآن وأكثر.

الطريق الثالث لاختيار البابا القادم:

أن تقرروا الإخلاص للوطن وللشعب القبطي، الذي وثق بكم في براءة منقطعة النظير، وأن تقروا بالمبدأ الكنسي، أن من وضعت عليه اليد مرة، لا توضع عليه ثانية، وأن تنظروا من حولكم، لتروا المتغيرات بالوطن وبالعالم، وتدركوا أن صالح الوطن والأقباط في المرحلة المقبلة يقتضي أن يعتلي السدة المرقسية راهب روحاني لم يسبق وضع اليد عليه لرتبة الأسقفية، راهب منقطع العلاقة بكل الممارسات الكنسية في المرحلة الحالية، راهب روحاني لا يرى له دوراً إلا في الصلاة، وفي إصلاح الكنيسة من الداخل، راهب روحاني يعيد للكنيسة وضعها كبيت للصلاة، فلا تعد بعد مؤسسة مهيمنة، تعزل الأقباط بداخلها عن العالم، راهب روحاني يؤمن بفصل الدين عن السياسة، راهب روحاني يؤمن بوحدة الكنائس بحق، فلا يحرض ضد أي طائفة، راهب روحاني يؤمن أن الله محبة، بالفعل وليس بمجرد القول، راهب روحاني لا يوحد بين شخصه وبين الكنيسة، ولكن يحسب نفسه خادماً للشعب وليس سيداً له، راهب روحاني قوي في الحق، لا يقبل بفساد ولا يتستر عليه، راهب روحاني يقدس دوره ولا يقبل أن ينشغل بخدمة موائد، تماماً كرسل السيد المسيح، راهب روحاني مدرك للمفهوم الكنسي البسيط جداً، وهو أن الكنيسة علمانيين أولاً ثم خدامهم الإكليروس، وأن العلمانيين هم المسؤولين والجديرين بإدارة جميع شئون الكنيسة، بإرادتهم المستقلة، وليس كتابعين للكهنة المنوط بهم فقط خدمة

المذبح . . راهب روحاني يعيد لكنيستنا مجد روحانيتها على مستوى العالم، لتكون مثلاً يحتذى في الروحانية، وليس في الهيمنة والقهر والحرومات.
ترى يا سادتي أعضاء المجمع المقدس، أي الطرق الثلاثة ستسلكون؟
أنا أعرف الإجابة تماماً . . . . !!!
ومع ذلك . . . . . أتوسل إليكم أن لا تضعوا أمام أعينكم إلا صالح الوطن والكنيسة.
مع تمنياتي القلبية لكم بالتوفيق.

اليوم الثاني عشر: إني أعترف
يُلْزمني الصدق مع نفسي ومع قرائي وأصدقائي أن أعترف.
فتعامل الدولة المصرية وقيادات الكنيسة الدينية مع ما حدث من تخريب غوغائي في قرية بمها – العياط، قد كشف أمام عيني حقائق مذهلة، بما لا أجد معه مفراً من الاعتراف بغفلتي وسطحيتي وسوء قراءتي لواقع بلادي وكنيستي القبطية الأرثوذكسية.
حقاً أنا ممن تخصصوا في النظر إلى النصف الفارغ من الكوب، كما يتهمني ناقدي، وهو ما أفتخر به، من منطلق أن هناك نصفاً فارغاً من الكوب، لأن أحداً ما قد قصر في أداء دوره، أو أن هناك خللاً ما في نظام ونهج حياتنا أدى إلى مثل هذا الخلل، وأنه لا بد من بحث الأمر ملياً، حتى لا يظل النصف الفارغ من الكوب فارغاً إلى الأبد.
ومع ذلك ولذلك فجريمة الغفلة من مثلي لا تغتفر.
كنت أعرف أن بنظامنا السياسي والاجتماعي والثقافي خللاً يحتاج لسرعة الإصلاح.
وكنت أعرف أن خطاب الكنيسة الأرثوذكسية ونظامها ونهج إدارتها تعاني أخطاء جوهرية، يتحتم الإسراع بتداركها.
وبذلت أقصى ما يستطيع صاحب قلم من جهد في الميدانين المتداخلين، الوطن والكنيسة.
لكنني لم أتصور أبداً أن الأمور بلغت هذه الدرجة من التردي، لا في الوطن ولا في الكنيسة.

هو الجهل والغفلة لا مهرب ولا محيص كما يقولون.
لم أتصور أن الدولة المصرية العريقة قد وصلت إلى هذه الدرجة من الضعف والهوان، أن تعجز عن إقرار سيادة القانون، في مواجهة ثلة من المجرمين والغوغاء، قاموا بحرق منازل مواطنين مصريين بسطاء ومسالمين.
تشاغلت بعض الوقت بالتساؤل: هل الدولة عاجزة أم لا تريد إقرار سيادة القانون، وفي هذا الأمر بالتحديد؟
ولما لم أجد إجابة شافية، واجهت نفسي بالحقيقة، أن الأمر سيان، فقد وصلت دولتنا ذات السبعة آلاف عام من التاريخ في التحكم والمركزية إلى هذه الحال.
كنت أعلم أيضاً – وإن كفرني أو اتهمني بالهرطقة الكثيرون – أن القيادات الدينية للكنيسة القبطية الأرثوذكسية – وعبر مراحل التاريخ- ليست هي الأمين المؤتمن على مصالح الشعب والوطن، وأن مصالحهم الشخصية وسلطانهم وتدفق الثروات إلى أياديهم هي الهم الأول والأخير لهم، مهما كانت عدد الاستثناءات في ذلك الحكم الذي يبدو متعسفاً.
لكن أن يصل الأمر إلى هذه الدرجة من اللامبالاة بالإنسان وكرامته، فيجلس من انتفضوا بالأمس كالأسود ضد د. جورج بباوي، يجلسون اليوم في غرفهم المكيفة أو سياراتهم المرسيدس الفارهة، والصلبان الذهب تثقل أياديهم المقدسة، غير مبالين بالفقراء الذين دمرت وانتهكت بيوتهم وكرامتهم، فهذه هي الهاوية المذهلة الحضيض.
اعتراف أخير وإن كان أقل فجاجة حتمت ردود الأفعال في مصرنا الاعتراف به.
كنت أعرف أن بمصر كثيراً من المواطنين المفكرين الشرفاء من أخوتنا المسلمين، الذين لا يقبلون إلا بدولة مصرية عصرية يتساوى فيها الجميع، ويستشعر فيها كل إنسان بأنه بالحقيقة إنسان.
لكنني لم أتصور أبداً أن هؤلاء بهذه الكثرة.
هم الذين يملأون الساحة المصرية الآن احتجاجاً وتنديداً، بما يحدث من تغييب للقانون والدولة المصرية، ومن تسييد للغوغائية وشريعة الغاب.

أعترف بغفلتي.
وأدير ظهري لدولتنا التي تتهاوى.
ولقادة كنيستنا المقدسين المعظمين، ولشعبهم الغارق في السبات والخرافات والخزعبلات.
وأقول مع نزار قباني لهؤلاء وأولئك:
أرفضكم جميعكم وأختم الحوار.
لم يبق عندي لغة.
أضرمت في معاجمي وفي ثيابي النار.
أما أنتم يا رفقاء الدرب الطويل والمرير من دعاة الأنوار والاستنارة، من مسلمين ومسيحيين وبهائيين وشيعة ومن كل الألوان، فهيا بنا ننفق العمر ندفع صخرة سيزيف إلى أعلى، حتى لو تعاونت كل شياطين الدنيا على إعادتها إلى حيث كانت عند السفح.
خالص عزائي للجميع

اليوم الثالث عشر: مسألة الصلح – تساؤلات بريئة

تحرص أطراف عديدة في مصر على التستر على المشاكل المتسترة بالدين في مصر خلف كومة من المغالطات، ولابد والحالة هذه أن تتحول ما كان يسمى بحوادث فردية إلى مسلسل تكاد تتصل حلقاته، فما يصر الكثيرون على تسميته بفتنة طائفية، لا ينطبق عليه بأي حال ذلك التوصيف، فالفتنة الطائفية صراع بين جماهير طائفتين، وهذا غير حادث بمصر على الإطلاق -حتى الآن على الأقل- فالجماهير المصرية العريضة من مسلمين ومسيحيين مازالوا رغم الشحن الذي تمارسه رموز التأسلم السياسي ليل نهار، مازالوا يعيشون معاً في وئام، لكن ما يحدث ويعرفه الجميع -ويخفونه بالمغالطات- هو أن عناصر معينة -معروفة في كل قرية ومدينة- لا هم لها إلا التحريض والنفخ في نيران الكراهية، ولا تفوت أي مناسبة –أو تخترع المناسبات- لإشعال النيران في منازل ومتاجر وكنائس الأقباط، دون أن يواجهوا في كل مرة بسيادة الدولة والقانون، وإنما يجد المخربون من يتستر عليهم بدعوة المصالحة!!

الآن وبعد أحداث إسنا، عندما يرفض بعض الأقباط -والكثيرون من إخواننا المسلمين معهم- مسألة الصلح هذه، يقوم بعض المغرضين بتصوير الأمر كأن البعض مع الصلح والبعض الآخر ضده!!

ألا يحق لنا أن نتساءل بعض الأسئلة حول هذا الصلح؟

- صلح من مع من؟ إذا كان المقصود هو صلح جماهير الأقباط مع جماهير المسلمين، فإن الدعوة تكون بلا معنى، لأن عامة الجماهير من مسلمين ومسيحيين لم ولن يتخاصما، فهم يعيشون معاً على هذه الأرض من آلاف السنين، ومازالوا رغم كل ما يحدث من تخريب، هم جيران وزملاء وأصدقاء، وأنا أقول هذا من واقع المعايشة اليومية لا أكثر ولا أقل.
- أم هو صلح الضحايا مع المخربين؟ أي صلح هذا، وكيف يمكن أن يتم؟
- لو تجاهلنا أننا في القرن الواحد والعشرين، وتناسينا أننا في دولة حديثة ذات سيادة، ومن ثم عدنا بعلاقاتنا إلى شريعة القبيلة ومجالسها العرفية، فإن ما نعرفه عن تلك المجالس أنها كانت تحق الحق، وتلزم الظالم ومن أفسد، بالتعويض المناسب والمضاعف عما أفسده، بشرط أن يقبل المظلوم ذلك عن طيب خاطر، وترتاح نفسه إلى النتيجة العادلة.
- أما مجالس الصلح العرفية التي يعقدها رموز دولتنا المركزية الحديثة ذات السيادة، فأمر غير هذا تماماً، هي مجالس إذعان للمظلوم، يخضع فيها لشروط من يتصدون لحماية المخربين والمحرضين، وهم هنا لا يملكون غير القبول وإلا . . . . .!!!
- إذا وافقنا دولتنا على تخليها عن واجباتها في إقرار سيادة القانون، ورضينا بالمجالس العرفية، بشرط أن تكون مجالس عدل حقيقية، ألا يحق لنا بعدها أن نسأل دولتنا الرشيدة عن الإجراءات التي تتخذها لوقف هذا المسلسل التدميري؟
- إن كانت قد اتخذت إجراءات لوقف التخريب، فإن الواقع -لا نحن- يقول لها إن إجراءاتها فاشلة فاشلة!!!

- وإن كانت لم تتخذ أي إجراءات، وتترك النار تشتعل في كل أنحاء مصر، لتقوم في كل مرة برش مياه الصلح المثلجة عليها، ألا يكون من حقنا إزاء هذا أن نسألها لماذا تقعد عن أداء مهمتها؟
- إن كانت تقعد عجزاً، فأولى بها أن تخلي مناصبها لمن هم قادرون على القيام بمهام الدولة.
- وإن كانت تقعد تواطؤاً – معاذ الله- فإنه يحق لنا أن نطالبها بتطهير صفوفها من المتواطئين!!

ارحموا مصر والمصريين يا سادة يا كرام

المؤلف



مواليد عام 1949
بكالوريوس هندسة جامعة الإسكندرية عام 1972
ماجستير إدارة الجودة – الأكاديمية العربية عام 2002.

النشاط الميداني:

عضو جماعة تحوتي للدراسات المصرية.
عضو الجمعية المصرية للتنوير.
ناشط في مجال مناهضة التمييز الديني.

المؤلفات:

- أكثر من 250 مقالاً في الفكر السياسي، تنشر بعدد من الجرائد المصرية والعربية، والشبكة الإلكترونية.
- عدد من القصص القصيرة، منشورة بمجلات متخصصة.
- ينابيع وادي حوران– رواية – دار الحضارة للنشر
- العولمة وصدمة الحداثة (تحت النشر).
- مجموعة قصصية: "خربشات على جدار مفترض" (تحت النشر).

البريد الإلكتروني: kghobrial@yahoo.com